حرب الأمركة على العالم

من الربيع العربي...

إلى الفاشية الراهنة

رئيس مجلس الإدارة
محمد الأحمد
وزير الثقافة

المشرف العام
د. ثائر زين الدين
المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير
نذير جعفر

الإشراف الطباعي
أنس الحسن

د. مقداد نديم عبود

حرب الأمركة على العالم

من الربيع العربي...

إلى الفاشية الراهنة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٧م

حرب الأمركة على العالم: من الربيع العربي إلى الفاشية الراهنة / مقداد نديم عبود.– دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٧م .– ٢٤٠ص؛ ٢٤ سم. (دراسات فكرية فلسفية ؛٥).

١– ٣٢٠.٩٥٦ ع ب و ح ٢– ٣٢٧.٧٣ ع ب و ح ٣– العنــوان
٤– عبود ٥– السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات فكرية فلسفية
«٥»

مُقَدِّمَة

إمكان فهم الما يحدث الكارثي في الوطن العربي الآن، يبدأ من تملك مواقعية الفهم عينها؛ وهي التي تتحقق بطرح السؤال الفكري عن طبيعته ومقوماته، التي لا يمكنها أن تخرج عن أفق المعقولية الذي ينظرها. ولأن هناك معقوليات مختلفة تُحدّد مقاربات متنوعة للأزمة العربية الراهنة، فالمقاربة، بحدّ ذاتها موضوع إشكال له علاقة بالخطاب - المرجع الذي تصدر عنه.

«حاكمية الله» على الأرض، التي جاء بها الخطاب الإسلامي المتطرف منذ حسن البنا وسيد قطب في مصر إلى مصطفى السباعي في سورية، تمتّ بصلة نسَبِيّةٍ معرفية قوية إلى إشكالية الخطاب والمعرفة اللذين يشكلان المعقولية المندرجة في مراحل تاريخ الفكر الإنساني، ذلك لأن المعقولية كانت دائماً على علاقة بالحياة المجتمعية وبناء الدولة وإدارة شؤون الناس.

لقد خَبِرَ الفكرُ هذا المبدأ منذ أفلاطون، حين اعتدّ بالعقل والحكمة في بناء الجمهورية الفاضلة ودولتها الحكيمة، ولكن وقائع الحياة في التاريخ لم تسوّغ إرجاع قضاياها إلى منظومةٍ من التجريدات الفكرية في ذهن الحاكم /الفيلسوف.

هيغل، بدوره، نظر في إشكالية الحق والخير والحرية في علاقتهم بالدولة، ورأى أن تحقق الحرية يكون في الدولة، أي أن العقل يتحقق في الدولة(١). ولكن

---

(١) يقول هيغل: «فإن حق الدولة يقف في مرحلة أعلى من المراحل السابقة [يقصد هيغل بعد مرحلتي الأخلاق المجردة ومرحلة الأخلاق الذاتية]: إنها الحرية في أكثر صورها عينية =

مفهومي الحرية والدولة لا يمكنهما أن يخرجا عن التجربة الكينونية للإنسان، حسب تصور هايدغر، لأن الأخيرة هي أساس معرفة العالم.[1].

والسؤال عن خطاب الكينونة سوف يفضي في نهاية المطاف إلى الوقوع داخل التشكيلات الخطابية[2]، بحسب ميشيل فوكو، التي ترتكز على العبارات التي، بدورها، ينبني منها الخطاب، وهذه الأخيرة لها وظيفة؛ وهي إبراز المؤسسات والأحداث السياسية والاقتصادية، كالدساتير والمعاهدات أو العقود والتسجيلات...إلخ.

جميع هذه المقاربات الفكرية في مراحل مختلفة من التاريخ، لا تنفصل - بطبيعة الحال - عن عيش الإنسان والمشكلات الفكرية والعملانية التي تتساوق وجودياً معها. من هنا، الكائن الإنساني يتفاعل مع الوعي الاجتماعي، كما أنه منخرط في عمليات الإنتاج ومجموعة شروطه الحياتية، وتحقيق الثروة وتقاسمها. تأسيساً على ذلك كله، يقع الإنسان داخل خطاب فكري له علاقة بالما يحدث في العالم وبالتالي يرتبط بالطبقات ومصالحها، فتاريخ كل مجتمع «لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات». كما يقول ماركس[3].

إلى ذلك، مقاربة الكارثة التي تضرب الوطن العربي، تبدأ من التساؤل الرئيس عن المعطيات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تحصلت عنها،

= وهي بهذا الاعتبار ليست تابعة إلا لشيء واحد فحسب - الحقيقة المطلقة لروح العالم» ج.ف.ف.هيغل، أصول فلسفة الحق،ط٢، المجلد الأول، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٣. ص٢٨٠

(١) مارتن هايدغر الكينونة والزمان، ترجمة: فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (دار الكتب الوطنية / بنغازي - ليبيا)، بيروت، ٢٠١٢.

(٢) ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ط٢، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٧. ص ٤٨ -٤٩

(٣) كارل ماركس، فردريك إنجلس، مختارات في أربعة أجزاء، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، [د.ت]. ص٤٩

انطلاقاً من وضعيةٍ فهم تصدر عن كينونة الإنسان، والتناقضات والصراعات الاجتماعية التي تحيط بها وتحكمها في الوقت عينه.

على صعيد الفكر؛ كيف قام المحور الأمريكي - الصهيوني، والرجعي العربي بالعمل على تشويه وعي الناس، وتضليله حول حقيقة الكارثة العربية، وكيفيات هذه العملية ووسائلها المديولوجية وأهدافها المعرفية؟ وعلى صعيد السياسة، ينهض السؤال عن الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور الذي يعمل على تدمير الدول الوطنية في العالم العربي، وخصوصاً، سورية، العراق، اليمن وليبيا؟ وكيف يقاومه المحور المضاد له، الذي يتألف من روسيا، الصين، إيران، سورية، والمقاومة اللبنانية، وما هي مصالحه وأهدافه؟ والسؤال الأهم، كيف ظهرت الفاشية من جديد في العالم، عبر الجغرافيا العربية، وما علاقتها بالإمبريالية العالمية وما غايتها من قتل مئات الآلاف من الناس، ولماذا اعتمدت طرقاً فظيعة في سلوكها: ذبح، قطع رقاب، تمثيل بالجثث، سبي نساء وتفجير آثار، في الدول العربية التي ضربتها؟ ما طبيعة خطابها الفكري والسياسي اللذين يسوغان كل هذا القتل والخراب؟ ما طبيعة المعقولية أو العقل الجمعي لدى الفاعلين الاجتماعيين الذين هم رافعة الفاشية، وأداة الما يحدث؟

هذه التساؤلات تشكل موضوع هذا العمل.

انطلاقاً من القراءة النقدية التفكيكية والديالكتيكية لوقائع مشهد الأزمة وامتداداته العربية والعالمية والمحلية، يمكن وصف المايحدث الآن بأنه كارثة، حلت نتيجة حرب عالمية ثالثة تجري الآن على ساحة المنطقة العربية.

والنظام الإمبريالي العالمي المتأزم هو الذي أشعل هذه الحرب، محاولة منه لحل أزمته الراهنة. وأمريكا تديرها باعتبارها الدولة الأقوى بين نظيراتها الرأسمالية، وتستخدم فيها قوى هائلة وتقنيات معقدة، أهمها القوة الفاشية الإسلامية التكفيرية الإرهابية، وتستخدم أيضاً المؤسسات الدولية

والإقليمية، إلى جانب تسخير قوتها العسكرية والدبلوماسية في هذه الحرب، ولكن المديولوجية الجبارة هي السلاح الأخطر في هذه الحرب لأنها تعمل على تبرير حرب الأمركة على العالم، من جانب، وتسعى إلى نشر وتثبيت الأمركة كنمط تعقل في العالم، وهذه هي فرضية العمل المركزية.

ولأن الفرضية تصور أولي يرتبط بموضوع معين ووقائع لها مستوى من الموضوعية، ولأنها ليست اعتباطية أو إرادية ذاتية، ولأنها تتطلب التحقق من صلاحتها وصدقيتها استناداً إلى دراسة الموضوع ونتائجه، فمن المنطقي أن تكون الموضوعات التي تناولها هذا العمل على علاقة بفرضيتنا المذكورة.

انطلاقاً من ذلك، مدار التفكير في هذا العمل هو الجوانب المختلفة لأزمة البلدان العربية والعوامل التي ولدتها، وخصوصاً، في سورية، العراق، ليبيا واليمن، وإلى حد ما مصر وتونس.

إلى ذلك، يكون من الحقيقي القول: توجد فكرة مركزية تربط هذه الدراسات - الفصول مع بعضها البعض، داخل إشكالية رئيسة واحدة وهي السؤال عن الأزمة، وكيف آلت إلى كارثة شاملة.

ولأنه يتعذر بناء تصور فكري عن هذه الكارثة من دون الحديث عن مسلمات خطاب التعصب الديني والإرهاب، فقد كان هذا هو موضوع **الفصل الأول** في هذا العمل. أما التساؤل عن مرحلة ما بعد ما سمي الربيع العربي، والآفاق المحتملة بعد حصائله الكارثية، فقد كان موضوع **الفصل الثاني**.

أما **الفصل الثالث**: سلاح الطائفية في الأزمة السورية والعربية، فيدور فيه التساؤل عن ماهيته وأسسه وكيفية استخدامه. أما الفصل الرابع: جامعة الدول العربية وقمة شرم الشيخ الأخيرة، فهو يبحث في طبيعة مؤسسة الجامعة، تاريخ تكونها، وآلية اتخاذ القرار فيها، وطبيعة دورها الراهن في العالم العربي الذي فاقم

أزمة البلدان العربية بدلاً عن حلّها، وقراراتها، وخصوصاً، قرارها الأخير في قمة شرم الشيخ الأخيرة؛ تشكيل قوة عسكرية عربية لحماية الأمن القومي العربي. والفصل الخامس يتمحور حول تحليل عوامل حرب الأمركة على العالم، وتظهير معنى الأمركة وعوامل هذه الحرب وأهدافها، لكن موضع الاهتمام الأكبر هو التفكير في المديولوجية كوسيلة هائلة القوة تستخدمها الأمركة لفرض سيطرتها، كنمط تعقل وحياة، على العالم أجمع، كل ذلك خدمة للهدف الاستراتيجي، وهو إكمال سيطرة الإمبريالية على العالم. أما الفصل السادس: الفاشية الراهنة والعرب والعالم، فهو يبحث في ظروف وعوامل ظهور الفاشية مجدداً في العالم، عبر الجغرافيا العربية بعد انهيار الفاشية التقليدية قبيل منتصف القرن الماضي، وطبيعتها وأهدافها وموقعها من الإمبريالية العالمية. والفصل السابع احتوى على عدد من المقالات المنشورة في جريدة الأخبار اللبنانية وهي تدور حول جوانب من الأزمة السورية والعربية.

فيما يخصّ بعض حالات تكرار الحديث التي قد يقع عليها القارئ، أستميحه عذراً لأقول: قوام الأزمة العربية وعلاقتها بالأمركة وحربها على العرب والعالم، ودور الفاشية فيها، هي إشكالية البحث الرئيسة هنا، وهي ذات قوام كليّ واحد محدد، له عناصر مختلفة، وعندما ينعقد النظر في كل عنصر مقوِّم، لا بد من رؤية علاقات ارتباطه بالعناصر الأخرى، الأمر الذي يوحي بالتكرار، وهو في الحقيقة ليس كذلك.

وأخيراً، لا يفوتني أن أعرب عن شكري وامتناني لكل أصدقائي الذين قرؤوا هذا العمل، وهم أهل فكر وأدب رفيع، وقدموا ملاحظاتهم النقدية المهمة التي أفدت منها، وأسهمت بإثراء العمل.

الفصل الأول

الخطاب الديني

ومشكلة التعصّب والإرهاب

(قراءة تاريخية... وتقصّيات عيانيّة في المجتمعات العربية)

لعله يكون من الضروري، في السياق التاريخي الراهن، أن ينهض السؤال عن علاقة الخطاب الإسلامي بالإرهاب والتكفير اللذين يملآن المشهد السياسي في البلدان العربية، وكذلك السؤال عن السبل الحقيقية للتخلص منهما؟ هذا هو السؤال الرئيس لهذا البحث، ومنه تنبثق ثلاثة أسئلة فرعية: الأول، لمّا كانت الأديان هي الخطاب المقدّس الذي يصدر عن الكليّ المطلق والمفارق، هل غادرت قدسيتها وانكشفت دنيويتها، عندما اعتمدت استراتيجية الحقيقة الدوغمائية، التي أدت إلى التصنيف والاستبعاد، ومن ثمّ القتل الطائفي والمذهبي في البلدان العربية والإسلامية؟ الثاني، ما الفضاء الفكري الفلسفي الذي يمكّن من المحافظة على حريّة الفكر والتعبير لدى المتديّنين، وحقّهم في الإيمان والاعتقاد، إلى جانب حقّ اللادينيين بالإلحاد، رغم تضاد الخطابين ونظاميهما المعرفيين؟ الثالث، إذا كان يُجمع معظم الناس، وخصوصاً أهل الفكر والسياسة، أن الإرهاب الذي يصدر عن التعصب الديني والمذهبي، وينشر كل هذا التفجير والرعب والموت والدمار في بلدان ما يسمى «الثورات» و«الربيع العربي»، يمكن مواجهته باستخدام القوة الأمنية والعسكرية، إلى جانب مكافحته على جبهة خطاب الفكر والمعرفة، فما الأسس الفكرية الفلسفية لمحاربة التعصب والإرهاب

المولود منه، وهل حرية الفكر ونشر ثقافة التنوير والحداثة، يضمنان قطع جذور التعصب الديني وإرهابه، أم أن الأمر يتطلب نقد خطاب الحداثة، كما فعل بعض الفلاسفة ونقاد الفكر من ماركس ونيتشه ومدرسة فرانكفورت إلى مارتن هيدغر وميشيل فوكو، لكي تتأسس أرضية لخطاب ما بعد حداثي؟

أما فرضية البحث المركزية، فتذهب إلى أن الكوارث التي ولَّدها التعصب الديني الطائفي والمذهبي في العالمين العربي والإسلامي، يمكن إيقافها، من خلال مواجهة التعصب وكسره، دون أن تَمسّ حريّة الاعتقاد الديني، وكذلك حريّة التفكير لدى اللادينيين، وكل هذا يمكن أن يتحقق بتوافر فضاء ثقافي يقوم على استراتيجية فكريّة منفتحة نسبيّة وتعدديّة للحقيقة.

اعتمدتُ في هذا البحث المنهجَ التحليليّ النقديّ التفكيكيّ في قراءة التعصب الدينيّ، من أجل إبراز مسلماته وتعرية بداهاته المعرفيّة وإخراجها إلى الضوء، الأمر الذي يُفضي إلى هتك المستور في خطابه، وتبيان تهافته معرفياً، وعدائه للإنسان وتعسفه ومظالمه على روحه وجسده.

محاولة إنجاز هذه المهمة تقتضي ملاحقة الخطوط الرئيسة لحدوثه تاريخياً. من هنا، يكون ضرورياً تحديد التقصيّ الفكري على مستوى مراحل تاريخية ثلاث: التعصب الديني في خطاب الأسطورة، وفي خطاب القدامة والتقليد، ثم أسس التعصب في مرحلة الحداثة، وأخيراً قراءة التعصب في المرحلة المعاصرة أي في مرحلة ما بعد الحداثة.

أما الجانب الأخير لهذا البحث، فهو مكرّس للنظر في التعصب الديني، في حدوثه العيانيّ في عالمنا العربي، وخصوصاً في سورية، لبنان، العراق، مصر، ليبيا، تونس، واليمن.

قوام الخطاب الديني، هو مجموع العبارات التي تصوغ معنى الكون وأصله ومحركه، ومنشأ الإنسان ودوره فيه. وهو تعليمٌ من خارج وجود الإنسان، مصدره خارج الدنيا، وفق نصه؛ من الله، الذي هو الحقيقة المطلقة المتعالية على الفرد، والتي تُفرض عليه، كما تُلزمه بالخضوع والعبودية لها، وهذا هو المفارق الغيبي.

أما المفارق الفكري، فهو من خَلْقِ التفكير الفلسفي الخاص بالناس، وهنا حضور لوجود الإنسان بالعلاقة مع الفكر. ومشكلة التضاد بين المفارقين تتأتى في سياق الحياة؛ فمتطلبات الإنسان الأساسية من عمل وغذاء وجنس، هي الحسيّ الذي يتخذ حيزه المحايث أمام اللامحايث. من هنا ينبثق التضاد بين المقدّس المتعالي والدَّنس الدنيوي. ويحتفظ المقدس، بحسب منطوق خطابه، لنفسه ولوحده بحق التنطّح لمشكلات الدنيا وحلّ أزماتها وتخليصها من شرورها وآثامها.

الخطاب العربي وإشكالية المُفارقة والاستهلاك

انتظمت إشكالية المسافة بين المفارق الغيبي والاستهلاكي الفكري الخطابَ في منطقتنا العربية، ما جعل الذهنية العربية في حالة من الصراع والتغالب بين هذين الاتجاهين المعرفيين؛ فتارة تكون الغلبة لنمط التفكير الحداثي، وأخرى تكون لنمط التفكير الغيبي المنقطع عن التعاطي مع المعطيات الواقعية. إلى ذلك، من الحقيقي أن يكون خطاب الفكر، في عالمنا العربي متهالكاً، لأنه رهن القدامة والماضوية في جانب من بنيانه، والاستهلاكية الغربية في جانبه الثاني. لذا بقينا، نحن العرب، إما أمام إله «النخيل» أو «إله المعدن»، بحسب العبارة الكثيفة دلالياً، للشاعر أدونيس. ولكن غلبة وسيطرة الخطاب الإسلامي في الفضاء الثقافي العربي، ومآلاته على مستوى الممارسة والحياة، أفضت إلى طرح إشكالية دور الدين في الحياة العربية، سواء على مستوى الفكر والسياسة، أم الاجتماع والاقتصاد.

الأزمة العامة في جميع المستويات التكوينية للمجتمعات العربية من الثقافة والسياسة إلى الاقتصاد والاجتماع، هي التي أفضت إلى ضرورة تغيير أنظمة الحكم العربية، فاندفع الحراك الشعبي العاصف في الشارع العربيّ، تحت شعارات الثورة من أجل«الحريّة والكرامة» و«عيش حرية عدالة اجتماعية». وتبيّن مباشرة أن القوة الأساسية لهذا الحراك، هي قوى الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين. وكان من المعروف لكلّ المدركين للعلاقة بين خطاب الثقافة المسيطر والاستقطاب السياسي، أن الإخوان المسلمين هم الذين يمدّون الحراك الذي سُميَ «الربيع العربي»، بالقوة، وهم الذين سيحصدون نتائجه، ذلك لأن الخطاب الديني الإسلامي المسيطر على المساحة الأوسع في الذهنية العربية، يضمن لهم ذلك.

وقد كانت الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا واستراتيجيوها، العارفون بالتركيبة الاجتماعية وخريطة القوى السياسية وطبيعة الخطاب الثقافي في العالم العربي، يدركون كيفية اللعب بهذه المعطيات واستثمارها، بما يخدم مصالحهم الجيو – سياسية الاستراتيجية. إلى ذلك، أقامت الإدارة الأمريكية تحالفها مع الإخوان المسلمين. وقد أعلنَ، على شاشات التلفزة منذ نحو عامين، وليد فارس، وهو أحد المستشارين في الكونغرس الأمريكي، أن هذا التحالف قام على خطوتين: الحوار والتشارك «Dialogue and Partnership»، من أجل إحداث التغيير في محور البلدان والقوى المقاومة للإملاءات الغربية، والهدف الجيوبوليتيكي الغربي، هنا، هو توسيع نفوذ أمريكا الاستراتيجي، ومحاصرة روسيا والصين، عبر إخضاع البلدان العربية، وإيران، وضمها إلى دائرة سيطرتها، وكل ذلك يهدف، في نهاية المطاف، إلى حل مشكلات الرأسمالية العالمية.

من هنا، اندفع الإرهاب الفاشي الإسلامي، تحت شعار «الربيع العربي»، وقتلَ الأبرياء وفتكَ بالحياة والأشياء، في سورية والعراق، لبنان، مصر، تونس، ليبيا، واليمن، ما وضعه في خانة الفعل الجرمي الموصوف، والمضاد لكل قانون وحق وحقيقة واقعية. هذه هي الأزمة المستحكمة الآن بالعالم العربي.

هنا يُلاحظ أن للأزمة جانبين غير متنافيين: واقعي، يتعلق بالظروف التاريخية للأزمة العربية الشاملة، وضرورة التغيير الحقيقي في أنظمة الحكم العربية الديكتاتورية، وآخر: المؤامرة التي حاكها الغرب مع الإخوان المسلمين. وسرعان ما ظهر الحراك على حاله من التطرف والتعصب الديني والإرهاب، أسفر عن اغتيالات وقتل وجرائم طائفية ومذهبية، شهدتها تونس وليبيا ومصر وسورية، إلخ...

الأسطورة وعنف المقدس

ولما كان الدين هو المقدس المتعالي الذي تشكل داخل اشتغال اللغة، وانبثاق العبارات، وتَشَكّلِ المفاهيم، عبر وجود الإنسان في العالم، وممارسته المستغرقة في العمل وتأمين الغذاء والجنس، فإن بدايته كانت مع الأسطورة، كحكاية يشترك فيها الآلهة والناس، وتنطوي على التراجيدي الملحمي، البطولي، الخيالي، والسحري، الذي كان من شأنه أن يشكل «مغامرة كبرى مع الكون، وقفزة أولى نحو المعرفة».(١)، بحسب عبارة فراس السواح، في تعقّل الإنسان للعالم ولذاته.

انبثق في الأسطورة، مفهوم الإكراه والعنف، والشر والخير، وكل تقنيات الضبط والسيطرة بين البشر. والمصدر الرئيس لكل هذا بدأ، مع ما جاءت به من ثنائية العنف: التضحية والمقدس، كما يشير مطاع صفدي. والعنف هو تعبير العجز عن تسويغ الغيب ومفهمته عبر ترميزات اللغة. وهنا تكون الأضحية «طريقاً سحرياً للنجاة من هذا العنف الذي يعجز عنه الكائن الأدنى إزاء الكائن الأعلى أو الأقوى»(٢).

---

(١) فراس السواح، مغامرة العقل الأولى، ط٣، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢. ص١٥.

(٢) مطاع صفدي، نقد الشرّ المحض، الكتاب الثاني، مركز الإنماء القومي، ط١، بيروت – باريس، ٢٠٠١. ص٢٥.

من هذا المدخل تفهم ممارسة العنف من قبل عشتار. فهي الإلهة الأنثى في التفكير الأسطوري، وهي متربعة على قدسية جوهرها المحتجب، ومن يحاول مسّه حلّت عليه لعنتها، هي تقول عن نفسها: «أنا ما كان، وما هو كائن، وما سيكون...». هي مصدر ومآل، وهي قوة مقدسة بذاتها، ومن يتطاول على هذا المقدس الديني، قد تكون عقوبته «الخبل» أو «الجنون»، كما حدث للصياد الشاب الوسيم «أكيتون» الذي اقتحم المكان على الإلهة «أرتميس» وهي تستحم عارية في مياه البحيرة العالية عند منبع النهر، فمسخته الآلهة أيلاً طاردته الكلاب فمزقته إرباً إرباً[١]. إنه لغز الآلهة المحتجب بقدسيته بذاته.

والعنف وقع على بروميثيوس من قبل الإله زيوس، وهذا ما يؤكده موقف الأول، عندما قال: «تأكد أني لن أستبدل عبوديتك بمصيري البائس، إنني أفضل أن أبقى مكبلاً في هذه الصخرة، على أن أكون خادماً أميناً ورسولاً ل «زيوس، أب الآلهة»[٢].

حملت الأديان، بعد الأسطورة، ثنائيات المقدس والدنس، العنف والتضحية، الخطيئة والنجاة، فقامت أساطير أنبياء بني إسرائيل على العنف والدم، استناداً لمبدأ التضحية، وهكذا كانت تضحية المسيح من أجل الإنسانية، وقضية النبي إبراهيم، كما في القرآن، بابنه إسماعيل، بأمر مقدس.

إلى ذلك، من الحقيقي القول: حُصِّنَ المقدس الديني، بأن اعتبر نفسه موئل الحقيقة ومصدر الحكم والأمرية على البشر، ولكن الأسطورة كانت أقل عسفاً مما أتى بعدها من منظومات التفكير المقدس، لأن تقنيات السيطرة والإخضاع التي جاءت بعدها، في مرحلة سيطرة الأديان السماوية والوضعية، كانت أكثر تعقيداً.

---

(١) فراس السواح، لغز عشتار – الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، ط٢، بإشراف دار الغربال، دمشق، ١٩٨٦، ص ٢٩.

(٢) كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حول الدين، دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٧٤. ص١٢.

والدليل على ذلك هو أن الآلهة الأسطورية كانت تقاتل مع البشر أحياناً، وتقتلهم أحياناً أخرى، سواء أكان بالقرابين والأضاحي، أم بالحرب عليهم، كما كانت تقوم علاقات حب وتعاون بينها وبين البشر. كل ذلك أشّر على أن التعصب في الأسطورة أخف وطأة بالمقارنة مع مرحلة القرون الوسطى، ومع الحداثة. ذلك، أن المرونة التفكّريّة في خطاب الأسطورة، لم تتمكّن قطعية الأديان السماوية من القضاء عليها بصورة مطلقة، بل استمرت مع الصوفية الدينية. وهذه الأخيرة تأويل مرن، يحمل زحزحة وتجديداً للخطاب الديني. ففي «الخيال الصوفي الخلاق، وهو المكان المتبادل، مكان المسافة الفاصلة الواصلة بين المحسوس واللامحسوس، يُختصر العالم الأكبر، أي الكون كله في العالم الأصغر- الإنسان»، كما يقول أدونيس[١]. من هنا، يبيّن التقصّي الجينالوجي لعملية المعرفة، أن حمولة الأديان الاستعارية والمجازية التي تسهم في إنتاج معنى الكون والإنسان، تمتّ بصلة نسب معرفيّ إلى الأسطورة. ولعلنا نرى تحقق ذلك في الصورة وفق المجاز الصوفي، التي «تصلنا بالرمز والأسطورة»[٢]. ورغم أن الحب والفناء في الله، كما يفيد العشق الصوفي، يبقى من طرف واحد، ولا يمكنه الاختراق للوصول إلى الغيب(الله)، فإنه يخفف من رهبة وثقل التعاطي القطعي الإقصائي مع الخطاب الديني، ما يجعل الأخير وازعاً أقل رعباً وتعصباً وإرهاباً.

الدين وإرهاب القرون الوسطى

تقوم عملية التفكير والتعقل في القرون الوسطى، على مسلمة مركزية مفادها أن العقل والمعرفة يصدران عن المطلق السماوي. وأن نظام المعرفة يتأسس على نظام الواحد المفارق الذي يلمّ المعاني والأسماء في ذاته، ويحدد الحقائق ويقرر سلوك الإنسان في نهاية المطاف. من هنا برزت إشكالية التضاد

(١) أدونيس، الصوفية والسوريةلية، ط٢، دار الساقي، بيروت،١٩٩٥. ص ١٦٣

(٢) المرجع نفسه، ص١٦١-١٦٢.

بين الحقيقة، كما يقررها الخطاب الديني القروسطي، ويفرضها على الإنسان، وبين إرادة الإنسان في تحصيل المعرفة وتشكيل الحقائق وممارسة الفاعلية. وكلّ هذا ناتج عن مفهوم الدين كعقيدة منزلة موحاة، تقتضي الإيمان، ومفهوم العقل كقدرة على النظر وإقامة الأحكام والبرهان.

محاولة بعض المفكرين المسيحيين في القرون الوسطى، مثل أوغسطين وتوما الأكويني، والمسلمين، مثل الغزالي وابن رشد، حلّ معضلة الفارق بين الإيمان والعقل، من خلال التوكيد على إمكان قبول قضية ما، بالعقل، واعتناق ما يناقضها، بالإيمان، لم تصب نجاحاً[١].

فالحقيقة التي يتم التوصل إليها عن طريق المنطق الأرسطي، الذي يقوم على القضية والحكم والبرهان، مرتبطة، سلفاً، بالعقل الذي هو- كما يرى أرسطو- «مبدأ المبادئ»[٢]. تبقى مرتبطة بالمقدمات الصورية التي توصل إليها دون مساءلة المقدمات ذاتها. وهي مستقرة في التصور الكلي البدهي المستبعد، كموضوع للبحث، من دائرة التفكير. فالبدهية فيه مكتفية بذاتها. إلى ذلك، الطاقة التي يبذلها البرهان ليثبت حيويته واكتشافيته، تذهب هباءً، لأنه بالأصل، مغلول بشروط البناء الذي يسكنه. فالبرهان لا يحتاج للبرهنة، ذلك لأن مقدماته «صادقة» وتكون «عللاً للشيء المبرهن» و«متقدمة على النتيجة»، كما يقول أرسطو[٣]. وإذاً، البرهان مقرر هكذا تبعاً لطبيعته، ولا يمكن أن يحصل إلا بأن تُعلم «مبادئه التي هي المقدمات غير ذات الأوساط...» وإن مبادئه «إنما تحصل عن قوة واستعداد موجود فينا»[٤].

---

(١) مقداد نديم عبود، بين القطعية والخلق – الحقيقة في الخطاب العربي المعاصر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٩. ص٩٦-٩٧.

(٢) أرسطو/ ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان، تحقيق الدكتور محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٢. ص١٨٣.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨١،١٨٠.

وربما يكون من الحقيقي القول: لأن المنطق الصوري هو تأبيدٌ لقواعد الفكر المتسق الذي يحصر الحقيقة ضمن حدود، ويُفقر الموضوع بحجب تنوعاته وابتسار خصوبته، لا يُشكل خطورة على العقيدة الدينية. من هنا، بعدما كانت الكنيسة قد خافت من المنطق كمهدد للحقيقة الدينية والإيمان المسيحي، اعتمدته بعد أن رأت فيه أداة جدّ نافعة في تثبيت حقائق المسيحية. ولهذا كان توما الأكويني قد أنشأ الأرسطوطاليسية المسيحية، وردّ دعاوى أوغسطين انطلاقاً من خطاب أرسطو.

وكذا الأمر، بالنسبة للإسلام وبعض فقهائه الكبار؛ فجاء أبو حامد الغزالي «حجة الإسلام» يشرح مبادئ منطق أرسطو في كتبه المنطقية، من أجل تحويرها بما يخدم الشريعة، اتقاءً للوقوع في الشك أو الخطأ اللذين من شأنهما زعزعة الشريعة الإسلامية. وإذا كان الغزالي قد دافع، فيما بعد عن المنطق اليوناني، فليس لأنه يقف معه، بل لأنه كان يرمي إلى «إصلاح القياس الفقهي»، من وجهة نظر منظومته الأشعرية، كما بيّن سالم يفوت. وإنما يؤكد عداء الغزالي للفلسفة والفلاسفة، كتابه «تهافت الفلاسفة» الذي يدافع فيه عن العقيدة الإسلامية.

إلا أن ابن رشد، بعده، لم يرَ خطورة في المنطق الأرسطي على الإسلام، لذلك أكد على أهمية الفلسفة من أجل حماية العقيدة الإسلامية والدفاع عن شريعتها. لهذا ردّ على الغزالي في كتابه «تهافت التهافت»، وبيّن فيه ضرورة الاستناد إلى مذهب أرسطو في تثبيت دعائم الشريعة وبرهنة قضايا العقيدة الإسلامية. وبدلاً عن تسفيه الفلسفة والفلاسفة، قدّر عالياً الحكمة (أي الفلسفة) واعتبر أرسطو «الحكيم الأول»[١]؛ فبمنطقه يمكن الكشف عن الحقيقة والوصول

---

(١) ابن رشد «تهافت التهافت»، تقديم وضبط وتعليق، د. محمد العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٣. ص١٨١-١٨٧.

إلى اليقين، دفاعاً عن دين الإسلام. وهكذا تكون الحكمة وسيلة لخدمة الشريعة وتبريرها، ولنقض البدعة والكفر، فهي، عند ابن رشد، «النظر في الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان»[١].

ربما يكون من الحقيقي القول، استناداً إلى ما أسلفت: إن التصور عن الحقيقة في القرون الوسطى، في أوروبا والعالم الإسلامي، بقيت في دائرة التفكير القطعي وإن اعتمادها على المنطق الأرسطي، جعل استراتيجية الحقيقة إطلاقية، وبقيت النصوص الدينية المقدسة خارج إمكانية المقاربة النقدية.

هذه القطعية واستخدامها لمصلحة الأقوياء في المجتمع وعلى الأخص، رجال الدين، هي التي أسست للتعصب الديني، ولسلوكية الإقصاء والقتل. لذلك أنشئت محاكم التفتيش في أوروبا لتلاحق الهراطقة الكفرة، فأعدم حرقاً جيوردانو برونو (١٥٤٨-١٦٠٠) بتهمة الإلحاد، وحوكم غاليله(١٥٦٤-١٦٤٢) بتهمة الشكّ، وبلغ عدد من أعدمتهم هذه المحاكم أكثر من ١٤٥٠ شخصاً بتهمة الكفر والتجديف، والشك بالعقيدة المسيحية. وكذلك مورس الإرهاب والتعذيب والقتل، باسم الدفاع عن العقيدة الإسلامية، وهو في أساسه دفاع عن المصالح الدنيوية للحكام الطغاة؛ فقد أظهر زياد ابن أبيه، كما يقول هادي العلوي، «مواهب إرهابية نادرة في صدر الإسلام... قتل البريء لإخافة المذنب...»[٢]. ومن صور الإرهاب الشنيع الذي تبرره الدوغمائية الفكرية، قطع الرؤوس وحملها، وقطع الأوصال وبتر الأطراف وقطع اللسان والذبح...إلخ. في ظلّ هذا الخطاب الإطلاقي المغلق الذي يسوّغ الإرهاب والإقصاء، والتكفير والقتل، قام الخليفة هشام بن عبد الملك في الشام، بذبح غيلان بن مسلم الدمشقي «بتهمة القول بالقدر. وبنفس التهمة أعدم خالد القسري، عامله على العراق، الجعد بن درهم»[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٢.

(٢) هادي العلوي، من تاريخ التعذيب في الإسلام، الأعمال الكاملة، ج٣، ط٣، دار المدى للثقافة والنشر، سورية، دمشق، ٢٠٠١. ص٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١١.

وخلاصة القول: الخطاب المغلق القطعي الإطلاقي، هو الذي ولَّد التعصب الديني والإرهاب

الحداثة والتعصب والإرهاب

تميّز خطاب الفكر، منذ بداية مرحلة الحداثة، بالثورة على خطاب القرون الوسطى، فظهر مفكرون وعلماء ينشرون منهجية التفكير العلمي بسبل مختلفة، وفلاسفة وعلماء يضعون أسس العالم الحديث، مثل فرانسيس بيكون، جون لوك، ديفيد هيوم، جان جاك روسو، فولتير...إلخ وقد كرّست إنجازاتهم أسساً جديدة، ومسلمات لخطاب عقلاني منفتح ومنقطع عن دوغمائية الخطاب الديني. وكان لصعود الطبقة البرجوازية دور ثوري في تحطيم التشكيلة الإقطاعية، وخطابها المسيطر. وقد أدى كل ذلك إلى انتشار العلوم التطبيقية وتثبيت منهجية التفكير العلمي. وأسهم ظهور البروتستانتية في أواسط القرن السادس عشر، في التمهيد لانتشار هذا الفضاء الثقافي الجديد. وقد كانت الأخيرة، كحركة إصلاح ديني، دعت إلى إقامة الدين على «الفحص الحرّ»، أي الفهم الشخصي للكتاب المقدس، وعلى التجربة الروحية للفرد، دون الرجوع إلى سلطة رجال الكنيسة الكاثوليكية لفهم وتحديد معاني الإنجيل. وقد عمل مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦) وجين كالفين (١٥٠٩-١٥٦٤)، الشخصيتان الأبرز في الحركة البروتستانتية على هزّ العقيدة السلفية الكاثوليكية، وأنشأ الكنائس المستقلة. وقام هنري الثامن، ملك إنكلترا (١٥٠٩-١٥٤٧)، بإجبار الإنكليز على التبرؤ من الكاثوليكية واعتناق البروتستانتية، فانفجرت الحروب بفعل التعصب الديني المذهبي، واستُبيحت الأرواح وفُتك بالناس باسم الدفاع عن الدين.

في إطار هذه التغيرات التاريخية المادية والروحية، حدثت قطيعة ابستيمولوجية على صعيد المعرفة. فقد تغيرت مبادئ التعقل وفروض التفكير ومبرهناته. وكل ذلك نتج عن الزحزحة العميقة في المسلمة المركزية التي كان يرتكز عليها خطاب الفكر ونظامه المعرفي. فبعد أن كان مصير الكون مرتكزاً

على قرار السماوات، صار الإنسان هو سيد الطبيعة والمجتمع، أيّ هو سيّد مصيره الدنيوي. ولكن لم يكن للحداثة الغربية بجميع اتجاهاتها الفكرية الفلسفية، أن تحلّ معضلة التعصب الديني، لأنها بقيت في إطار الخطاب الفكري الذي يقوم على القطعية في نظامه المعرفيّ. وكل الأطروحات الفكرية المهمة التي قدمها بعض مفكري الحداثة بقيت في إطار النقد الذي لم يلامس الأسس العميقة التي من شأنها أن تفتح أفقاً لتجاوز الإطلاقية والتعصب. فقد تقدّم باروخ إسبينوزا على رينيه ديكارت، عندما قال: «اللاهوت ليس خادماً للعقل وأن العقل ليس خادماً للاهوت»(١). ولم تكن حرية التفكير مكفولة لكل فرد في الدولة الحرة بصورة فعلية، على العكس مما اعتقد، وحين ذهب إلى أن ضمان سلامة الدولة يكون في «أن نجعل التقوى والدين مقتصرين على ممارسة العدل والإحسان، كما يجب أن ينصبّ تشريع السلطة العليا في المجالين الديني والدنيوي على أفعال الرعايا وحدها، وأن يترك لكل فرد حريته في التفكير والتعبير.» (٢)، تبيّن عجز الحداثة والدولة التي أتت في إطارها، عن تحقيق حقوق الإنسان الفعلية في الحرية والفكر قدمها، وبقي خطابها يتأسس على التأويل الحسابي للعقل، واستمرّت سيطرته الإطلاقية على الحقيقة وظلّت المعرفة مرتبطة بثنائيات الصحيح والخاطئ، والنافع والضار، والمجدي وغير المجدي.

استبدلت الحداثة الميتافيزيقا الدينية الإطلاقية بنظام العقلانية الشمولي الطاغي، الذي ولّد كل الكوارث التي نعيش. فالخطاب الفلسفي البراغماتي كفرع للعقلانية الشمولية، الذي يسوّغ السلوك السياسي للرأسمالية الغربية، وخصوصاً الأمريكية، هو الذي قادها إلى استثمار الطائفية والمذهبية كوسيلتين للتعصب الديني، لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية في العالم العربي والإسلامي.

---

(١) إسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، دار التنوير، للطباعة والنشر، ٢٠٠٨.ص ٣٥٥.

(٢) المصدر عينه، ص٤٤٤.

لهذا تقف الإمبريالية الأمريكية في صفٍ تحالفي مع الإسلامية الفاشية، المنخرطة في قيادة الاحتجاجات والتحركات من أجل أهدافها، في إطار ما يسمى «الربيع العربي». وهذا الخطاب هو الذي جعل الإرهاب الأمريكي يُمارسُ في فلسطين المحتلة، ويدعم التعصب الديني اليهودي – الصهيوني، من خلال مساندة العدوان الإسرائيلي في مشروعه لإقامة «الدولة اليهودية».

وإذا كان الغرب يحاول أن يستر ممارساته اللاعقلانية بخطاب العقل الشمولي الذي يحتكر الحقيقة، ويسوغ ممارسة التعصب الديني وفظائعه بحقّ الشعوب والدول، رغم القطيعة مع نظام المعرفة القروسطي الذي عرف أشنع أشكال التعصب الديني، فقد ظل العرب يحاكونه بكثير من الدونية والصغار، رغم المسافة الفارقة بين الطرفين.

لم يتخذ خطاب النهضة العربية موقفاً نقدياً من كلّ هذا التراث الغربي ولم يستخلص الدروس المستحقة، التي تفتح أفقاً على التجاوز. فقد ظلّت العين على المنجزات الدنيوية الغربية، والقلب على الشريعة الإسلامية. انطلاقاً من هذا يؤكد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، في «العروة الوثقى» على أنه يجب على المسلمين أن يتلاحموا ويتواشجوا، حتى يتمكنوا من شدّ أزر الدين وحفظه من قوارع العدوان، والقيام بحاجات الأمة إذا عرض حادث الخلل، وتطرق الأجانب للتداخل فيما يحطّ من شأنها، ويكون ذلك أدعى لنشر العلوم وتنوير الأفهام وصيانة الدين من البدع، ويبديان غاية أسفهما «إذا لم تتوجه خواطر العلماء والعقلاء من المسلمين لهذه الوسيلة»(١). وكذلك يستحث بطرس البستاني الهمم من أجل «إنهاض الجنس العربي من حالته الساقطة» وذلك من خلال «التمدن الحقيقي» كذاك الذي حدث في أوروبا، دون أن يعني ذلك تقليد

---

(١) نصوص لرواد النهضة، جمعها محمد كامل الخطيب في عدة أجزاء، انظر: الإصلاح والنهضة، إعداد وتقديم، محمد كامل الخطيب، القسم الأول، وزارة الثقافة، دمشق. ص١٣٤.

الغرب بشكل مطلق، لأننا نمتلك ثقافتنا وديننا، لأن «الديانة الصحيحة المُنزلة من الله هي أساس التمدن الحقيقي»[١]. ورشيد رضا، بدوره قدّم توصياته للحكومة التركية داعياً إياها للقيام بالإصلاح، وذلك انطلاقاً من الدفاع عن الأحكام الشرعية، وعن «الخلافة الإسلامية»[٢].

ورغم أن بعض رواد النهضة العربية مثل شبلي شميل وفرح أنطون، قد تجاوز حصر النهضة بالاحتكام الكامل للخطاب الديني الإسلامي، ودعا للاعتماد على الأسس الحديثة لبناء الدولة، فقد بقي الخطاب الديني هو المرجع المسيطر في الرؤية الفكرية للنهضة، كما يرى كثير من الباحثين، مثل عبد الله العروي، علي أومليل، عبد الإله بلقزيز وكمال عبد اللطيف...إلخ، إلى ذلك، بقي الهمُّ موزعاً بين تحديث الدنيا وحفظ الدين، أو بالأحرى، تسيير أمور الدنيا وفق الشريعة. كل هذا يبيّن أن خطاب النهضة العربية لم ينجز قطيعته الأبستيمولوجية مع نظام المعرفة التقليدي. صحيح أنه رغب بالحداثة والتحديث، لكنه لم ينتجها كخطاب جديد متماسك، أو بشكل أدق، أنتج حداثة متوافقة مع التقليد، ما يعني حدوث نوع من التراكب بين نظامي المعرفة التقليدي والحداثي.

والقطيعة المعرفية لا تعني القطيعة الجذرية بالمعنى الإطلاقي، إذ لا يمكن نفي اللغة والذاكرة والتاريخ، لكن دلالة ما يحمله كلّ واحد من هذه المكونات الثلاثة تتغير تبعاً للتحولات الإبستمية، أو لتحولات التشكيلة الخطابية، وليس مهماً تشابه بعض الأفكار والجمل من حقب فكرية مختلفة، من هنا لا معنى لوحدة الفكر التي يقيمونها، عادة، على بعض التشابهات الفكرية المخزونة في تلك المكونات الثلاثة.

كل هذا، جعل استراتيجية الحقيقة في عالمنا العربي، موزعة بين دوغمائية الخطاب الديني وقطعية خطاب العقلانية الحديثة الاستبدادية. وهكذا، لم يتشكل في هذا السياق التاريخي خطاب مختلف، ولا جاهزية معرفية لمواجهة التعصب الديني والإرهاب التكفيري اللذين يولدهما.

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه، القسم الثاني، ص٥٠٤.

من هنا، كانت السلوكية الأمريكية تصدر عن هذا الخطاب العقلاني الحديث الاستبدادي، وقد صار الآن خطاب الليبرالية المتوحشة. لهذا تسخِّر الإمبريالية الأمريكية كل ما يقع تحت أيديها من أجل ترسيخ واستمرار سيطرتها، بما في ذلك استثمارها للخطاب الديني، من خلال جهود مفكريها وباحثيها، في لعبة السياسة. من هذا المنطلق يبني صموئيل هنتنغتون دفاعه المحموم عن الحضارة الغربية وزعيمتها أمريكا المستظلة بخطاب الليبرالية الجديدة؛ إذ قارب الحضارة الإنسانية من أفق فلسفي وعدة معرفية تقليدية متهافتة، فاعتبر أن ما يشكل هوية الحضارة، يقوم على أسس جوهرية ثابتة، لذلك يقارب قضية الهوية من منطلق براغماتي «في التعامل مع أزمة الهوية، فالمهم عند الشعوب هو الدم والعقيدة والإيمان والعائلة»[١]. وانطلاقاً من التصنيف القائم على الهوية والدين يسوّغ هنغتننون «الصراع بين الإسلام والغرب»[٢].

من الواضح أن هذه المقاربة لا تفكر، بالخطاب الديني من منطلق فلسفي منتج معرفياً، وإنما تعتبر الدين مجالاً للكسب والسيطرة السياسيين، حتى لو تم دفْعُ أتباع الأديان إلى حالة من الاستقطابات والاصطفافات التي تفضي إلى تنمية التعصب الديني والسياسي. المهم، أن لا مقاربة من منطلق فلسفة التغيير أو فلسفة الاختلاف، إنما المطلوب هو المقاربة التجريبية التي تنكر الاختلاف وتحافظ على الأوضاع الراهنة، بما في ذلك الأديان. من هذا المنطلق الفكري تبنى الباحث الأمريكي خوسيه كازانوفا فكرة، أن لكل منطقة دينها (to each region its religion)[٣]. بل أكثر من ذلك، يذهب إلى أن

(١) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، ترجمة، مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع [د.ت].ص٢٨٣.

(٢) المرجع عينه، ص٣٨٣.

(٣) خوسيه كازانوفا، الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند، المنظمة العربية للنشر ط١، بيروت، ٢٠٠٥.

ماكس فيبر كان مصيباً عندما برهن دور البروتستانتية الزهدية في «مأسسة التمايز الحديث وخصخصة الدين في الغرب»، وإن على «نظريات الحداثة والعلمنة أن تكون مفتوحة على إمكانية اضطلاع أديان أخرى بدور ما، كذلك في مأسسة أنماط علمنتها الخاصة»[١].

وهكذا، يظهر من منطوق هذا الخطاب أنه يصدر عن قطعية فيما يخصّ أساسها المعرفيّ، وعن إطلاقية فيما يخصّ الوظيفة السوسيولوجية للخطاب الديني.

الإسلاموية الفاشية الجديدة

استحقت الإسلاموية الفاشية الجديدة هذه التسمية، لأنها تتطابق مع جوهر الفاشية المعروفة تاريخياً منذ الربع الأول من القرن العشرين، التي تميزت بالإرهاب العلني، وبكونها الأكثر رجعية وتعصباً، وبأن دعامتها الأساسية هي رأس المال المالي الإمبريالي. وهي تمارس الإرهاب الفظيع، لأنها تعجز عن تحقيق سلطتها وأهدافها بالطرق السلمية، أي من خلال إرادة الناس. وهي تعتمد على اللاعقلانية والعاطفية القطيعية، والنزوع الشوفيني (حين تعطي للإسلام حصرية الحقيقة) في استقطابها للجماهير.

صحيح أن الفاشية الإسلاموية التي تشكلت في العالم العربي لا تقوم على أساسٍ طبقيٍّ مباشر نابعٍ من بنية رأسمالية متقدمة فيه، لأن رأسماليتنا متخلفة أصلاً، بل هي (الفاشية) نشأت على أساس رعاية ودعم الرأسمالية الإمبريالية الغربية لها؛ فهذه الأخيرة، كمركز قوي ومهيمن بالنسبة للبلدان النامية أو الأطراف، كما يصفها الاقتصاد السياسي، شغّلت الإمكانات المتاحة لها في هذه البلدان، كي تتبلور هذه الظاهرة، لتستخدمها بالنيابة عنها في إشعال الحرائق، وتنفيذ الأجندات التي تحقق مصالحها، في العالم العربي، بل وفي لعبة الصراع الاستراتيجي العالمي. إلى ذلك، جاءت الفاشية الإسلاموية تعبيراً عن أزمة الإمبريالية العالمية،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

وعن أزمة المجتمعات العربية، وأنظمة الحكم فيها. وهي ظاهرة استثنائية؛ أي خارج شروط التغير المنتظم في الفكر والسياسة والعلاقات الاجتماعية، ما وضعها خارج الدولة الدستورية التعددية والتداولية. وإيديولوجيتها شمولية إقصائية، لأنها لا تتقبل التعددية والنسبية في الفكر والسياسة والحياة، بالإضافة إلى أنها عنفية، وقائمة على ممارسة القمع الجسدي الفظيع. أما جهازها الاستخباراتي البوليسي فيقوم على استخدام أعضاء التنظيم الخاص بها، في تنفيذ المهمات الأمنية، من جمع معلومات، وتجنيد واستقطابات أو ترهيب واغتيالات أم تهريب سلاح واستطلاع ورصد...إلخ. والاستخبارات الغربية تلعب دوراً مساعداً، فتقدم لها كافة أشكال الدعم المادي والتقني والأيديولوجي. وكل ذلك ولّد رعباً عالمياً منها.

وكان من الطبيعي أن يسعى المركز الإمبريالي الأمريكي، معتمداً علة هذه الأداة الفاشية، إلى تجنيد معظم الدول في العالم العربي وتحريكها من أجل تنفيذ خططها، وخاصة تلك الدول التي تتوافر فيها ثلاثة شروط: أن تكون قادرة على تحمل نفقات التمويل، وثانياً، يكون الخطاب الإسلامي الغيبي مهيمن في فضائها الثقافي، لتكون صالحة لخلق حالة من الاستقطاب الديني الطائفي والمذهبي، وثالثاً، أن يكون نظامها السياسي في أزمة حقيقية لتكون ضعيفة، وبالتالي قابلة للابتزاز والرضوخ دائماً. وقد شكلت الدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية وقطر والإمارات نموذجاً مثالياً، في هذا المجال. فهي دول ثرية، وخاضعة لأمريكا، ونظامها السياسي متخلف ويعاني من لا مشروعية حادّة، لوقوعه خارج معايير النظم السياسية المعمول بها في العالم، فهي أنظمة قديمة، بدوية حاملها الأساسي: القبيلة، والأسرة. في هذا الإطار من الأزمة العربية والعالمية، وكذلك داخل لعبة المصالح السياسية، تكونت شروط تشكل ظاهرة الفاشية الإسلاموية.

نتيجة أزمة نظامها السياسي، وسعياً وراء وهم إمكان اكتساب شرعية ما، التحقت معظم الدول الخليجية بظاهرة الفاشية الإسلاموية التي خطط الغرب الإمبريالي، للمساعدة على تفتيح عناصرها ودعمها وتقويتها. وهكذا يكون

واضحاً سرّ تحالف الوهابية السعودية مع المقاتلين السلفيين، وكذلك تحالف قطر وتركيا مع المقاتلين الإسلامويين المتطرفين(الإخوان المسلمين). وهذا الحلف الجديد يستخدم الخطاب الديني الإسلاموي بصورة أساسية في ممارسات هذه الحركة. أما الأداة التنفيذية للإرهاب فهي الإسلام السياسي التكفيري، الذي يعزو لنفسه احتكار الله، والنطق باسمه، والسلوك بمشيئته، تحت الشعار المركزي «الجهاد في سبيل الله» ضدّ أتباع كل دين أو مذهب لا يتبنّى تأويلهم الحصري للإسلام؛ فكل من يخرج عنه كافر تجب معاقبته، بأن يُرفض ويُقصى، أو يُصنف ويُحاصر ويُقتل، أو يدفع الجزية في أحسن الأحوال.(١).

خطابه هذا، الذي يعني رفض أية حقيقة أخرى، هو الذي ولّد كلّ هذا الهول من تدمير وقتل في الناس والأشياء. ففي سورية مزقوا الأجساد وأكلوا الأكباد وسبوا النساء وذبحوا الأطفال، تحت شعار «الله أكبر». كما ضربوا الجيش، والمراكز الأمنية، دمرّوا محطات الكهرباء وأطلقوا القذائف على الأحياء المأهولة بالسكان ولم تسلم دور العبادة، في معلولا، وجوامع في حلب وحمص ودرعا، من إرهابهم وفتكهم. وتمّ قتل المشايخ، وعلى رأسهم الشيخ العلامة الشهيد محمد سعيد رمضان البوطي، وخطفوا البطريركين إبراهيم اليازجي ويوحنا إبراهيم، وخطفوا وأسروا الراهبات من ديرهم في معلولا، وقتلوا الكثير من أتباع مذاهب مختلفة، لأنهم رفضوا الانخراط في مشروعهم. وقاموا بحملة تطهير ضدّ السكان في قرى جبال الساحل السوري، ذبحوا أطفالهم وهتكوا أعراض نسائهم. حتى بعض الدوائر ووسائل الإعلام الغربي، لم تتمكن من التملّص من الاعتراف بهذه المجازر؛ وأقرّ بوقوعها وأعلن عن حدوثها، مثل مجزرة عدرا في دمشق، وكان آخرها مجزرة حمص، حيث قُتل الأبرياء، بدم بارد.

---

(١) لقد ناقشت هذه القضايا بشكل مُفصّل، انظر: مقداد نديم عبود، الربيع السوري.. أفق مختلف أم استحقاق كارثي؟، دار أرواد، طرطوس، نيسان، ٢٠١٢.

وهكذا، قامت المجموعات المسلحة بكل تسمياتها ذات الصفة الدينية، مثل لواء التوحيد، أحرار الشام، كتائب المهاجرين، جبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية «داعش»...إلخ، بكل أنواع الإجرام في سورية تحت مسمى «الثورة» أو «الربيع السوري». كان خطاب قادة ما يسمى الثورة قد مهد لتلك الفظاعة؛ فقد قال هيثم المالح على شاشة التلفزة (قناة العربية) في ٥-١١-٢٠١١ عن الدولة السورية: ليس لها «قيم دينية...»، الأمر الذي يبيّن بوضوح الخطاب الطائفي والمذهبي الذي يبرر الإرهاب والعنف. وفي السياق ذاته أعلن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري أن الذي يحدث في سورية هو «جهاد في سبيل الله». وهذا ليس جديداً، فمنذ بداية الحراك كانت هناك شعارات مذهبية وطائفية معروفة. وقد لاحظها الباحث المعروف فراس السواح، والشاعر أدونيس.

وضرب الإرهاب في لبنان، أيضاً. وقامت فروع من تنظيمات الإسلاموية الفاشية الجديدة المتحالفة مع قوى «١٤ آذار» وراعيها السعودية، بسلسلة من التفجيرات في الضاحية الجنوبية، وفي الرويس، ومحطة الأيتام، والسفارة الإيرانية، كل ذلك تحت عين الشعارات المذهبية والطائفية، وكان ماجد الماجد التكفيري السعودي أحد القادة المنسّقين لهذه التفجيرات الإرهابية المروّعة، وكذلك عمر الأطرش وجمال دفتر دار ونعيم عباس. وضمن المشروع الفاشي عينه كان الشيخ أحمد الأسير، قد أعلن حربه المقدسة على ما يسميه «الكفرة» في سورية ولبنان – المقاوم. وقد انخرط أبو سيّاف الأنصاري زعيم تنظيم القاعدة في لبنان، الذي أعلن بيعته لأبي بكر البغدادي، زعيم «داعش» التابع للقاعدة، في الحرب من أجل القضاء على «الكفر»، وإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

وفي العراق، أيضاً، أصابت كوارث التعصب الديني وإرهابه آلاف الضحايا ودُمرت آلاف المنازل، بفعل عدد هائل من تفجير السيارات المفخخة، وكلّ ذلك تحت شعارات الفاشية الإسلاموية، منذ أبي مصعب الزرقاوي الذي اعتبر نفسه وريث حملة رأس الحسين مقطوعاً، من كربلاء إلى الخليفة الأموي في دمشق، لذلك

كان يرفع جهاراً، شعار قتل أتباع مذاهب «الكفار». وقد قام تنظيم داعش بقيادة أبي بكر البغدادي ليتابع مسلسل الإرهاب والقتل على نحوٍ أفظع، وأكثر جنوناً. والمفارقة هي زعمهم أنهم يكافحون من أجل الحرية، ودحر الطائفية!...

ولم تسلمْ مصر من الإرهاب؛ فقد فجّر تنظيم «الإخوان المسلمين»، وهو الأب الشرعي لجميع الفصائل الفاشية الإسلاموية في العالم، التي تمتح من الخطاب الإسلاموي التكفيري، السيارات المفخخة ضدّ الجيش المصري والمراكز الأمنية، وقتلوا مسيحيين ودمروا كنائس، وزعموا فوق كل هذا أن المظلمة وقعت عليهم. ولعلّ من أبرز الجرائم المروّعة التي تدحض مزاعمهم، هي جريمة قتل الأسرة المصرية البريئة ودون أي ذنب، سوى أنها أسرة «كافرة»، لأنها من مذهب إسلامي من الأقلية، حسب معيارهم الإقصائي، وحصل الأمر عينه مع أسرة «الطويل» لأنها على الدين المسيحي، وهي سوريّةٌ، وتعيش في مصر، حيث ذبح جميع أفرادها (الزوج والزوجة وطفلهما وأخ الزوجة).

وتهدف هذه الممارسات الفاشية الإسلاموية إلى الاستحواذ على السلطة، ومن ثمّ احتكارها، وإقصاء كل ما هو غير إخواني عنها. وحتى بعدما تبيّن الرفض الجماهيري الواسع لهم، والذي نزل إلى الشوارع بأرقام قدرت بأكثر من عشرين مليوناً، في حزيران (يونيو) ٢٠١٣، ظلّوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الشرعية، وهذا ليس غريباً على خطابهم الإقصائي وتعصبهم الدينيّ.

وكذلك الأمر، في تونس، حيث قتل الإرهابيون الفاشيون المنتشرون في المدن والجبال، وخصوصاً جبل الشعانبي، الزعيمين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، واعتُقل القاتل يحيى القضقاضي. ومازالت قوى التعصب والإرهاب تمثل خطراً محدقاً على المجتمع التونسي، وخصوصاً أن «النهضة»، تعمل بحذر وبصمت من أجل توسيع قوتها في المجتمع والقبض على كامل السلطة لاحقاً، إذا تمكّنت.

وفي ليبيا، مازال عبد الحكيم بالحاج الزعيم القاعدي والذي كان في معتقل غوانتنامو، يتمتع بنفوذ قوي، إلى جانب الفصائل المتطرفة الإرهابية التي تقوم بالاغتيالات السياسية، سواء من العسكريين، مثل ضباط في الأمن والجيش، أو المدنيين، مثل اغتيال أهل مدينة تاغوراء، واغتيال وكيل وزارة الصناعة، في سرت، وقتل تسعة جنود ليبيين في مدينة بنغازي، في شهر أيار الحالي. هم يريدون إقامة حكم الشريعة، وهذا ما أعلنه مؤخراً تنظيم «أنصار الشريعة»، الذي يرفض نظام «الحكم الديموقراطي»، وفق خطابهم.

والصراع المذهبي، يستعر، أيضاً، في اليمن، بين الحوثيين، الذين يتبنون صيغة تأويلية معتدلة ومسالمة للخطاب الإسلامي، وأتباع الشيخ الأحمر، الذين ينتمون للإخوان المسلمين، ومن ورائهم السعودية وأمريكا، الذين يصدرون، في سلوكهم عن الرؤية الإقصائية والتكفيرية الإسلاموية.

أما في الجزائر، فشوكة الإسلاموية الفاشية الجديدة مكسورة، لأن هذا البلد كان قد عانى بعد الانتخابات الشرعية في بداية تسعينيات القرن الماضي، من عشر سنوات من القتل والدمار الذي قام به أنصار جبهة الإنقاذ، حتى سُميت «العشرية السوداء»، فوقفت القوى المستنيرة ضد التكفير والإرهاب الفاشي، مع هذا لم تتوقف ممارسات الفاشية الإسلاموية، بصورة نهائية حتى الآن؛ وقد كان آخرها، ما حدث في منطقة تيزي أوزو، حيث تم الهجوم على وحدة من الجيش الجزائري، فسقط عدد من أفرادها.

وإذ أمسى نطاق انتشار الفاشية محاصراً على مستوى العالم، بحكم التغير الإيجابي الذي حدث على مستوى الخطاب الثقافي والسياسي في حضارتنا الراهنة، فهي لا تزال تحضر كتنظيم وممارسة، حتى الآن، ليس فقط في البلدان العربية، كما أشرت أعلاه، بل لها حضور في مناطق أخرى. وهذا ما يُلاحظ في الحدث الأوكراني الحالي، وفي دولة إسرائيل الصهيونية. ومن المعلوم أن الفاشية الصهيونية أكثر خطورة وتهديداً من الأولى. في أوكرانيا هي ليست في سدّة الحكم،

وتنظيمها ضيّق الانتشار والتأثير الحقيقي في محيطها السياسي والحدث الذي تمارس فيه. أما الفاشية الصهيونية، فتتميّز بعدة خصائص: فلها حضور في بعض مفاصل الدولة، كما أنها تشكّل سنداً قوياً للتأويل القطعي للدين اليهودي، كما تدعم الفصل العنصري(الأبارتائيد) بين اليهود والعرب (بل بينهم وبين أي آخر من سكان المعمورة) الذي تمارسه الدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، وما «الدولة اليهودية» التي تعمل إسرائيل الصهيونية على إقامتها في فلسطين المحتلة، إلا دليل حقيقي في هذا المجال. ورغم أن الفاشية الصهيونية تقوم بكل أشكال التنكيل والقتل والتعذيب والسجن بحق أبناء الشعب الفلسطيني، هي محكومة من قبل دولة من طراز غربي، تعتمد الدستورية والتعددية، وإن كان ذلك شكلياً ووفق الصيغة الرأسمالية الغربية. ولذلك تكون ظاهرة وممارسات الفاشية الصهيونية محصورة ببعض الدوائر، والقوى في جهاز الدولة المسيطر في هذا الكيان الاستعماري، والقوى والأحزاب السياسية المتطرفة، كما أن المستوطنين المتطرفين يشكلون الكم الأكبر في قوامها.

ما بعد الحداثة... والتعصب والإرهاب

بناءً على المقاربة التحليلية النقدية السالفة، يكون من الحقيقي اعتبار أن تفكيك الأصولية القطعية وسلفيتها الإرهابية، وتفكيك الديكتاتورية التوتاليتارية وطغيانها، هما من مهمات لحظة تعقّل جديدة في تاريخ حضارة الإنسان؛ هي مرحلة ما بعد الحداثة.

ولعلّ وقائع التاريخ هي التي تبرز، كما سلف القول عن القرون الوسطى والمذابح والحروب التي جرت إبانها، من أجل العقائد الدينية والمصالح الاقتصادية وحماية السلطات السياسية الحاكمة، وكذلك الكوارث التي خلفتها الحداثة، مثل الحرب العالمية الأولى والثانية وعشرات الملايين من القتلى، وفظاعات التشرد والجوع، وفتك القنابل النووية، والشقوق في الخطاب الديني القروسطي، وكذلك الأمر، في خطاب الحداثة، وتبيّن عجز نظاميهما المعرفيين.

فالخطاب الغيبي عاجز عن تفكيك الأسس الفكرية للتعصب الديني وإرهابه الفظيع، لأنه هو بحد ذاته كخطاب لا يفسح المجال للقبض عليه ومساءلته، فهو بحسب منطوقه، مفارق وبلا حيّز محايث، ما يمنع عنه إمكان التفكير والنقد. لذلك، هو يعزز التعصب والإرهاب، لأن بناءه برمته يقوم على مسلمة الحقيقة الإطلاقية المكتفية بذاتها.

أما خطاب الحداثة، الذي يمثل قطيعة مع القروسطية، وقعت في أسس المعقولية وأسفرت عن فضاء تعقلٍ ينتشر، ويتحول إلى إبستمية جديدة، بحسب ميشيل فوكو، تحكم الإنسان ورؤيته للعالم وهي أفقٌ لممارسة جديدة، تحمل معها نموذجها الهادي في صنوف الممارسة البشرية، فقد كرّس إطلاقية العقل وأسس كليانيته. وكان جاك جان روسو، كواحد من مفكري الحداثة قد انتقد، من منطلق نظام المعرفة العقلاني الكلياني، الأنواع الثلاثة للأديان: دين الإنسان، دين المواطن، ودين الكاهن. ورأى أن الأخير قاصرٌ وطاغٍ ويجعل «الشعب سفّاك ومتعصب، بحيث لا يتنفس إلا القتل والمذابح، ويعتقد أنه يقوم بعمل مقدس وهو يقتل أياً كان لا يؤمن بآلهته»(١).

صحيح أن روسو وصف بشكل واقعي، التعصب الديني وإرهابه على الإنسان، ولكن مقاربته كانت من زاوية سوسيولوجيا السياسة، المرتكزة على الأساس الفلسفي التجريبي، ما يضعها في إطار عقلانية الحداثة التي سعت لبسط سيطرتها الشمولية على العالم والإنسان والتاريخ، كما أسلفت. وهذا هو الذي حال دون وصول روسو إلى تحليل الخطاب ونظامه المعرفي القطعي الذي يؤسس للتعصب والإرهاب.

---

(١) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة، ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت [د.ت]. ص٢٠٧.

إلى ذلك، لعل مقاربة ما بعد الحداثة تتيح، حقاً، مواجهة التعصب والإرهاب، نظراً لأنها جاءت تعبيراً عن استحقاقَين: معرفيّ، وسياسيّ. معرفياً، هتكت خرافة الثوابت الميتافيزيقية، وجوهرانية الفكر، وتهافت المرجع المفارق. وسياسياً، فضحت خرافة العقل/الإنسان التي أنتجتها الحداثة، وكل الأسطرات، عن الحرية والإخاء والمساواة. بهذا، فتحت أفقاً لإحداث زحزحة في العلاقة بين الإنسان والعالم، إذ لم يعد فضّ الإشكال بينهما، ينطلق من الإبستيمولوجيا، أي من مبادئ نظرية المعرفة وفروضها ونتائجها، بل يتعلق الأمر بكيفية الوجود في العالم، وتأويله من داخل فاعلية الناس الذين يحيون فيه. وإذاً، ما بعد الحداثة ليست منهجاً محددا قارّاً، ولا أيديولوجية شمولية، بل هي فكر الاختلاف الذي لا يكترث بالمشروعيات المسبقة الآتية من مرجع محدّد، أو منهج تام، أو نسق نظري قائم. هي فضاء خطابي يتجاوز الخطابات السابقة عليه، دون أن يقع في دائرة التشاكل معها، من حيث رفضُها أو الموافقة عليها، بل هو يحفر في طبقاتها، ويكشف عن مسلماتها، ويُظهر آلية اشتغالها، ليقيم بهذا اختلافه عنها. هي جهد معرفي يفكك بنيان الرؤية النمطيّة، ويفضح بداهاتها المألوفة المستقرة، وآلياتها المغلقة، ومرتكزات سلطاتها المستبدة، الصادرة عن العقلية القطعية الضيقة. من شأن هذا كله، أن يفتح مجال السؤال الدائم غير المحدود، بحرارته وتمّرداته المعرفية. لهذا كله، يقف ضدّها ذوو الحكمة المستريحة والحقائق الدوغمائية المطلقة، هؤلاء الذين يتعاملون مع العقل على أنه بلغ ذروته النهائية في خطاب يتبنّونه أو اتجاه يعتمدونه، سواء أكان أقانيم غيبية، أو منظومات فكرية أم نظريات سياسية.

هذا الفضاء المختلف من شأنه أن يؤسس لعلاقات بين الناس على أساس أصيل، أي من حقهم أن يكونوا انطلاقاً من كينونتهم في هذا العالم، الأمر الذي يسقط كل شرعية عن أي قهر أو تسلّط باسم دين أو مذهب أو أيديولوجية وسلطة مستندة إليها.

على سبيل الخاتمة

استناداً إلى القراءة النقديّة التفكيكية السالفة، ربما يكون من الحقيقي التوكيد على أن مواجهة التعصّب الديني ووليده الإرهاب الفظيع، لا تصيب النجاح إذا اعتمدت الثقافة الأسطورية، أو على أساس الثقافة القروسطية، ولا من خلال خطاب الحداثة الاستغلالي والاستهلاكي، بل هو يقوم على شرطين جديدين آخرين: الثقافة والقوة. وشرط الثقافة، يعني انتشار خطاب الاختلاف الذي يتأتى بعد فشل الخطاب الأصولي والخطاب التوتاليتاري. وعجز الخطاب الأصولي القائم على استراتيجية الحقيقة الإطلاقية التي تستبعد الآخر، وتصنّفه وتلغيه، نتيجة التعاطي القطعي مع الحقيقة الدينية، الذي من شأنه أن يبرر التكفير والإرهاب والقتل في بلداننا العربية.

وعجز الخطاب التوتاليتاري الذي يظهر في السيطرة القمعية على الناس، ومصادرة حرياتهم الشخصية، وضبط كل نأمة في نشاطاتهم، ما جعل الناس والمجتمع فاقدين للمبادرة، وهذا هيأ المجال للتقهقر المادي والروحي في عالمنا العربي. هنا تتكون المساحة التي أتاحتها الشقوق في الخطابين، إذا استخدمنا عبارة ميشيل فوكو،(١) الأصولي والتوتاليتاري وعجزهما عن تلبية الاستحقاقات الجديدة للفرد- الإنسان، هذا الفرد الذي عرفنا مع الشعر الصوفي العميق الجميل، أن وجوده في العالم، هو مناط حريته، ومصدر مسؤوليته عن مصيره:

دواؤك منـــــك ومـــــا تـــــشعرُ   **وداؤك فيـــــك ومـــــا تبـــــصر**

أتـــزعم أنـــك جـــرمٌ صـــغيرٌ   **وفيـــك انطـــوى العـــالم الأكبـــرُ**

---

(١) ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة، سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٨٧، ص١٥٦.

ويُلْمحُ في قامة الفكر الفلسفي، كيف يتصادى هذا القول، في إطروحات مارتن هايدغر، الذي بيّن، بحقّ، في كتابه، الكينونة والزمان، أن الإنسان ليس فقط هو المعنيّ بمصيره، بل هو المخوّل وحده بالعناية بكينونته[١]. هنا تأخذ الحرية بعداً كيانوياً، حيث تُصبح من شأن علاقة الفرد – الإنسان بوجوده.

وهذه الحرية يمكن أن تتحقق، إذا توافرت شروطها المادية، كما يُفيد تصوّرُ كارل ماركس، الذي انطوى خطابه على شحنة نقدية جبارة للحداثة، خصوصاً عندما كشف عن طبيعة السلعة، وكونها الموضوع الذي تكمن فيه عملية استغلال عمل الناس، وإنتاج فضل القيمة، وتكديس الربح في جيوب الرأسماليين. فقد بيّن أن التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية التي تتجاوز التشكيلات السابقة القائمة على استغلال قوة العمل، هي، أيضاً، شرط واقعي وحقيقي، ويتكامل مع الشرط الأول الذي تقدم به هيدغر إلى جانب ما توصّلت إليه ذرا التفكير الفلسفي المعاصر، لضمان الحرية. وهذا الخطاب الثقافي الذي كما لو أنه يجمع، بشيء من التوفيقية، اتجاهات فكرية مختلفة، ليس هو أكثر من إعلان الفكر عن تهافت الاتجاهات والمواقف الأيديولوجية، الفاشية، أو الاستعمارية، أو الاستغلالية الطبقية، وكذلك إعلان عن قطيعة مع القطائع المعرفية، بعد أن تمّ الوصول إلى إمكان فضّ طبقات المعارف التي تراكمت على جسد وروح الفرد– الإنسان، ووضعها على رفوف التاريخ المنقضي.

حقُ حريةِ الإيمان والإلحاد

وعندما يكون من حق جميع المعارف في الوجود، طالما أنها تستند إلى الكائن – الإنسان– الفرد، باعتبار وجوده في هذا العالم، وكونه الحامل لأعبائه، يصبح الإيمان والإلحاد حقّاً من حقوق الناس. وهذا هو الأساس للتأويل الحرّ

---

(١) مارتن هايدغر، الكينونة والزمان، ترجمة وتقديم وتعليق، فتحي المسكيني، مراجعة، إسماعيل المصدق، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت، ٢٠١٢. انظر، الفصل الثالث، ٥٣١ حتى ٥٨٠.

والأصيل للنص الديني وأي نص آخر، الذي من شأنه أن يلغي التأويل القطعي للخطاب الديني، والخطاب التوتاليتاري الطغياني، وتصبح قناعات الفرد وآراؤه شأناً شخصياً له، لا يمليه على أحد، ولا أحد يملي عليه فكرة أو سلوكاً. كلّ هذا يبيّن الأهمية الحاسمة لخطاب الفكر في ضمان الحرية، وضمان كسر التعصب الديني وإرهابه. والقوة، بما هي الشرط الثاني لمواجهة الإرهاب الديني، تعني أن من واجب الدولة حماية مواطنيها وفق الدستور والقانون، المرتبط بوجود الناس الأصيل في العالم، وليس بقوة حسابات العقل البراغماتي أو الأيديولوجي أو اللاهوتي، وهي المخولة بممارسة القوة، الآتية من توافق هؤلاء الناس، على هذا السبيل. حينذاك، لا يحقّ لأحد، خارج القانون، استخدام السلاح والعنف لتحقيق أهداف سياسية، وأن استخدامه يعتبر خرقاً للقانون، وفعلاً جرمياً بحقّ الناس والمجتمع. من هنا، للدولة الحق بمواجهة الإرهاب وملاحقته وكسره. وهذا، بالطبع، لا يُلغي حق الناس بالنضال السلمي من أجل حقّهم في الحرية والمشاركة في إدارة شؤون الوطن، ولا يعفي الدولة من مسؤوليتها في الاستجابة لهذه الحقوق.

لعله، بهذا يكون قد تمّ التحقق من الفرضية المركزية في البحث، حول سبيل احترام الحق في حرية الاعتقاد، ومكافحة التعصب الديني والإرهاب، في الوقت عينه.

الفصل الثاني

ما بعد «الربيع السوري»

قراءة في الحصائل الفكرية والسياسية

أسئلة كثيرة تأتّت، بعد انفجار الأزمة في ١٥ آذار ٢٠١١، من المسافة الفاصلة بين وعود «الربيع السوري» والكارثة التي حلت بسورية من قتل وتدمير وتهجير. وإذا كانت هذه الكارثة التي عصفت بسورية سميت «ربيعاً» منذ البداية أو حتى قبل البداية، محاكاةً لما حصل في تونس، مصر، ليبيا، واليمن، فسرعان ما تبيّن أن هناك ثلاثة أمور رئيسة تحول دون تسويغ مزاعم هذا الربيع:

١- هو لم يؤشر فعلياً، على تأسيسه لتغيير في المجتمع السوري من شأنه أن يتجاوز الشمولية في إدارة المجتمع السوري، ويضعه على طريق الديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، وذلك بسبب مرجعية الخطاب الديني المتعصب التكفيري، خصوصاً وأن الاتجاه الفكري للإخوان المسلمين هو المتغلغل والمسيطر الأوسع في الذهنية الاجتماعية، وهو الأقوى بالمقارنة مع القوى والأحزاب السياسية اليسارية القومية، الشيوعية، والليبرالية.

٢- شكّل الإخوان المسلمون الأداة الفاعلة في هذا التحرك، وبسبب الإرادوية الذاتية المتأتّية عن خطابهم الميتافيزيقي، وأطروحاتهم الإقصائية، كانوا عاجزين عن وضع برنامج سياسي تغييري حقيقي.

٣- ارتباطهم بالإمبريالية الأمريكية والدول الأوروبية وتركيا منذ البداية، الأمر الذي يجعل قضيتهم خاضعة لأجندات خارجية، ترفضها الوطنية السورية.

وانقضت ثلاث سنوات ونصف تقريباً على الأزمة السورية، ودمّر جزء كبير من البنية التحتية، وأصيب النسيج الاجتماعي بشروخ وانقسامات عمودية طائفية ومذهبية، عملت عليها الحركة الإسلامية التي سرعان ما تحوّلت في سياق الأزمة إلى حركة فاشية إسلاموية، لِما لها من مقدرة على تعميق الاصطفافات السياسية التي تعود، كما تتوقع هذه الحركة، برصيد من الاستقطاب السياسي- المذهبي الأكثري لصالحها، باعتبار أن قوامها الأرجح، في الداخل السوري، من أتباع الخطاب الإقصائي المتعصّب، كما أنها تكون أقدر على تنفيذ، أهداف الخارج في زيادة حجم التدمير الذاتي والسيطرة في المجتمعات العربية، وخصوصاً سورية والعراق، وكذلك تحقيق هدفها، وهو بناء دولة الخلافة الإسلامية.

فرضية البحث

مرّت كل هذه الفترة على الأزمة والحرب في سورية، ولم تنجح الحركة الفاشية الإسلاموية، رغم الدعم اللوجستي، العسكري، المالي والإعلامي الهائل، من قبل الدول الإمبريالية ودول الخليج الرجعية المتخلفة وتركيا، في إسقاط أو استبدال السلطة السياسية السورية، رغم أنها توقعت سقوطها خلال عدة أشهر. من هنا تتأتى فرضية البحث، وقوامها، أن كارثة «الربيع السوري» أو «الثورة السورية» أظهرت فشل ديماغوجيا خطاب الفاشية والقوى التي وقفت وراءها. وهناك فرضية أخرى مشتقة منها: هذا الفشل أفضى إلى بدء سيرورة من شأنها توفير مقدمات لحدوث تغيير سياسي حقيقي في سورية، يتجاوز الفاشية التي تقود الأزمة والتوتاليتارية التي كانت تسود قبل بدء الأزمة، ويسمح بقيام سلطة تقرّ التعددية السياسية، سيادة القانون، وحرية الرأي والتعبير في المجتمع. وهنا ينبثق السؤال عن ملامح هذا المشروع التغييري، وكيف بدأ يتأسس على حضور التنوير عبر مسار الأزمة السورية، حيث يعاد النظر في جميع مسلمات الخطاب الظلامي التكفيري الذي يصدر عن الفاشية الإسلاموية، خصوصاً وأن المشرق العربي، ومنه سورية، لم يحظَ بقطيعة معرفية فعلية مع الخطاب الإسلامي المتصل منذ ١٤٠٠ عام. صحيح أن جين كالفن ومارتن

لوثر ودورهما في الإصلاح الديني لا يمكن أن يحضرا في سورية، ذلك أن جهد التنوير ذاك له لحظته التاريخية، وقد حدث في وقت انقضى، ومن غير الممكن استعادة نسخته في حاضرنا الثقافي، ولكن مبدأ التنوير والقطع مع الخطاب الفكري الظلامي ممكن حدوثه في سورية، بفعل التغيّر الذي أصاب الخطاب الثقافي العالمي، وملامحه ترتسم الآن في سياق الأزمة السورية.

يقتضي إمكان التحقق من هذه الفرضية، تقديم تكثيف لحدوث الأزمة ومسارها، ومن ثم مآلها والقراءة في حصائلها.

أهداف البحث

والغاية من هذا البحث، التفكير في الأزمة السورية لإنتاج معرفة أصيلة عنها، قدر الإمكان، وهذا لا يمكن أن يتم دون تفكيك الأطروحات المتهافتة معرفياً، أو تلك التضليلية التي تمنع إمكان رؤية أسبابها الحقيقة في الداخل السوري والعربي والإقليمي والعالمي. والهدف الأخير هو إثارة الأسئلة في تفكير الرأي العام من أجل تحقيق تفاعل الآراء ومشاركة الناس الواسعة، للتوصل إلى رؤية عامة، أي التوصل إلى إرادة ثقافية، ومن ثم إرادة سياسية، تحدد المهام والأولويات في ما يخص الأزمة. من هنا، يكون الهدف الرئيس هو الإسهام، مهما كان متواضعاً، في التوصل إلى توحيد الموقف السياسي لدى جميع الناس والقوى والأحزاب والتيارات السياسية والمنظمات المدنية، في الدفاع عن الدولة السورية ومؤسساتها، ضد القوى التي تمارس عملية تدمير سورية. كل هذا من شأنه أن يؤسس للتغيير السلمي في سورية وبناء الدولة العلمانية، دولة المواطنة والحقوق، وعلى رأسها الحرية والعدالة الاجتماعية.

أما المنهج المعتمد في هذا البحث، هو التحليلي في قراءة الوقائع المادية المكونة للحدث والأزمة السورية، وكذلك المنهج النقدي التفكيكي، بهدف إبراز مسلمات الخطاب الذي تكون في إطار المايحدث، الأمر الذي يسهم في إنتاج معرفة حقيقية في ما يخصه.

سيرورة الأزمة السورية المحكومة بأزمة المستويات التكوينية لبنية هذا المجتمع، التي ألمحتُ إليها أعلاه، أفضت إلى طرح ضرورة تغيير طبيعة النهج السياسي بالتوافق بين جميع القوى السياسية في سورية بما فيها السلطة السياسية الحاكمة، وبناء نظام قادر على إدارة المجتمع بطريقة جديدة تتصدى لحل مشكلة الشمولية والبوليسية التي افتأتت على مؤسسات المجتمع وحقوق الناس، والعسف الشديد الذي لحق بهم، من ملاحقة وسجن أو قتل وتعذيب. أما على صعيد الاقتصاد، فقد كانت طبيعته الكومبرادورية، والاستغلال الذي لحق بالناس، وانخفاض مستوى معيشتهم، من جهة، وتراكم ثروات هائلة لدى الطبقة الرأسمالية المتحكّمة بجهاز الدولة لخدمة مصالحها، وتهريب رأس المال إلى الخارج، جعل الحياة في مأزق فعلي. وهذا أدى إلى تعطيل عملية التنمية، فتأزّم المستوى الاجتماعي، وارتفع معدّل البطالة، وانتشر الفساد، وتحول إلى بنية معاندة. وكل ذلك أسس لانتشار النزعة الاستهلاكية في الممارسة الحياتية للبشر، وإفقار الحياة الثقافية في سورية. في هذا الإطار تكونت عملية النكوص الفكري والسياسي في سورية، وعودة الناس إلى عصبياتهم التقليدية، وخصوصاً الطائفية والمذهبية. من هنا كان المناخ ملائماً لحدوث استقطاب سياسي قوي لصالح تنظيم الإخوان المسلمين. وسمحت القوة المتعاظمة سريعاً لهم بالتفكير بالانقضاض على السلطة بهدف انتزاعها من حزب البعث، وقطع الطريق على القوى السياسية اليسارية والقومية والتنويرية. هكذا تهيأت الظروف لتبني فكرة «الثورة السورية» أو «الربيع السوري». كانت الإمبريالية العالمية، التي تشكل مركزاً رئيسياً من مراكز القوى التي تتحكّم إلى حدّ كبير بعلاقات القوى الدولية ومناطق النفوذ الجيو – سياسي الاستراتيجي في العالم، كانت جاهزة للاستثمار في أزمة العالم العربي، بما في ذلك الأزمة السورية. على هذا أقامت تحالفها العلني الواضح مع الإخوان المسلمين في سورية. وقد تواكب هذا مع تكليف تركيا بدور وظيفي في خطتها الموضوعة مسبقاً، وتشكيل «مجلس إسطنبول» في بداية الشهر العاشر ٢٠١١، وبعد عام أوعزت إلى قطر لتشكيل

«ائتلاف الدوحة»، الذي نفّذه السفير الأمريكي روبرت فورد ورياض سيف، رجل الأعمال السوري. وقد حرّكت أمريكا الدول الأوروبية التابعة لها، وكذا الأمر الدول العربية، وخصوصاً السعودية وقطر، ووظفت أكبر أسطول إعلامي، وعلى رأسه، فضائيات «الجزيرة» و«العربية» والـ «CNN» إلخ... لخدمة خطتها، ولم تكترث للقانون الدولي الذي يحظر دعم المتمردين بالسلاح والمال والدعم السياسي واللوجستي، ورمت جانباً مبدأ سيادة الدول الذي يضمنه هذا القانون، فقد استخدمت كل أشكال القرصنة الدولية، وحاولت أن تحوّل مجلس الأمن إلى أداة لخدمة مصالحها، ولكن هذه المرة، بالصورة الأكثر علنية في التاريخ. فها هي هيلاري كلينتون، وعلى الشاشات تقول للمسلحين: «أنتم مسلحون جيداً، لا تلقوا السلاح». بل أكثر من ذلك، تعلن الإدارة الأمريكية على الملأ استعدادها في(٢٠١٣/٨/٢١) لشن «ضربة عسكرية» على سورية بذريعة استخدامها السلاح الكيميائي ضد المسلحين، وهذا يذكّر بكذبة أسلحة الدمار الشامل في العراق آنذاك. وكانت قبلها جنّدت ما سُمي «أصدقاء سورية» (مئة وسبع وثلاثون دولة) لمتابعة الحرب على سورية. وهكذا أدارت أمريكا المعركة ضد هذا البلد، وفتحت مضخة المال النفطي السعودي والقطري إلى شرايين المركب الصناعي- العسكري الرأسمالي الأمريكي، عبر شراء وتوريد السلاح إلى الجماعات الفاشية الإسلاموية المسلحة. بهذا تشكّل الحلف الثلاثي الغربي وذيله التركي، الرجعي العربي، والفاشي الإسلاموي. وقد فرضت هذه الظروف، بحكم الأمر الواقع وضرورة الدفاع عن النفس وحماية المصالح الاستراتيجية، أن يتشكّل الحلف المضاد: روسيا، الصين، وبقية دول البريكس، إيران، وحزب الله، للوقوف إلى جانب الدولة السورية. وهذا تأتى عن إدراك طبيعة أزمة الإمبريالية العالمية، وقصديّة أمريكا وخطتها في إخضاع العالم لنفوذها الجيو- سياسي الاستراتيجي. هذا إلى جانب قوى إسلام سياسي نائمة وجاهزة للتحرك في كل من روسيا والصين، وأن لعاب أمريكا يسيل لإيقاظها وتأزيم الوضع في هذين البلدين.

الفروقات في الرؤى... والانقسامات

كان من الحقيقي أن تكون هناك تفارقات في الرؤى والمواقف في المجتمع السوري، حيث تبلور انقسام سياسي ثلاثي: السلطة والموالون لها، قوى المعارضة الفاشية الإسلاموية، والمعارضة الوطنية الداخلية السلمية.

قامت السلطة الحاكمة بخوض حربها ضد الجماعات الفاشية المسلّحة، دون أن تنعطف بشكل كافٍ باتجاه إشراك الناس والقوى السياسية الداخلية في التصدّي لهذه المهمة، من أجل الخروج من الأزمة، واستمرّت، عملياً، باحتكار شروط حلها. وإن كانت السلطة السياسية قد طرحت خطتها لحل الأزمة في ٢٠١٣/١/٦، عبر مبادرة رئيس الجمهورية، وهي خطة إيجابية بشكل عام، لكن لم يبدأ العمل على تنفيذها حتى الآن. كانت مؤلفة من ثلاث مراحل، تبدأ بالعمل على «وقف دعم المسلحين»، ثم «عقد مؤتمر الحوار الوطني، والوصول إلى ميثاق وطني»، و«تشكيل حكومة جديدة...». خفَتَ الحديث عن هذه المبادرة، إلى أن تمّ نسيانها، علماً أن المعارضة الوطنية الداخلية السلمية، وخصوصاً تيار «طريق التغيير السلمي» قد قيمتها بصورة إيجابية (ما عدا هيئة التنسيق)، مع تحفّظين، يتعلقان بضرورة عدم الانتظار حتى تكف الدول المعادية لسورية عن دعم المسلحين، ذلك لأن هذا الشرط لا يتعلق بالسلطة ولا بالمعارضة الداخلية السلمية، أما التحفّظ الآخر، فهو ضرورة عقد المؤتمر الحواري بمن حضر، وليس بحضور جميع الأطراف.

وبالحصيلة تبلورت المواقف السياسية الناتجة عن الانقسام الثلاثي في المجتمع بما يعكس توجّه كلٍ منها. قوى الفاشية الإسلاموية صاغت ومارست موقفها الأيديولوجي والسياسي والعسكري توكيدا وسعياً إلى هدفها المركزي، وهو إقصاء أية قوة أو اتجاه آخر، والوصول إلى كرسي الحكم في سورية، وإقامة الدولة الإسلامية، التي أصبحت لاحقاً دولة الخلافة الإسلامية. وقد تلقّت الدعم الهائل من دول التحالف الذي رعاها. وقدم «الجهاديون» من ثلاث وثمانين دولة

في العالم. برزت في هذا السياق قوتان أساسيتان: «جبهة النصرة» المدعومة من تركيا وقطر و«الجبهة الإسلامية» التابعة للسعودية، وتآكل الجيش الحر الذي كان يرتبط بمجلس إسطنبول وبائتلاف الدوحة. وهكذا هزُلت الحكومة التي شكّلتها المعارضة في الخارج، وأصبحت تسميةً تحيل إلى العبث، رغم الصراعات المريرة بين أعضائها على المناصب من أجل المال.

أما موقف الدولة السورية، فقد تشكّل على أساس رؤيتها، بضرورة محاربة الإرهاب عسكرياً وأمنياً، وهذا حقاً ضروري ومشروع، وفق منطق الدولة، وما يقره القانون الدولي، ولكن توجيه الاهتمام للجانب السياسي للأزمة، الذي هو أحد أبعادها في نهاية المطاف، كان ضعيفاً، بالنسبة لاستحقاَق حلها الفعلي. صحيح أن أحزاباً جديدة تشكّلت، وأن القوانين الأخيرة، ومنها قانون الأحزاب، قد سمحت بذلك، ولكن الخوف والفقر الفكري والسياسي، جعل الأرض مجدبة أمام الأحزاب والأنشطة السياسية، وبالتالي جاءت فاعليتها محدودة، شبه ميتة. وصحيح أيضاً، أن مؤتمرات وحوارات كثيرة عقدت في دمشق، وخصوصاً في السنتين الأوليين من الأزمة، مثل مؤتمر الحوار التشاوري، مؤتمر هيئة التنسيق، ومؤتمر قوى التغيير السلمي، ما يدلل، ولو جزئياً، على وجود نوع من الحريات السياسية، وبدء تشكّل مناخ جديد نسبياً، مع هذا لم ترقَ إلى مستوى يتمخّض عنه ضغط شعبي، كافٍ لعقد مؤتمر الحوار الوطني، للوصول إلى حل سياسي للأزمة.

أما الفئة الثالثة في المجتمع السوري، فحافظت على معارضتها السلمية ، واعتبرت أن ما جرى لا علاقة له بالثورة، إنما هو تعبير عن أزمة عميقة وشاملة. وهذا الاتجاه هو الأقوى في المعارضة من حيث إمكانه كتوجّه عام، رغم أنه لم يتبلور كقوة سياسية منظمة، للأسباب التي ذكرت أعلاه، في ما يخصّ النشاط السياسي. وهذه القوة تمثلت، آنذاك، بائتلاف قوى التغيير السلمي، المكونة

من الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، طريق التغيير السلمي، الطريق الثالث من أجل سورية، وتمد(التيار الديموقراطي الماركسي)، أما الآن (أواسط ٢٠١٤) فقد انسحب منها الحزب السوري القومي الاجتماعي، واتخذت تأسيساً جديداً، في ٢٠١٤/٣/١٨ تحت اسم جبهة التغيير والتحرير، وانضمّ إليها الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وتتمحور رؤيتها السياسية حول الوقوف إلى جانب الجيش العربي السوري في معركته ضد الفاشية الإسلاموية، والعمل ضد التدخل الخارجي، وخصوصاً الإمبريالي الأمريكي في الأزمة السورية، والمحافظة على وحدة وسيادة سورية، ورفض الطائفية، وإيقاف العنف، والعمل من أجل التغيير السلمي في سورية، بما يحقق حرية التعبير والرأي والتعددية في الحكم والتداولية في السلطة.

خصوصية الفاشية الإسلاموية

لعله من الحقيقي إطلاق مصطلح الفاشية الإسلاموية على الحركات المسلحة الراديكالية، في العالم العربي ومنه سورية، والتي تتخذ من الدين الإسلامي بنسخته المتطرفة مرجعاً لتشكيل أحزابها السياسية ووضع خططها الاستراتيجية وبرامجها العملية. وهي تتطابق مع قوام الفاشية المعروفة تاريخياً، كحركة سياسية اجتماعية وأيديولوجية، تكونت منذ الربع الأول من القرن العشرين. وقد كان رأس المال المالي دعامتها الأساسية، خصوصاً وأنها جاءت على خلفية أزمة النظام الرأسمالي العالمي، بعد أن كان هذا الأخير قد وصل المرحلة الإمبريالية، التي أدخلت البشرية في حربين عالميتين كارثيتين. وهي تمارس الإرهاب العلني الفظيع باسم الأيديولوجية المغلقة، لأنها تعجز عن تحقيق أهدافها وسلطتها بطريقة سلمية مشروعة. وتعتمد في ذلك على العاطفية القطيعية، والنزوع الفكري المتعصب، إذ تعزي لذاتها الحقيقة النهائية، والمسؤولية الحصرية عن مصير العالم. ومن البديهي أن الفاشية الإسلاموية في العالم العربي التي ولدت تاريخياً من حركة الإخوان المسلمين، أنها لم تنشأ عن أساس طبقي مباشر، نابع من بنية رأسمالية متقدمة فيه، لأن الرأسمالية العربية متخلفة أصلاً، بل هي نشأت على أساس خطة ورعاية ودعم الإمبريالية لها؛ فهذه

الأخيرة، كمركز قوي ومهيمن بالنسبة للبلدان النامية أو«الأطراف»، كما يسميها الاقتصاد السياسي، شغّلت الإمكانات المتاحة لها في هذه البلدان، كي تتبلور هذه الظاهرة (الفاشية)، لتستخدمها بالنيابة عنها في إشعال الحرائق، وتنفيذ الأجندات التي تحقق مصالحها في العالم العربي، بل وفي لعبة الصراع الاستراتيجي العالمي. إلى ذلك جاءت الفاشية الإسلاموية تعبيراً عن أزمة الإمبريالية العالمية، وعن أزمات المجتمعات العربية وأنظمة الحكم فيها. أما استثنائيتها فقد جاءت من كونها خارج شروط التغيير المنتظم في الفكر والسياسة والعلاقات الاجتماعية، ما وضعها خارج شروط إمكان تحقق الدولة الدستورية والتداولية.

وبالتالي ما تفعله الفاشية في سورية الآن من قتل وتدمير وتصفيات طائفية ومذهبية وإثنية، مثل قتل أتباع مذاهب متنوعة وأديان مختلفة من الأكثرية أحياناً ومن الأقليات دائماً، هو كارثة مهولة، إلى جانب كونه تنفيذاً لخطة الغرب في إقامة «الدولة الإسلامية»، وهذه خطة أو مؤامرة معروفة، كما اعترف بها على شاشات التلفزة وليد فارس أحد المستشارين في مجلس الشيوخ الأمريكي، منذ أكثر من عامين، وكذلك الأمر في كتاب وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، الذي صدر منذ عدة أيام، حيث كشفت عن الخطة (اضطرت الخارجية الأمريكية إلى تكذيبها) التي كانت أمريكا أعدتها لإقامة الدولة المذكورة، وقد كانت أمّنت موافقة دول غربية وإقليمية وعربية للاعتراف بها.

الأزمة السورية والصراع العالمي في مؤتمر جنيف

دوّلت جامعة الدول العربية، تحت القيادة الحصرية السعودية والقطرية، الأزمة السورية ونقلتها إلى مجلس الأمن من أجل إلغاء التمثيل الدبلوماسي لها في مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى، وتكرر السيناريو الليبي فيها. لم يفلح المحور المعادي لسورية تحت قيادة الإمبريالية الأمريكية وعالِقاتِ ذيلها من الدول العربية والأوروبية، في الوصول لأهدافه؛ فقاومه الحلف المضاد تحت القيادة الروسية والصينية، ووقف له بالمرصاد في المعركة السياسية والدبلوماسية، واستخدم الفيتو المزدوج أربع مرات،

لإسقاط مشاريع القرارات التي أرادت أن تطيح بالسلطة السورية، لتسليمها لقوى الفاشية الإسلاموية. في هذا الإطار جاء عقد مؤتمر جنيف الثاني، على أرضية مؤتمر جنيف الأول الذي عقد في ٢٠١٢/٦/٣٠، وقد شكل مساحة متجددة للصراع بين المحورين المعروفين، فقد تمسّك ممثلو ائتلاف الدوحة ومن خلفه «أصدقاء سورية» بالتفسير الأمريكي لوثيقة جنيف الأول، الذي يفيد تشكيل حكومة انتقالية، لا دور للرئيس الأسد فيها، في حين تمسَّكت السلطة السورية والحلف المساند لها بالتفسير الروسي القاضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية يكون فيها الدور الفاعل للسلطة القائمة بقيادة الرئيس بشار الأسد. وكان من الواضح أن قوى ما يسمى «الثورة السورية» تريد الوصول عبر الدبلوماسية إلى الهدف الذي لم تستطع التوصل إليه عبر الحرب؛ أي إسقاط السلطة السياسية، لتحل محلها. وبالمقابل المحور المقاوم للإملاءات الغربية، رفض تسليم السلطة، وأراد أن يكسر الحلف الأمريكي- الفاشي. وهنا، المعارضة الوطنية الداخلية كانت قريبة من موقف السلطة السورية، من حيث عدم قبولها باستيلاء الإسلاميين على السلطة، وقد أرادت من مؤتمر جنيف الوصول إلى صيغة يُقَرُّ من خلالها الحوار السوري، للوصول إلى حلّ سياسي يتوافق عليه السوريون، يتمخض عنه الوصول إلى عملية تغيير سياسي سلمي، بمشاركة جميع القوى والتيارات السياسية في الوطن، بما فيها السلطة القائمة. بل أكثر من ذلك، هناك الآن قوى في المعارضة الوطنية الداخلية، تذهب إلى أن مؤتمر جنيف ربما تجاوزته الظروف والمستجدات السياسية الخاصة بالأزمة، وبالتالي الجهود الوطنية الداخلية صار لها الأولوية. وما زالت قائمة عملية حل الأزمة سلمياً عبر الحوار الذي تنتج عنه المصالحة الوطنية الحقيقية.

مسوغات أطروحة «الما بعد»

ربما تكتسب أطروحة ما بعد «الربيع السوري» مشروعيتها كصياغة عبارية ودلالية، من كون الأزمة الكارثية قد بلغت ذروتها، وفشلت الوعود بالتغيير وتحقيق التشاركية والعدالة الاجتماعية في كافة الدول التي ضربتها موجة الربيع العربي،

ومنها سورية. وظهرت حصائلها من حيث المبدأ؛ أي ظهرت جميع الإمكانات القابلة للتحقق، التي تجلّت في عملية تدمير ذاتي فعلية (ليبيا وسورية على سبيل المثال)، وتم تغيير معظم طواقم الحكم، تغييراً شكلياً، وبالتالي لا جديد بعد يمكن أن يحمله هذا «الربيع»، بالنسبة للمقدمات الفكرية والسياسية الهزيلة التي طرحها. ولعل نظرة مكثفة في جميع البلدان المذكورة تثبت بوضوح أحقية هذه القضية.

نتج عن الحدث في تونس إبعاد الرئيس زين العابدين بن علي، واستولى قادة ما سُمي «ثورة الياسمين» على السلطة السياسية، وقد كانت القيادة الفعلية لراشد الغنوشي زعيم جبهة النهضة الإسلامية، التي هي جزء من حركة الإخوان المسلمين. ولم يكن الرئيس منصف المرزوقي أكثر من معبر جسّم خضوع الليبرالية للفاشية الإسلاموية، الذي عكس حقيقة التحالف بين الاتجاه الإمبريالي المعاصر والاتجاه الغيبي المفوّت، بصرف النظر عن كونه تلفيقياً؛ حيث التقاؤهما هو على قاعدة البراغماتية التي تعكس مصلحتهما، التي لابد أن تصطدم بوقائع استحقاًقات إدارة الشأن التونسي، بعيداً عن هذه التلفيقية، لأنها مستحيلة معرفياً وسياسياً. فلا مرجعية الخطاب الإسلاموي الفاشي، ولا مرجعية الخطاب الإمبريالي، يمكنهما أن يفتحا أفقاً لتغيير حقيقي لصالح الناس في هذا المجتمع. من هنا سرعان ما ظهر الاختناق في صيرورة هذا المجتمع، الذي تجلّى بزيادة معدلات البطالة، وزيادة عدد الجوعى، كما تجلى بالاغتيالات السياسية لشخصيات وقادة لقوى يسارية علمانية، مثل شكري بلعيد ومحمد البراهمي؛ فقد ضاق بوجودهما الحلف الفاشي الإسلاموي- الإمبريالي. إلى ذلك بقيت تونس في حالة من التناقضات أوسع وأقسى من تلك التي وجدت أثناء حكم السلطات السابقة برئاسة زين العابدين بن علي.

وكانت الحصيلة التي تمخّض عنها **«الربيع المصري»** أقسى وأدمى منه في تونس. فقد جاء هذا «الربيع» بمحمد مرسي رئيساً لمصر بعد انتخابات شرعية، من الناحية الشكلية، ولكن مشكوك بشرعيتها من الناحية الواقعية التاريخية، ذلك لأن

الإخوان المسلمين، كحركة فاشية قد انقضى عهدها بالمعنى التاريخي ثقافياً وسياسياً، ولكنها قفزت إلى كرسي السلطة إثر معطيين: الإرادة الأمريكية وخطتها في إدخال المجتمع المصري في حالة من الفوضى السياسية والأزمة الاقتصادية، لكي يسهل بعدئذ اغتصاب سيادتها ورهن قرارها السياسي للغرب، إن مباشرةً أو عبر وسطائه، والسعودية على رأسهم. أما المعطى الثاني، فقد كان تناقضات نظام الحكم الديكتاتوري السابق، برئاسة مبارك، وفساده العميق وأزمته المستحكمة. ولعل أبلغ مؤشر على العجز التاريخي لنظام محمد مرسي المستند إلى الحركة الفاشية الإسلاموية، هو اصطفافه إلى جانب شقيقتها الفاشية في سورية.

بعد أن أدت هذه الحركة في مصر دورها الوظيفي، سرعان ما تنازلت أمريكا عن دعمها، وهكذا نزلت حشود هائلة من الناس، التي بلغت أكثر من ثلاثين مليوناً، كما ذكرت التقارير الإعلامية، وقدمتها محطات التلفزة، لتوفر الفرصة المطلوبة لوصول المشير عبد الفتاح السيسي إلى كرسي الحكم. هنا لم تعد أمريكا بحاجة للإخوان المسلمين في حكم مصر. وهكذا وصل عبد الفتاح السيسي بطريقة شرعية إلى الحكم (خلال عام حاكمان شرعيان لمصر، ومن مرجعيتين مختلفتين!) ونشب الصراع العنيف في ٣ تموز(يوليو)، بين أنصار الإخوان المسلمين الفاشيين وأسيادهم الأمريكان، عبر حربهم على ممثلهم وحليفهم الرئيس السيسي. وتقدّمت السعودية، في ظروف وقعت فيها التفجيرات والاغتيالات والعبوات الناسفة في أماكن مختلفة من مصر، ودفعت لمصر مساعدة مالية، قدرها ٣ مليار دولار، ثم وصلت لاحقاً إلى ١٣ ملياراً، وهذا دلّ على وجود تحالف بين الإمبريالية الأمريكية والنظام المصري الجديد برئاسة المشير السيسي، عبر السعودية، التي هي ملتحِقٌ ذيلي بأمريكا. ومرة ثانية بعد سقوط الحكم الفاشي المصري برئاسة محمد مرسي، تجلى عجز النظام المصري الجديد بعدم قدرته على الوفاء بوعود التغيير على كل الصعد، الأمر الذي تبدّى، سياسياً، برضوخه للكيان الصهيوني، والنظام الأمريكي، ووقوفه مهادناً العدوان الإسرائيلي على غزة، وكذلك صمته على الإرهاب الفاشي

الذي يحرق سورية، وارتهان قراره السياسي للخارج. وعلى الصعيد الاقتصادي، الديون على مصر تقدّر بثلاثمئة مليار دولار، ومعدل البطالة قد ارتفع إلى حدّ كبير بالمقارنة مع ما كان عليه قبل «الربيع المصري» أو «الثورة المصرية»، وعدد المشردين الذين لا يملكون مأوى بلغ أرقاماً كبيرة، كما تشير التقارير والدراسات. هكذا ظهر انسحاق كثير من المواطنين المصريين تحت وطأة الفقر والجوع. هذه بعض ملامح ما خلفه هذا «الربيع».

أما «**ربيع ليبيا**»، فقد أسفر عن تدمير هذا البلد بصورة كارثية فظيعة. وقد شكلت الفاشية الإسلاموية المتحالفة مع أمريكا وحلف الناتو(NATO) أداة لتنفيذ مؤامرة الغرب في هذا البلد. واستمرت الحرب بعد إسقاط النظام الليبي، وقتْلِ معمر القذافي بطريقة مهينة ومنافية لمبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان، بصرف النظر عما يمكن أن يقال عن السلطة تحت قيادة هذا الرجل، بين الجماعات الفاشية الإسلاموية، وعلى رأسها أنصار الشريعة، تحت قيادة أحد أهم كوادرها، محمد الزهاوي، وسائر المجموعات التي لم تخضع لسيطرتها، وكذلك بين المجموعات القبيلية الأخرى، مثل قبيلة الزنتان وقبائل مدينة مصراته وقوات (درع ليبيا) المرتبطة بها. وهكذا، تعيد سيرورة الحدث الليبي إلى الأذهان كيف مهّد عبد الحكيم بلحاج، الذي هو أحد أهم زعماء الفاشية الإسلاموية في ليبيا، والذي كان معتقلاً في غوانتانامو، باعتباره من تنظيم القاعدة، وأطلقت سراحه أمريكا منذ فترة قصيرة قبيل اندلاع ما سُميَ الثورة الليبية، لكي تنهب أمريكا وأوروبا الرصيد المالي من الصندوق السيادي الليبي، الذي بلغ أكثر من مئة مليار دولار، وهذا ما حدث بالفعل. وكذلك سيطرت على النفط الليبي وحطّمت إمكانية نهوض الاقتصاد، وبدا الجوع ينهش الشعب، حتى صار يتحسّر على مرحلة حكم القذافي التي عرفت مساحة كبيرة من الأمان والرخاء، نسبياً، للقطّاع الأكبر من السكان. وإذا كانت أدخلت القوى الغربية

اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي عاش في أوروبا وأمريكا لفترة طويلة من الزمن، في الحرب ضد «أنصار الشريعة» وأخواتها، خصوصاً في مدينة بنغازي، فإنما بهدف بسط النفوذ الأمريكي على ليبيا، بعيداً عن فوضى السلاح التي عوّقت عملية نهب الثروة الليبية. انهارت الدولة وعم القتل والاغتيالات، ودخلت ليبيا في نفق لا أحد يعرف نهايته. والمفارقة أن قادة «الثورة» يطالبون الآن بتدخل الغرب الاستعماري من أجل «مساعدة» ليبيا للخروج من القتال والتدمير الذي يجتاحها، رغم أنه هو الذي سبب لها هذه الكارثة، وقد صوتت (يوم الخميس ١٤/٨) أغلبية البرلمان لصالح هذا التوجّه (١١١عضواً). هذه هي حصيلة ما جاء به «الربيع الليبي».

وفي **اليمن،** تمخضت «الثورة» عن تعميق الأزمة القائمة أصلاً هناك، وقد اقتصر التغيير على إزاحة الرئيس علي عبدالله صالح، على أساس المبادرة السعودية – الأمريكية. وأُقصي الحوثيون والقوى اليسارية والقومية، من منطلق أن الثورة قد أنجزت، علماً أن هذه القوى هي الأكثر إمكاناً وأهلية فعلية للقيام بدور الحامل الحقيقي لثورة فعلية في اليمن؛ ذلك أنهم غير خاضعين للسعودية وأمريكا، وبالتالي خطهم التغييري العام ذو طبيعة وطنية مفتوحة على التقدم الاجتماعي. إلى ذلك، يمكن القول: البلدان الأخيران مستمران بالقيام بالدور الإجهاضي لإمكان الثورة الفعلية في اليمن.

ومازالت السعودية تقوم بالدور التخريبي ذاته بالنسبة للحراك في **البحرين** لتحطيم إمكان حدوث ثورة فعلية هناك. فتارة تتدخل عبر القوة العسكرية، كما فعلت وقامت بغزو البحرين، حين أرسلت قوات درع الجزيرة إلى ساحة اللؤلؤة لقتل المتظاهرين، وتارة تعمل على تشويه صورة الحراك الشعبي ووصمه بالمذهبية، لتسويغ تدميره.

وثورة البحرين تتبنى خطاً سياسياً يعكس شروط التغيير الديمقراطي للمجتمع البحريني، وإن كانت لا تتعدى حدود الثورة الديمقراطية البورجوازية. لأنها تنطلق من قضية أساسية، وهي التغيير الديمقراطي، وثانياً، هي لم ترفع شعاراً طائفياً يوماً، ولا تطالب بإسقاط النظام السياسي، بل تسعى من أجل الإصلاح. كما أن هذه الثورة لم تحمل السلاح في أية لحظة من كفاحها. وإذا كانت إيران تدعمها، فقد اقتصر ذلك على الدعم السياسي السلمي والإعلامي. ولم تقع في فخ الطائفية والمذهبية، وقد لعب دوراً في ذلك عاملان: الأول، هو أن الأكثرية المذهبية في البحرين، هي أقلية في الخليج، وبالتالي تشغيل الشعارات المذهبية ليست في صالحها. وينطبق الأمر عينه على إيران، فليس من مصلحتها، وهي المتهمة من قبل السعودية ودول الخليج الواقعة في دائرة النفوذ السعودي، بأنها ترعى التمدد المذهبي الإيراني، أن تدفع عملية الاستقطاب المذهبي في الثورة البحرينية. كل ذلك لأن الدولة الإيرانية أقرب في بنيانها العام إلى الحداثة، أكثر بما لا يقاس مما هو الأمر في نظام الحكم الملكي العائلي البدوي السعودي. من جانب آخر، لدى إيران مشروع بناء دولة قوية مستقلة ووزن إقليمي ودولي، دولة لها مؤسسات علمية وتكنولوجية وصناعات مدنية وعسكرية متقدمة جداً، بعكس السعودية التي ما امتلكت أي مشروع تأسيسي لها كدولة. إلى ذلك، إيران تتقن القيام بدورها السياسي والاقتصادي، على المستوى الإقليمي والعالمي، بما يتوافق مع استحقاقات قواعد اللعبة السياسية الدولية. من هنا، كان موقفها من الثورة البحرينية متعقلاً ومراعياً للقانون الدولي، بعكس السعودية التي اعتمدت القوة العسكرية في التعامل مع هذه الثورة. وفي النهاية الموقف من الحدث البحريني لا يخرج عن

حالة التضاد والتجاذب بين المحورين المنخرطين في الصراع داخل أحداث المنطقة وأزمتها.

والأمر عينه، من حيث المبدأ، ينسحب على **الحالة اللبنانية.** فمحاصرة سورية، ودعم عمليات العنف والإرهاب الجاري فيها، استدعى تحريك الفاشية الإسلاموية في لبنان، وجاءت ظاهرة أحمد الأسير الفاشية التي كرست جهدها ضد المقاومة اللبنانية التي تقف في المحور الداعم لسورية، لتدعو إلى«الجهاد» في هذا البلد الأخير، وكذلك تهريب المقاتلين والسلاح عبر الحدود اللبنانية إليها، وكذلك اجتياح الفاشيين الأخير لبلدة عرسال، لتؤكد على وحدة صف الإرهاب الفاشي في سورية، وفي جميع بلدان «الربيع العربي». كل هذا وقع، رغم أن إعلان بعبدا الصادر ٢٠١٢/٦/١١، ورغم تناقضات وكذبة النأي بالنفس فيه، يمنع في بنده الثالث عشر يدعو إلى ضبط «الحدود اللبنانية السورية... وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان، وباستعمال لبنان مقراً أو ممراً، أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين». ومن الواضح أن الاعتداء على سورية لم يتوقف، واستمر هذا التهريب لفترة طويلة. وهذا يخالف «اتفاقية الدفاع والأمن بتاريخ ١٩٩١/٩/١» ولم يعترض جميع أتباع الليبرالية الجديدة والفاشية الإسلاموية، من تيار المستقبل ربيب السعودية، إلى سمير جعجع، ووليد جنبلاط، حتى رئيس الجمهورية، ميشيل سليمان، على الدعم للجهاد في سورية، بل احتضنوه وآزروه. وهكذا ظهر انقسام لبنان بين مناصر للفاشية، وداعم للمقاومة. وهذان هما الاتجاهان اللذان تحصلا عن «الربيع العربي».

هذه النظرة السريعة إلى تجربة البلدان العربية التي خَبِرتْ هذا الربيع، تبيّنُ أن موجته قد وصلت إلى مداها الأخير، حيث توقفت عن الوعود، واكتشف الناس عجزها وإفلاسها، بعد أن خلّفت كل هذا القتل والدمار والجوع.

أما الاتجاه الآخر الذي يرى أن «الربيع العربي» لم ينته بعد، فهو يهدف إلى أمرين: استكمال عملية التدمير الجارية في البلدان العربية، وخصوصاً سورية والعراق. وثانياً، تحقيق الهدف الاستراتيجي للإمبريالية، في محاصرة روسيا والصين، وبسط سيطرتها الأحادية على العالم.

قراءة في حصائل «الربيع» في سورية

أولاً- ١- في سورية: حملت هذه التجربة الدمار والقتل لعدد كبير من الشعب السوري والجيش العربي السوري، إلى جانب تدمير قسم كبير من البنية التحتية للمجتمع، الأمر الذي انعكس على العملية الاقتصادية بصورة سلبية هائلة. تحطمت قيمة الليرة السورية أمام الدولار، فارتفعت أسعار السلع المستوردة، وتدهور مستوى المعيشة للسكان، وارتفعت نسبة الجوعى. أما على المستوى السياسي، فقد أدت الحرب إلى حدوث مستجدات على صعيد ما يسمى المعارضة التي تعيش في الخارج. فقد وقعت صراعات بين ممثلي هذه الأخيرة، فأعيد عدة مرات تشكيل هيئات ائتلاف الدوحة، وكانت الصراعات مرتبطة بلا شك بدور الدول التي أسستها ومولتها، عبر تقديم مغريات مالية ورواتب ضخمة، كان للسعودية وقطر اليد الطولى في تعيين شخوص الهيئات والقيادات، من معاذ الخطيب إلى أحمد الجربا، ومن ثم هادي البحرة. وكل هذا حدث على قاعدة توازن القوى ومستوى التأثير بين كل من السعودية وقطر، والدور الموكول لهما من قبل الإدارة الأمريكية.

من جانب آخر، فقد حدث انكفاء في عملية الاستقطاب السياسي حول «الربيع السوري»، وتراجعت حمى الاندفاع الحماسي التي كانت شديدة في السنة الأولى من الصراع. هنا انجلى على مستوى الوعي الشعبي الخطر المحدق بالكيان السوري كوطن، وبالدولة السورية كضامن لبقاء سورية. وقد اشتد، بالمقابل، سعار الفاشية في حربها من أجل هدفيها الرئيسين: تحطيم الدولة السورية عبر إسقاط سلطتها القائمة، بصرف النظر عما يمكن أن يُقال بشأنها، وإقامة دولة «الخلافة الإسلامية». في هذا السياق تقدّم تنظيم داعش

جميع صفوف فِرق الجماعات الفاشية الأخرى، حيث بدأت الأخيرة تعلن بيعتها للأولى، تحت قيادة أبي بكر البغدادي. كل هذا زاد في قوة وعديد هذا التنظيم الفاشي، ما مكّنه من مسح الحدود القائمة بين سورية والعراق منذ اتفاقية سايكس- بيكو، ما يعني أن خطره أصبح داهماً بالفعل.

ظهرت، على الأرض، في سياق هذا الصراع، الجبهة الإسلامية، بزعامة زهران علوش، التي صنّعتها ورعتها السعودية، واعتمدتها الإدارة الأمريكية، تحت التسمية الأيديولوجية الخادعة «المعارضة المعتدلة». ومعروف أن طابع هذه الأخيرة، فاشي إسلاموي، وتحمل السلاح خارج القانون، وتقاتل الجيش العربي السوري، وتعمل على تقويض مؤسسة الدولة. وقد جرى قتال عنيف بين فصائل الفاشية المسلحة: بين جبهة النصرة و(الجيش الحر)، وبين داعش وجبهة النصرة، ودخلت مجموعات أحرار الشام ولواء التوحيد وجيش الإسلام ومجموعات عديدة أخرى في صراعات في ما بينها، من أجل النفوذ على الأرض، وبالتالي تبرير الاعتماد من قبل الخارج، للتمكن من الحصول على الأموال.

٢- حزب الله

دخل هذه المعركة من منطلق رؤيته الاستراتيجية كحركة مقاومة ضد العدو الصهيوني، في فهم الما يحدث من قتال في سورية، الذي يعكس عملية صراع بين مشروعين لحلفين متضادين: الإمبريالي الذي تقوده أمريكا، والثاني الذي يرفض الإملاءات الغربية، والذي تقوده روسيا والصين إلى جانب إيران. وما جاء هذا التدخل إلا بعد تسلل عشرات آلاف المقاتلين التكفيريين من مناطق عديدة من الدول العربية والأجنبية، والذي بدأ يرجّح كفة ميزان القوى لصالح أخذ سورية برمتها إلى منطقة الخضوع للنفوذ الغربي. وإذاً، تدخل الحزب في هذه المعركة، كان بهدف الوقوف إلى جانب الدولة السورية، من جهة، ولكي يدافع عن وجوده كمقاومة لبنانية، من جهة ثانية.

٣- إطلاق داعش

التقدم الذي أحرزه الجيش العربي السوري في حربه ضد الفاشية الإسلاموية في معركة القصير وجبال القلمون وفي مدينة كسب في الساحل السوري، عكَسَ تفوق ميزان القوى لجهة الجيش، ولصالح الدولة السورية، هو الذي جعل الحلف الغربي- الرجعي العربي إلى جانب التركي، يطلق الضربة الأكثر إيلاماً ووحشية، ضد سورية والعراق، وهي قطعان الفاشية الداعشية. احتلت بسرعة مناطق واسعة في العراق، ومن ثمّ انطلقت لتقديم الدعم والمساندة لشقيقتها داعش في سورية. وكل ذلك حدث بدعم من أمريكا وتركيا، والرجعيين من العرب. من الواضح لكل عارف بمبادئ الفكر السياسي، أن هدف أمريكا وربيبتها الصهيونية من هذا الدعم والإسناد اللوجستي والاستخباراتي لهذا التنظيم، هو تحطيم العراق وتمزيقه سياسياً، جغرافياً، اقتصادياً وإثنياً. فقد أرادت، على الصعيد السياسي، شل قدرة العراق على مساندة الدولة السورية في حربها مع الفاشية، وتمزيق وحدة العراق السياسية وتحطيم كيان الدولة، كي يتحول إلى كيانات متفرقة عاجزة. وعلى المستوى الاقتصادي، يتم استنزاف العراق؛ فتكاليف المعركة مع داعش هائلة، الأمر الذي ينعكس عجزاً في ميزانية البناء والخدمات والتعليم...إلخ. ناهيك عن أن تحريك الصدوع الإثنية وإذكائها، وخصوصاً مع الأكراد، لا يؤثر سلباً، فقط، على وحدة أراضي البلد، من خلال مشروع الانفصال الذي يطرحه بعضهم، بل، أيضاً، يسهل إمكانية تهريب وبيع النفط العراقي(كما يفعل مسعود البرزاني)، بطريقة غير مشروعة، وكل هذا ينعكس على السيادة وعلى الاقتصاد.

توظيف داعش للقيام بهذا الدور أدى إلى ظهور معطيين جديدين: أولهما، إعلان «دولة الخلافة الإسلامية» تحت قيادتها، ثانيهما، تعويق تقدّم الجيش العربي السوري على جبهة حربه مع الفاشية، بسبب الدعم العسكري الآتي من «دولة الخلافة» من جهة الشرق، بعد مسح الحدود العراقية السورية المقررة منذ سايكس- بيكو. كل هذا أعطى زخماً لقوى الفاشية وقادتها، ما مكّن أحمد الجربا

الرئيس السابق لائتلاف الدوحة من الإعلان عن نيته في نقل مكاتبه إلى داخل سورية، لكي يقود المعارك ميدانياً. وكذلك الأمر، هادي البحرة، الرئيس الجديد للائتلاف يجري ترتيبات داخل صفوف القيادة، من أجل أن يضمن، كما يقول، وصول الأسلحة الأمريكية إلى ما يسمى «المعارضة المعتدلة»!

ثانياً- المعارضة الوطنية الداخلية

تجلت التغيرات في تركيب ومواقف المعارضة الوطنية السورية الداخلية في عديد من المستويات.. وما كان ليحدث فرز حقيقي بين المعارضة الوطنية الداخلية وتلك الخارجية المرتبطة بالخطط والمشاريع والأهداف الغربية والعربية التي رعتها ودعمتها، لولا الجهود السياسية التي بذلتها الأولى، سواء على صعيد إنتاج رؤية سياسية واقعية لطبيعة الأزمة، أو المؤتمرات، واللقاءات، أو الندوات والحوارات (الحوارات في موسكو وطهران ودمشق). على ذلك، صار جلياً أن المعارضة الخارجية التي تعيش في أوروبا، أمريكا، تركيا، السعودية، وقطر، لا تمتلك رؤية حقيقية لطبيعة الأزمة السورية، ناهيك عن تناقضها الفعلي مع مهام التغيير الحقيقي الذي تحتاجه سورية. من جهة ثالثة، ظهر جلياً الإغداق المالي والدعم اللوجستي الذي تقدمه هذه الدول إلى هذه المعارضة، الأمر الذي آل إلى خلق وتقوية دينامية التدمير الذاتي في سورية، الذي تقوده هذه المعارضة عبر جماعاتها الفاشية المسلحة. أما المعارضة الداخلية، فرغم أنها عاشت حالة من الفقر المدقع، إذ ليس لها من مصدر للتمويل إلا تبرعات أعضائها وأنصارها وأصدقائها، الذين هم أصلاً في حالة عوز شديد، فقد حافظت على موقفها الوطني المستقل عن الأجندات الخارجية، والذي يتوجه لإحداث التغيير الديموقراطي الجذري، وبشكل سلمي. كما أنتجت موقفاً مبدئياً صارماً ضد التدخل الخارجي وأخطاره، ورفضت الحل العنفي للأزمة، وطرحت حلاً سلمياً عبر الحوار الجاد، واقترحت آلية لإيجاد ضمانات حقيقية له، داخلية وخارجية لا تمس بالسيادة السورية، وأنتجت تصورها الفعّال عن أخطار الطائفية السياسية.

٢- بدأت بعض قوى المعارضة الداخلية، تتراجع عن التشنّج والإقصائية، في ما يخصّ العلاقات بين صفوف هذه المعارضة. فقد حدث أخيراً نوع من التنسيق في ما بينها.

٣- تمت إعادة تشكيل جبهة جديدة، تعود جذورها إلى ائتلاف قوى التغيير السلمي، الذي كان عقد مؤتمره في ٢٠١٢/٩/٢٦ تحت اسم جبهة التحرير والتغيير.

٤- حدث تراجع لدى بعض الشخصيات التي كانت منخرطة أو قريبة سياسياً من المعارضة الخارجية، التي كانت تعتقد أن ما يجري في سورية هو ثورة، عن مواقفها. وإذ كانت، عن جهل أو مصلحة ضيقة، تقف في صف المعارضة الخارجية، وكانت تكابر وتنكر الطابع الإسلامي التكفيري للحراك، فقد قامت بمراجعة ذاتية، وتبنّت موقفاً مغايراً، قوامه الحلّ السياسي السلمي عبر الحوار في الداخل السوري. ومن هذه الشخصيات التي كانت مقربة من ائتلاف الدوحة، ومن هيئة التنسيق، محمود مرعي، ميس كريدي، والسيد كويفاتي...إلخ. فقد قدموا من الخارج إلى سورية، ليعلنوا بدء مسار نشاطهم الجديد، تحت اسم «هيئة العمل الوطني الديموقراطي».

ثالثاً- تغيرات في بنية الخطاب الفكري

هول الكارثة التي ولّدها الربيع العربي وعاناها الناس حياتياً، فسح المجال لاشتغال الفكر، وإعادة النظر في الخطاب الديني، وموقع ودور المطلق الغيبي في هذا الخراب. هنا، انقسم الناس إلى فئتين متعارضتين فكرياً: واحدة تتمسك بالخطاب الديني والمذهبي، وأخرى تبتعد عنهما بصورة واعية أو غير واعية، إما لقناعتها بالتوجه العلمأني، أو لأنها عفوياً ما عادت تثق بهما، نتيجة المآسي والآلام التي ترتّبت عنها. وهناك وقائع كثيرة حدثت في سورية والعراق، هي التي كانت وراء بدء سيرورة انبعاث ملامح خطاب تنويري عقلاني. ففي سورية أكثر من نصف مليون إنسان مهجّر لجأ إلى منطقة الساحل السوري (اللاذقية وطرطوس) الخاضعة لسيطرة الدولة، وهم آمنون، في حين يتعرّض جميع هؤلاء، للذبح

بطريقة شنيعة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الفاشية المسلحة من جبهة النصرة وداعش، والجبهة الإسلامية إلى أحرار الشام ولواء التوحيد وجند الشام...إلخ. وأيضاً، تحطيم الكنائس والأديرة في «معلولا» وخطف وقتل رجال دين مسيحيين، وراهبات، أثار السخط ضد التعصّب الديني، حتى إنه وصل حدّ رفض الدين، لدى بعض الناس. وكان سلوك داعش، أو أتباع «دولة الخلافة الإسلامية» في العراق، إزاء المجموعات الدينية والمذهبية في الموصل، مشيناً وفظيعاً بحق العقل والإنسان؛ فمن هؤلاء من ذبح، وآخر هُجّر، وثالث فُرِضت عليه الجزية. كما أن قتلهم لعدد من الجنود والمواطنين العراقيين بطريقة استعراضية مريرة، مصحوبة بالترتيل والغناء الديني، كما بثتها شاشات التلفزة، قد أثار الكراهية والرفض لسلوك هؤلاء الفاشيين، ولخطابهم الفكري.

وإذاً، الفظائع التي تقع في سورية والعراق، لم يقتصر محصولها على إحداث تغييرات في ما يتصل بالخطاب الأصولي الفاشي، بل شمل أيضاً، تغييراً في بنية الوعي السوري، في ما يتصل بالخطاب التوتاليتاري الشمولي.؛ إذ بدأ الناس بتبنّي مفاهيم وأفكار جديدة، مضادة للاستبداد. فقد انفرض تعميم مفهوم حرية الفرد- الإنسان وكرامته، ومفهوم التداولية في السلطة والتشاركية في الحكم (استُبدلت المادة الثامنة في الدستور بمادة تقرّ بالتشاركية، مثلاً)، ودار التفكير لدى الناس حول الآليات التي تضمن إمكان إجراء انتخابات نزيهة، والحديث عن الدستور، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد...إلخ. وباختصار، بدأت عملية تشّكل خطاب مضاد للخطابين الفاشي والاستبدادي.

رابعاً- المستوى العربي

١- انكشف، بالوقائع، دور **جامعة الدول العربية**، ودول الخليج النفطية الرجعية في استخدام «الربيع السوري» كواجهة لتدمير دول المشرق العربي وجيوشها ونخبها الثقافية والسياسية. فقد ارتهنت الأولى لهذه الدول الغنية، وخصوصاً السعودية وقطر، وفرضت عليها اتخاذ قرارات جائرة وعقوبات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية غير

منصفة بحق سورية. فوقفت مع الفاشية الإسلامية التي عملت فتكاً وتدميراً في هذا البلد. وأما الوقائع التي فضحت هذا الدور، فهي ثلاث:

أ- قرار مجلس الأمن الأخير(٢١٧٠) الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، بوضع جبهة النصرة، و«داعش» على قائمة العقوبات تحت البند السابع.

ب- وقوف بعض الدول العربية منذ بداية الأحداث إلى جانب الدولة السورية، لأنها اكتشفت طبيعة المخطط الغربي الإمبريالي. ثم مع سيرورة الأحداث، التقدم في موازين القوى لصالح الحلف المقاوم الواقف إلى جانب سورية، هو الذي فرض غياب ممثل ائتلاف الدوحة وغياب عَلَم الائتلاف في اجتماع الجامعة الأخير الذي كان مخصصاً للقضية السورية، وحضر العَلَمُ الرسمي للجمهورية العربية السورية، رغم أنها ما زالت لا تشغل مقعدها، نتيجة العقوبات التي كانت فرضتها عليها هذه الجامعة.

جـ - تعاطف نسبة كبيرة من شعوب الدول العربية مع سورية، وخصوصاً في الجزائر، اليمن، تونس، العراق، والأردن... إلخ، كما أظهرت شاشات التلفزة، ضد الإرهاب الفاشي الذي يضرب هذا البلد.

٢- تدهور القوة العربية التي نتجت عن «الربيع العربي»، هيأ المجال للعدو الصهيوني كي يرتكب عدوانه ومجازره بحق **غزة في فلسطين** المحتلة. وقد استهدف هذا العدوان تدمير القوة العسكرية للمقاومة، وخصوصاً صواريخها، لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وحرق الصهاينة محمد خضير حياً واستشهاده في غزة، كرد على مقتل المستوطنين الصهيونيين، لم يكن سوى السبب المباشر لانطلاق هذا العدوان. وكان رد المقاومة وضربها لقوى العدو الصهيوني في كافة المناطق في فلسطين المحتلة، ذا دلالة إيجابية بالغة الأهمية: أولاً، كشفت عن قوة المقاومة، وبرهنت أن الكفاح المسلّح ضد العدو الصهيوني هو السبيل الأكثر حسماً في تحرير فلسطين. ثانياً، كشف العدوان الغطاء عن التحالف الرجعي العربي مع أمريكا وإسرائيل، وفرض إلى حدّ كبير تظهير الطبيعة القومية العلمانية والطبقية

للصراع مع هذا العدو وأسياده، وأسهم في كشف التضليل الأيديولوجي والسياسي اللذين تمارسهما الإمبريالية وحلفاؤها، حين تحاول أن تُلبِس الحرب في سورية والعراق واليمن والبحرين، ثوباً دينياً مذهبياً بين المذهبين الإسلاميين الرئيسين، لتبرير الدور التدميري لـ «الربيع العربي». ثالثاً، أخذ العدوان على غزة بعداً دولياً، إقليمياً وعربياً، في إطار مفاعيل وتداعيات «الربيع العربي»، الذي عصف بالدول العربية وبقرارها المستقل في ما يخص العدوان، فاشتغلت المحاور من جديد؛ المحور القطري التركي، والمحور السعودي المصري، وهما يتنازعان على قاعدة الانحياز للإخوانية أو الوهابية، ولكنهما يلعبان دوراً وظيفياً موكولاً لهما من الإدارة الأمريكية. ومن جانب مضاد، أظهرت هذه الحرب الطبيعة الفعلية للحلف المقاوم، من المقاومة اللبنانية والفلسطينية وسورية والعراق إلى إيران وروسيا والصين، حيث وقف إلى جانب غزة ضد العدوان. وبالمقابل، كل الدول العربية التي وقفت إلى جانب «الربيع العربي»، اتخذت موقفاً معادياً لغزة والمقاومة. رابعاً، داس مقاتلو داعش بأقدامهم على العلم الفلسطيني، أثناء الحرب والمجازر على غزة، الأمر الذي يظهر اصطفاف خطهم السياسي ومرجعيتهم إلى جانب الصهيونية والغرب والرجعية العربية. خامساً، بيّنت الحرب ضرورة التفريق بين حماس الإخوانية، والكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية؛ فتعليق الحكم بحسب المقاربة الفلسفية الجدلية، وكذلك الفينومينولوجية، يتيح التعامل مع هذه الحقيقة بصورة تاريخية موضوعية.

٣- أما **بقية الدول العربية**، فلها تمايز جزئي في ما بينها بالنسبة لموقفها من «الربيع السوري». مصر أسيرة الأزمة التي أدخلها فيها «ربيعها» الخاص، فهي رازحة تحت عبء أزمة اقتصادية خانقة، كما أنها رهينة لأمريكا عبر الوسيط السعودي، كما ذكرت آنفاً، وهي أيضاً في حالة حرب مع الفاشية الإسلاموية، ولذلك هي عاجزة عن اتخاذ موقف مستقل وداعم للدولة السورية في قتالها مع العدو عينه. وليبيا تكمل عملية التدمير الذاتي الجارية فيها، وموقفها من الربيع السوري مقسوم فمن كان ضد المؤامرة الأمريكية- الأطلسية،

يقف إلى جانب سورية، ومن كان في صف الفاشية والغرب يقف ضد سورية. وتونس، هي في انتظار لحسم توازن القوى بين الأصولية الإسلامية والقوى اليسارية والليبرالية، ولذلك موقفها منقسم من الأزمة السورية. الجزائر في معظمها شعباً وسلطة تقف مع سورية ومع الحل السياسي لأزمتها.

خامساً، المستوى الإقليمي

حدثت تغيرات مهمة على المستوى الإقليمي، إثر سقوط المهام التي كانت موكولة لـ«الربيع السوري»، إن على صعيد السياسة أو الفكر.

إذا كانت لم تقل عدوانية الحكومة التركية على سورية، ولم تغير موقفها الداعم (تحت يافطة الربيع أو الثورة السورية) للفاشية الإسلاموية في هذا البلد، فقد اضطرتها المتغيرات الجديدة، وخصوصاً قرار مجلس الأمن ضد داعش وجبهة النصرة، إلى إخفاء وتقليص دعمها لها. كما أن العديد من الأصوات في تركيا ارتفعت ضد دعم وتسليح هذه الجماعات: حزب الشعب والحزب الشيوعي وقوى أخرى يسارية وعلمانية. وبالتالي تمخّضت قضايا إيجابية عن فشل «الربيع العربي»، وهي أربع: ضعف موقع تركيا في المشرق العربي؛ فابتعدت عنها سورية والعراق ومصر، وارتفاع صوت العلمانية ضد التوجّه الإسلامي في هذا البلد، وتحرّكت قضية لواء إسكندرون السليب في مساحة الرؤية والاهتمام على المستوى الشعبي والرسمي، وأخيراً، افتُضحت خطة «العمق الاستراتيجي»، لمهندسها أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي في كتابه الذي يحمل الاسم عينه، والتي كانت حظيت بمكانة كبيرة في السياسة التركية.

أما إيران فقد حققت نجاحاً وتأييداً في موقفها المضاد لـ«الربيع السوري»، والداعم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للدولة السورية ونظامها؛ فحازت موقعاً ودوراً لا يمكن تجاوزهما في تحديد راهن ومستقبل الإقليم. وقد جاءت مشروعية الموقف الإيراني من افتضاح الأهداف الغربية من وراء هذا الربيع، التي تمثلت بالدمار الذي خلّفه في سورية، وبدور موقف مجلس الأمن وقراره الذي يدين

حامله المركزي المتمثل بالفاشية الإسلاموية؛ أي داعش وجبهة النصرة. وإذاً تنامي التأييد الشعبي العربي لإيران في سورية أولاً، وثانياً، لدى قطاعات واسعة من الشعوب العربية، جاء من صوابية وحقاًنية سياستها والمحور الذي تقف في صفه، في ما يخص الأزمة السورية. وبهذا صارت هذه الدولة لاعباً مقرراً في ما يخص الجهود الإقليمية والدولية للخروج من هذه الأزمة. وبالمحصلة أصبح الوضع الإقليمي أقل توتراً وأكثر اقتراباً من التعامل السياسي والدبلوماسي، بهذا الخصوص، ومن هنا كان التواصل على مستوى سياسي رفيع بين البلدين المهمين في الإقليم: تركيا وإيران.

سادساً، المستوى الدولي

أثارت المواجهة بين المحورين المتضادّين بشأن الأزمة السورية أسئلة على مستوى العالم، حول مصير ومآل العلاقات الدولية. فقد حدث انزياح في طبيعة الصراع العالمي، من الأيديولوجي– السياسي التقليدي إلى صراع المصالح الراهن بين مراكز القوى العالمية، في ما وراء الحزبية والمعسكراتية التي كانت معروفة إبان الحرب الباردة. روسيا والصين تدافعان بقوة عن مصالحهما ضد القوى الإمبريالية الغربية، والأخيرة تفعل بالمقابل. والاهتمام هنا لا ينصبّ على الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي وتحريك البلدان والقوى في العالم على هذا الأساس، بقدر ما هو ناتج عن روابط وتأثير رأس المال المالي في العالم ووسائله العديدة كتقنيات الاتصالات الإلكترونية والشبكات البنكية ومصفوفة تقنيات التحويلات المالية، واستخداماتها كوسائل في الحصر والمنع والضغط السياسيين؛ فالعالم السبراني والغاب الإلكتروني أضحيا مواكبين ومشاركين في تصنيع كل مجالات العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية في العالم، كما العسكرية والميديائية. من هنا تأتي مقدرته على لعب دور المستخدم الحاسم في التأثير على السياسات الدولية، والتمهيد لتحقيق خطط النفوذ الجيو– سياسي الاستراتيجي بين مراكز القوى المتصارعة.

ولكن هذا الشكل الجديد للصراع لا يلغي حقيقة الاختلافات الفعلية بين طبيعة أدوار القوى الدولية كروسيا والصين والهند والبرازيل في السياسة الدولية، وأدوار قوى الإمبريالية الغربية والأمريكية؛ فالأولى هي الأقل قوة، الآن على الأقل، في الاقتصاد والسياسة الدولية، وهي التي تقع في منطقة الدفاع أمام الهجوم الإمبريالي الغربي عليها (انظر الموقف في أوكرانيا وسورية مثلاً)، لذلك هي تبذل جهودها القوية للدفاع عن التعددية القطبية في إدارة الشأن السياسي الدولي، وتدافع عن مبادئ القانون الدولي، وهذا يحقق مصلحتها عبر الاعتراف بدورها، وبحقوقها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية. إلى ذلك يكون من العبث المساواة بين المحورين. فالإمبريالي هو المهاجم الشرس والصّلِف، والمحور الآخر مقاوم لهجومه وصلفه، وبالتالي يتلاقى موقفه مع مصلحة الشعوب، ومنها العربية.

وإذاً، بقي الصراع بين مراكز القوى العالمية، ولكن له، هذه المرة، طابع فكري- روحي، أو إذا شئنا فلسفي مختلف عما كما كان قبل انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١؛ فقد تراجعت أهمية الأيديولوجيا بمفهومها القديم، الذي يعكس الصراع التناحري بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي. وتحول إلى صراع يتعلق بمفهوم أوسع وأعمق للحقيقة في العالم. صحيح هو من أجل المصالح السياسية والاقتصادية، ولكنه ينطلق الآن من مفاهيم فكرية فلسفية تتعلّق بالحق الأصيل والقيم الأخلاقية الأصيلة. فقد بدأ يعتمد على مبدأ تحرير المعرفة من سيطرة القوة. إنه عبء فلسفي يذهب الما يحدث في العالم، عبر التفكير فيه، إلى التحرر من استغلال منظومة الفكر الرأسمالي الحسابي القائم على المصلحة، والذي كان يطرد الإنسان- الفرد ككائن في هذا العالم من دائرة الاهتمام أو القيمة.

إلى ذلك، الفسحة التي أتاحتها مناسبة «الربيع السوري»، وآثاره التدميرية على الناس والمجتمعات، ومنها مثلاً، الوحشية التي مارستها داعش في العراق، والعدوان الهمجي الصهيو- أمريكي على غزة، هي التي حكت

افتضاح كذبة الإمبريالية التي رعت ودعمت هذا «الربيع»، وهي التي فتحت الأفق أمام طرح مبدأ الحقأنية؛ أي ضرورة توافق السياسة مع الحق والقانون، خارج مصلحة السوق أو مصلحة الفرد الأنانية الضيقة أو الاستهلاكية. ووفق هذا الشرط يصبح الفعل السياسي أخلاقياً أصيلاً. وهذا يدشّن بداية عصر انتهاء سيطرة الفلسفة البراغماتية الأمريكية، واللاهوتية الثيولوجية، والمادية الميكانيكية، والوضعية المنطقية، ليحل محلها خطاب «الحياة التي تصنع الفكر»، كما قال ماركس، وهو خطاب وجود الإنسان في العالم الذي هو يحدد مصيره فيه، كما يرى هيدغر. فالفعل نابع من وجوده في ظروفه العيانية وحصائله تعود إليه. وهذا هو معنى الحقيقي للأصالة.

الخاتمة

وبالخلاصة، فقد جاء «الربيع السوري» بدون رؤية فكرية لأفق التغيير، وبلا أداة سياسية ثورية، ولا برنامج سياسي لتحقيق هذا الهدف. جاء بالفاشية الإسلاموية التي أعملت القتل والتدمير في سورية، وعرقلت لزمن طويل إمكان التغيير الديمقراطي، وعوّقت لزمن بعيد مباشرة تنمية روحية ومادّية في البلد. هذا المسار الكارثي يعيد حضور الفرضية التي طَرحتُ في بداية البحث. فقد أظهر ما سُمّيَ ربيعاً أو ثورة في سورية فشل وسقوط الخطاب الديماغوجي للفاشية الإسلاموية، وخطاب القوى الإمبريالية التي وقفت وراءها. وبالمقابل، فقد بعثت من جديد عملية التفكير في مسلمات الخطاب الإسلاموي القطعي التكفيري، الأمر الذي شكّل بدء سيرورة عملية تعقّل جديدة، بأفق تنويري عقلاني. هو مسار حدوث قطيعة معرفية، وتشكيل بنية ثقافية معاصرة في المجتمع السوري. وهذا من شأنه أن ينعكس على الخطاب والممارسة السياسيين؛ فتصبح جديرة بملاقاة استحقاّق التغيير الحقيقي، وبناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية في سورية.

الخيارات الممكنة

هناك عدة اتجاهات للخيارات الممكنة للأزمة السورية والعالمية المرتبطة بها.

١- أن لا يعمد محور المقاومة، وخصوصاً روسيا والصين، إلى الاكتفاء باستخدام حق الفيتو من أجل التمسّك بالحقاَنيّة والعدالة الدولية، على المستوى العالمي، بل من الضروري، أيضاً، لهذه الدول أن تعمل على أصلاّح الهيئات الدولية، وخصوصاً هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، منظمات حقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية.

٢- أن ترفع روسيا والصين مستوى الدعم الشامل للدولة السورية في مواجهتها للفاشية الإسلاموية، بصورة مساوية لحجم التدخل والدعم الأمريكي والأوروبي لقوى المعارضة السورية الخارجية، وكذلك تقديم الدعم والمساندة السياسية والمالية واللوجستية للقوى الوطنية السورية، بشكل علني، كما يفعل الحلف المضاد.

٣- أن تعمل الأنظمة والقوى الوطنية والقومية، في المجال العربي، من أجل تشكيل صف موحّد أساسه مصالح الشعوب العربية، ضد الإمبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية والفاشية الإسلاموية، على أساس واقعية الفكر السياسي، وليس على أساس منظومة الأيديولوجية التقليدية؛ أي وفق مبادئ الحقاَنية التي تقوم على تطابق الحق مع القوة، باعتباره مبدأً فرضتّه مصالح الشعوب، بتجاربها المريرة مع معادلة القوة - المصلحة، المعادية للإنسان- الفرد في هذا العالم. وما إطلاق الوحش الفاشي الإسلاموي الداعشي، واستمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وعدوانه الوحشي الأخير على غزة، إلا مثالان راهنان يؤكدان هذه الحقيقة.

٤- أما المعارضة السورية الخارجية، فهل ستكف عن الارتهان للخارج الغربي والعربي الخليجي، مهما كانت الإغراءات المالية المقدمة لها، وتقوم بمراجعة ذاتية نقدية، وتجد طريقاً ما للعمل من أجل برنامج سياسي، يلاقي مصالح جميع السوريين ؟.

٥- وبالنسبة للمعارضة الوطنية الداخلية، قد يكون الأكثر تلبوية لها، التمسّك بالجبهة الواسعة من السوريين، قوى وشخصيات، الذين تجتمع مصالحهم على التغيير بالطرق السلمية، وعلى مواجهة الفاشية الإسلاموية كأولوية ملحّة، ومن ثم العمل من أجل أن يتمَّ الوصول إلى الحرية والتشاركية وسيادة القانون والمواطنة.

٦- في ما يتصل بالدولة السورية، لا مندوحة لها من القبول بمبدأ التشاركية مع المعارضة، والتوافق والمصالحة بين السوريين، عبر مبدأ الحوار، والتعاقد الاجتماعي، على أساس ميثاق وطني جديد.

الفصل الثالث

سلاح الطائفية والمذهبية في
الأزمة السورية والعربية

استغلت الإمبريالية الأمريكية والغربية الأوضاع المأزومة في الواقع العربي، وأطلقت موجة ما سمّي «الربيع العربي». وقد حدث هذا بدافع عوامل مختلفة، أهمها:

١- سعيها للاستمرار بامتلاك القوة، ذلك أنَّ العلاقات الدولية محكومة بعلاقات القوة في ما بينها، من هنا، هي تعمل من أجل تكيّفها مع الأزمات التي تواجهها وحفظ نظامها الرأسمالي، إلى خلق الأزمات في العالم، ولعل أهم آلية تتبعها أمريكا في هذا السبيل، هي إضعاف الدول الأقوى المنافسة لها، من أجل حفظ مكانتها كدولة أقوى، واستكمال فرض هيمنتها على العالم.

٢- من هنا، هي تصادم العالم في كل مناطق تواجه واحتكاك القوى: عبر الساحة الأوكرانية تشنّ عدواناً على روسيا، وتهاجم الصين بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان، وتحرك أنصارها في هونكونغ، وتفرض عقوبات على فنزويلا بزعم الدفاع عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان، وتساند الاستعمار الإسرائيلي الصهيوني لفلسطين بذريعة حماية أمن إسرائيل، وتفرض عقوبات على إيران بحجة سعي الأخيرة لامتلاك القنبلة النووية.

٣- ضمّ العالم العربي إلى المجال الأمريكي الجيو- استراتيجي يشكل مصلحة مهمة لأمريكا، وكان «الربيع العربي» الآلية التي اعتمدتها لتحقيق هذا الهدف، عبر تدميره وإلحاقه بها.

المدخل لترجيح كفة ميزان القوى لصالح أمريكا هو سيطرتها على العالم العربي، عبر إخضاعه عن طريق تشغيل العصبية الدينية. والطائفية والمذهبية هما السلاح الأخطر في إشعال الحرائق في البلدان العربية، وتشكّل ديناميات التدمير الذاتي فيها. هذه الوسيلة قوة هائلة في يد أمريكا، تستخدمها في مواجهة المحور المضاد الذي تَشَكّلَ – دفاعاً عن الذات ضد المحور الأمريكي– من روسيا، الصين، إيران، سورية ولبنان المقاومة.

وربّ سؤال يكون مشروعاً هنا: ما طبيعة الطائفية والمذهبية كخطرين ماحقين؟ وكيف يُستثمران في الأزمة السورية، وفي بلدان ما سمّي «الربيع العربي»؟ وكيف تستخدمهما تركيا وإسرائيل، وكذلك السعودية وقطر والأردن؟ كيف تُقرأ مبررات قتل الناس بدم بارد وحرقهم بطريقة وحشية مريعة، كما فعلت «داعش» الفاشية بأسلوب سينمائي في ليبيا وسورية والعراق ومصر وتونس واليمن، وكل ذلك تحت ذريعة «الإسلام النقي»، طائفياً، و«الفرقة الناجية» مذهبياً؟ ما موقف النخبة الثقافية والسياسية من السعار الطائفي والمذهبي في البلدان العربية، وخصوصاً النخبة الناطقة بلسان ما يسمى «الثورة» ومن خلفها الدول المتحالفة معها؟

هذه الأسئلة والأخرى المتفرّعة عنها هي موضوع هذه الدراسة. أما الفرضية الرئيسة: هناك تحالف بين الإمبريالية والفاشية التكفيرية والصهيونية في تشغيل الصراع المذهبي والطائفي في المجتمعات العربية، وخصوصاً في سورية والعراق. والتحالف الدولي الذي شكلته الإمبريالية الأمريكية لقتال «داعش»، وكذلك قائمة الإرهاب التي وضعت عليها «جبهة النصرة» و«داعش»، ما هو إلا واحدة من الوسائل للتحكم بالعالم عبر الحرائق التي تشعلها، للسيطرة عليه. وهذا يتحقق، وفق المنظور الأمريكي، إذا تمكنت أمريكا من تدمير وتمزيق العالم العربي والبلدان الأفريقية، وتفكيك روسيا والصين.

ولهذه الفرضية جانبان يتفرعان عنها، أولهما: هل تأتّى للدول التي تعتدي على العالم وتنتهك القانون الدولي ومواثيق هيئة الأمم المتحدة أن تفجر البلدان العربية، لولا توفر الشرط الثقافي المتخلف فيها، والاستقطاب السياسي الذي تحصل عنه في صيغ من الانقسام الاجتماعي والسياسي على أساس العصبيات الطائفية والمذهبية المتخلفة؟ ثانيهما: كيف يتبدى السعار الطائفي والمذهبي الذي تتبناه النخبة القائدة «للثورة» أو الناطقة باسمها، وكيف يفشل في الصمود أمام إمكان تجاوزه، باتجاه تشكيل خطاب ثقافي جديد ذي طبيعة نقدية فلسفية، من شأنه أن يثبّت مبادئ الحرية والعلمانية والتعددية السياسية في البلدان العربية التي أصابتها الأزمة، كما يفضي إلى تثبيت التعددية القطبية في إدارة العالم؟

ربما يكون التفاعل مع هذه الفرضية والتساؤلات السابقة مدخلاً حقيقياً للإحاطة بالجوانب المختلفة للإشكالية التي تشكل موضوع هذه الدراسة.

في المعنى المعجمي للطائفية والمذهبية

جاء في «لسان العرب»، الجزء التاسع: «طوّف: طاف به الخيال طوفاً: ألمّ به في النوم... الأصمعي يقول: طاف الخيال يطيف طوفاً... وقال الفرّاء في قوله عزّ وجلّ، فطاف عليها طائف... وأصابه طوف من الشيطان... الطائف والطوف سواء، وهو ما كان كالخيال، والشيء يلمّ بك... والطائفة من الشيء جزء منه... وفي الحديث: لا تزال طائفة من أمتي على الحق... وطاف يطوف طوفاً. وأطاف أطيافاً: تغوّط وذهب إلى البراز».

المذهب: جاء في «لسان العرب»، الجزء السادس، «وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلّم كان إذا أراد الغائط أبعد في المذهب، وهو مفعل من الذهاب. الكسائي: يقال لموضع الغائط: الخلاء، والمذهب، والمرفق، والمرحاض. والمذهب المعتقد الذي يذهب إليه، وذهب فلان لذهب، أيّ لمذهبه الذي يذهب فيه... والمذهب اسم شيطان يقال هو من ولد إبليس يتصور للقراء فيفتنهم عن الوضوء».

الدين خطاب فكري حول أصل العالم والإنسان ومصيرهما، والله هو خالقهما، بحسب منطوق هذا الخطاب، وإليه مآلهما في نهاية المطاف. ولكن الخطاب الفكري الفلسفي وجد إشكالاً في هذا التصور، ووضع رؤيته ومقاربته بالخصوص. فذهب إلى أن الأسس المعرفية للخطاب الديني وكيفيات تعقله محصورة بوجود الإنسان في العالم، وليس في مصدر متعال مفارق. ذلك أن جميع الأشياء والكائنات لا تمتلك المفاهيم واللغة؛ فلا الجبال أو الأشجار أو الحيوانات والبحار شكّلت معارف وصاغت مفاهيم. فقد نشأت عملية المعرفة في إطار تشكل اللغة وانبثاق المفهوم في سيرورة الممارسة الحياتية للبشر الذين سعوا من خلالها إلى إشباع حاجاتهم. من هنا تكونُ المعرفة، ومنها المعرفة الدينية، صادرة عن عيش الإنسان وتجربته الحياتية في العالم، بما في ذلك فكرة الخلق الإلهي. وهذه الأخيرة جاءت نتيجة عجز منظومة المعرفة البدائية البشرية عن تفسير أية ظاهرة طبيعية أو حياتية إلا انطلاقاً من حدودها وممكناتها وأدواتها المعرفية القائمة آنذاك. تمّ تقبّل الفكرة الأسطورية، فكرة القوة المفارقة المطلقة التي تتحكم بالكون والناس، ومنها أتت فكرة الدين السماوي الذي تمحور حول فكرة الله الخالق للكون والإنسان من عدم، كأساس يحدّد مصدر العالم ومصيره المرتبط بهذه القوة المطلقة. وهذه الأخيرة لاقت اكتمال نسجها في المجموع العباري الذي يشكل الخطاب الديني. وهكذا، لأن الخطاب الديني أصله أرضي وإن كان يزعم أنه سماوي مفارق، فلا بدّ أن يكون اشتغاله واستثماره في الدنيا بصفته دنيوياً profane، مهما زعم أنه مقدس sacred. من هنا، تشكلت جماعات أتباع الأديان في طوائف ومذاهب ضمن الطوائف، وعشائر داخل المذاهب، لتحقق تمايزها عن جماعات طائفية أو مذهبية أو عشائرية أخرى، من أجل تشكيل قوتها للدفاع عن المصالح الدنيوية لكل منها.

ولما كان هذا سياق تشكل الدين في العالم، فقد كرّست مرحلة القرون الوسطى سيطرة وسطوة الخطاب الديني والناطقين به من رجال الدين الإسلامي والكهنوت المسيحي، على نظام الحياة من ثقافة واجتماع وسياسية. وهذه السلطة المطلقة تزامنت مع القطعيّة في استراتيجية التفكير ووهم امتلاك الحقيقة المطلقة، ما أدى إلى تعميق الانقسامات والإقصاءات الدينية والطائفية، وولادة المذهبية التي بدورها، تصنيف إقصائي احترابي بين فرق من أتباع دين واحد. وهذا ما يفسر الصراع بين المذاهب المسيحية؛ حيث كان وحشياً وذهبت ضحيته أعداد هائلة من البشر، والأمر عينه وقع في الحروب بين المسلمين، بعد وفاة نبيهم محمد.

إلا أن مرحلة الحداثة في أوروبا أحدثت قطيعة معرفية مع نظام المعرفة الأسطوري، وكذلك مع معارف القرون الوسطى، ليصبح الإنسان في مركز المسؤولية عن شؤون الدنيا، وعن مصيره هو عينه، بدلاً من مركزية المطلق السماوي الغيبية المفارقة.

لم تحدث هذه القطيعة مع الخطاب الديني الإسلامي في العالم العربي، وظلّ الفكر، في أغلبه في حالة اتصالية تاريخية حتى الآن. وإذا كانت الحداثة قد طرقت الفضاء الثقافي العربي، فهي لم تتمكن من السيطرة عليه، ولم يحدث تغير حقيقي في نظام المعرفة التقليدي، بل ظل الأخير مسيطراً.

استغلّت الدوائر الغربية الإمبريالية الانقسامات الدينية الطائفية والمذهبية في العالم العربي، لإشعال الحروب بين الطوائف، وكذلك بين المذاهب، فتحالفت مع القوى الإسلامية الأصولية المتطرفة منها، حصراً، منذ بداية ما سُمي «الثورة» أو «الربيع» في سورية، وموّلتها وسلّحتها ودعمتها لوجستياً، سواء بشكل مباشر علناً، أم سراً، أو عبر أدواتها الملتحقة بها من إسرائيل وتركيا إلى السعودية وقطر. هكذا أصبح سلاح الطائفية والمذهبية الأشد فتكاً وتدميراً، وسيلةً في يد الإمبريالية الأمريكية.

وهذه الحقيقة الواقعية لا تلغي، بالطبع، حقيقة أخرى، وهي أن تحالفاً سياسياً محدوداً حدث في لحظات معينة تجلّت مثلاً في دعم إيران للمقاومة الفلسطينية بغض النظر عن الاختلاف المذهبي، وهذا يعني أمرين: أولهما، الصراع الجاري في جوهره الفعلي هو سياسي، مهما تمت محاولة إخفائه تحت سُتُرِ الطائفية أو المذهبية، ثانيهما: تمظهر هذا الصراع السياسي في أشكال من الطائفية والمذهبية يولّد مخاطر يمكن أن توصل إلى حدّ الكوارث.

إلى ذلك، جاءت الوقائع القاسية والفظيعة التي عرفتها سورية ودول «الربيع العربي»، من قتل وذبح وحرق للناس أو تدمير للآثار القديمة والتراث الثقافي التاريخي على أيدي الفاشية الإسلاموية، لتؤكد حقيقة ما يحمله معنى الطائفة والمذهب من قذارة وخِسّة وتآمر على الإنسان- الفرد. لهذا لا غرابة أن حَضَر اسما الشيطان والغائط في سياق تحديد معنييهما المعجمي. ومن نافلة القول: إن المشكلة ليست في الدلالة اللغوية البحتة للمذهب حين يعني اتجاهاً وطريقاً، وليست في دلالة الطائفة إذ تعني مجموعة أو جزءاً من الشيء، بل انحطاط وخطورة هذين الاسمين تكونان عندما يتحددان على صعيد الفكر ويتعيّنان بالانغلاق والقطعية اللذين يؤسسان لاستراتيجية الحقيقة. هنا تسهم الطائفية والمذهبية في استحضار تصنيف الناس وإقصائهم، ومن ثمّ يُشرعنُ الإلغاءُ والقتلُ، وكل هذا باسم الحقيقة الإطلاقية والإله المحتكر لطائفة واحدة ومذهب بعينه دون غيره من المذاهب.

الثورة المضادّة في سورية

معروف من الخبرة الثقافية التاريخية للبشرية أن الثورة تغيير جذري في نمط حياة المجتمع ونظام علاقاته وبنيته الثقافية، وتستند إلى خطاب ثقافي مختلف عن القديم المتهالك المعيق لكل تغيير. إلى ذلك تعرف الثورة المضادة بأنها الحدث المجتمعي المانع للتغيير، ومنعه وامتناعه يتأتيان عن بنيته النظرية

المحكومة بنظامه المعرفي المغلق والمضاد للاتجاه المستحق تاريخياً في التغيير، وعن مصلحة الفئة والطبقة الاجتماعية التي تسعى لتأبيد سيطرتها على المجتمع والإنسان. وبهذا تكون الثورة المضادة حركة رجعية تقليدية تقوم على الثقافي المكرور فكرياً، والقطيعي المحافظ سوسيولوجياً، الذي استمرأ العيش في الحياة المستنقعية المألوفة التي تنكص إلى الوراء عكس المنجزات الثقافية في التاريخ. من هنا، تكون الثورة المضادة حركة القوى التي تعمل على تدمير وقطع الطريق على قوى الثورة الحقيقية المتطلعة لمجتمع العدالة الاجتماعية والحرية للناس على أساس تعاقد اجتماعي- سياسي لا مكان فيه للعصبيات الدينية أو المذهبية والعرقية أو قوة رأس المال عندما تكون وحشية استباحية للناس.

إلى ذلك، هناك معطيات ومؤشرات واقعية كثيرة تجعل الما يحدث في سورية يستحق أن يقوّم على أنه ثورة مضادة، منها:

١- اتسمت الرؤية الفكرية الفلسفية (بقطع النظر عن إدراك حاملها للتحركات) منذ البداية بالأيديولوجية الإسلاموية التكفيرية، ما منع التجديد الواضح لأفق التغيير المنشود، الأمر الذي جعل شعار «ثورة الحرية والكرامة» فارغاً إلا من الديماغوجية التضليلية، هذا في ما يخصّ الذاتيّ من التحركات، أما في ما يتعلق بالتأثير الخارجي، فقد تلقت القوة الرئيسة في التحركات وهي الإخوان المسلمون، الدعم المباشر العسكري والمالي والإعلامي واللوجستي من أمريكا منذ البداية، بل قبلها، عندما رصدت أموالاً كبيرة منذ عام ٢٠٠٤ لدعم «المعارضة الديمقراطية» في سورية، ثم تتالى الدعم من تركيا وقطر والسعودية. وقد كان واضحاً، ما لم ترغب المعارضة المتطرفة وأمريكا أن ترياه، أن العناصر المكونة للأزمة وطبيعة ومصالح أطرافها سوف تؤول إلى الاقتتال والفوضى والتدمير الذاتي لسورية.

٢- كان الحامل الاجتماعي للتحركات، في جلّه الأعظم، جماعات ريفية أمية ثقافياً اندفعت بحماس عارم وقطيعية عمياء وراء شعارات حيكت، بنسبة ساحقة، من صياغات مشحونة بالعاطفية الدينية الإسلامية. وإذا وجد هنا أو

هناك شعار مغاير، فلذر الرماد في العيون والتدليس الفكري. وربّ دليل ساطع يذكر هنا، هو الفاشية الإسلاموية التكفيرية التي آلت إليها هذه التحركات، مثل «داعش» و«جبهة النصرة» و«جيش الإسلام»...إلخ.

٣- كان مقصوداً غياب أيّ برنامج سياسي موحّد محدِّد للمهمات وأفق التغيير (اشتراكي، إسلامي، نيو ليبرالي، ديمقراطي اجتماعي) لدى أتباع «الثورة»، ويعود ذلك إلى عجز خطابها الفكري السياسي من جهة، وإلى أن هذا لا يحدد ولا يلزم بأية مهمات أو وعود، وبالتالي وجود أجزاء من برامج لديها تجتمع فيها بعض المطالب يلغي البرنامج الحقيقي، ويسمح باللعب والانفلات باتجاه الفوضى والدمار اللذين يريدهما الداعمون الخارجيون، من أجل مصلحتهم الجيو- استراتيجية، وتأتي أمريكا والكيان الصهيوني في أول القائمة منهم.

الثورة المضادة والتواشج بين العراق وسورية

بيّن سياق الأحداث في العراق كيف وجّهت أمريكا هذا البلد في مجرى طائفي ومذهبي، حيث قام الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ بوضع دستور «بول بريمر» الطائفي، وتدمير الدولة، وتفكيك الجيش والأمن العراقيين، وتقسيم العراق. كل ذلك جعل هذا المجتمع في حالة من التشرذمات المذهبية بين الأكثرية والأقلية المذهبيتين، والإثنية بين مختلف القوميات.

ولأن العراق برئاسة جلال الطالباني، وبقيادة رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، وقف إلى جانب الدولة السورية ضد هجوم القوى الإسلاموية التكفيرية، التي تدفقت من بلدان عديدة لتضرب الأمن والجيش ومؤسسة الدولة السورية، تحركت أمريكا والسعودية وقطر وتركيا وحلفاؤهم من قادة الثورة المضادة، ضد المالكي واتهمته بالمذهبية. وبذلك مهدت هذه القوى لتحريك الجماعات المتطرفة في الأنبار والموصل، للتظاهر والاعتصام تحت غطاء مذهبي أكثري واضح، ضد حكومة المالكي. ولكن تغيير الأخير واستلام حيدر العبادي مكانه، بموافقة

أمريكية، سعودية وإيرانية، لم يوقف عمل أمريكا والدول الرجعية الخليجية عن تهييج وتعميق الانقسام المذهبي. من هنا يحق القول: التجمعات والاعتصامات والحشود الهائلة ذات الصبغة المذهبية الأصولية المتطرفة في الموصل والأنبار، ما كانت إلا جزءاً من خطة تحويل هذه القوى إلى قوة سياسية كبيرة التأثير والصدى، وهي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». من هنا، كان دعم تلك الحشود إعلامياً وسياسياً من قبل محور الثورة المضادّة، الأمر الذي منع إمكان تقدمها بمطالب حقيقية وذات طبيعة تغييرية وطنية سياسية واجتماعية. فقد فرضت أمريكا وقطر والسعودية والإمارات توجيه تلك الاعتصامات صوب تعميق الشرخ المذهبي بين أهل العراق. ولذلك كان الشعار المركزي لتلك الحشود: «رفع الظلم المذهبي من الأقلية على الأكثرية في العراق». هذه المعطيات الفعلية والشروط التي وفّرت الخزان الهائل من القوة البشرية المتعصّبة طائفياً ومذهبياً، بالإضافة إلى أيديولوجيتها الإسلاموية التكفيرية، وفيض القوة التي تقف وراءها، ومصلحة قادتها ومشغّليها، كل ذلك هو الذي دفعها إلى إقامة التواشج والتنسيق مع الفاشية الإرهابية التكفيرية في سورية.

في هذا السياق اجتاح تنظيم «داعش» في أوائل حزيران ٢٠١٤ مساحات شاسعة من غرب العراق وشرق سورية، وارتكب مجازر باسم الطائفة أو المذهب أو التكفير تحت تصنيفية الارتداد لأتباع المذاهب المختلفة والأديان الذين لم يقدموا البيعة للخليفة أبي بكر البغدادي زعيم التنظيم. ودمروا متاحف وآثاراً في سورية والعراق، شكّلت إرثاً حضارياً عظيماً، تحت زعم الدفاع عن الإسلام ضد الشرك والإلحاد.

أسهم التعصّب والإقصاء اللذان قام عليهما خطاب «داعش» إلى جانب التمحور العميق على الذات وإعلائها على ما سواها، وشرعنة إلغاء الآخر وإبادته بالقتل والحرق أو إخضاعه بالسبي والاغتصاب، بإكساب هذا التنظيم صفة «الفاشية الإسلاموية».

قلقت الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، من خطر تمدد هذا التنظيم لاجتياح أراضيها. وخاف الغرب وأمريكا من أن تحوز فكرة داعش، ومشروعها في إقامة خلافة إسلامية عالمية، على جاذبية واسعة في العالم، يمكن أن تحرك عشرات ملايين المسلمين في أوروبا وأمريكا وفق الإيقاع الداعشي، كما حدث في «شارلي إيبدو» في فرنسا. من هنا، أنشأت أمريكا التحالف الدولي لمواجهة التنظيم، وشنّ الحرب عليه، ضمن خطة محددة ومحسوبة الأهداف والمصالح مسبقاً، ومن جانبٍ آخر يبقي عليه كوسيلة للّعب السياسي، والابتزاز، أكثر مما هو يهدف إلى القضاء عليه فعلياً.

الطائفيّ والمذهبيّ والثورة المضادة في مصر

آلت «ثورة يناير» في مصر إلى وصول تنظيم الإخوان المسلمين إلى الحكم وتسلّم السلطة. وهذا هو المؤشر الأهم على أن الذي حدث في مصر ثورة مضادة رجعية، محركها الرئيس كان دينياً طائفياً ومذهبياً. وقد تجلى هذا في ما قام به الرئيس الإخواني محمد مرسي الذي حاول أن يكرّس بصورة تامة وحصرية، عبر أسلمة جميع مؤسسات الدولة. كما قام، على المستوى الخارجي، بالعمل على إقامة تحالف إخواني إسلامي مع إخوان فلسطين «حركة حماس» ومع «الثورة» الإخوانية في سورية وقطر وتركيا...إلخ. ولأن غطاءهم الأيديولوجي الذي حاولوا أن يُكسِبوا ممارستهم شرعيةً على أساسه، كان الخطاب الإسلامي وفق تأويلهم القطعي له، تمَّ التضييق على الأقليتين الدينية والمذهبية؛ فعُزِل محافظ إحدى المدن لأنه ليس مسلماً، وقُتلت أسر مصرية لأنها من أتباع مذهب أقلوي، على سبيل المثال، وتمَّ في الإطار عينه اتخاذ قرار بمقاطعة الدولة السورية، وإلغاء أية علاقة ديبلوماسية معها، وبالمقابل جرى الإعلان عن «دعم الثورة السورية»، وكل ذلك انطلاقاً من المخزون الديني والمذهبي الذي استثمره الرئيس مرسي خدمة لمصلحة النظام السياسي الذي ترأسه.

لم تتغير مصر من الناحية السوسيولوجية السياسية، بعد مجيء عبد الفتاح السيسي رئيساً للحكم؛ إذ بقي انتشار الإخوان المسلمين واسعاً في كثير من المدن والمناطق، ما جعل البلد مهددة بخطرين محدقين: خطر عودة الحكم الإخواني التكفيري، وخطر اتساع حدة عمليات تدمير مؤسسات الدولة ومنشآتها وجيشها وقواتها الأمنية، بدعوى الدفاع عن شرعية مرسي، وهو في حقيقته دفاع عن «الشريعة الإسلامية» الإخوانية، وهذا ما تقوم به الآن «حركة العقاب الثوري» و«قيادة شباب الثورة». إلى ذلك، «ثورة يناير» أو «الربيع المصري» الذي دشّنته وباركته زيارة الشيخ القرضاوي له في ساحته، هي ثورة مضادة أنهكت المجتمع وأضعفت الدولة المصرية، وحطّت من مكانتها السياسية في الإقليم والعالم، وجعلتها، بسبب الفوضى والزمن الذي استهلكته عبثاً وعلى حساب الاقتصاد المصري، في حالة تبعية اقتصادية، وبحاجة للتسوّل المذلّ من السعودية، والخضوع لسيطرة أمريكيا على قرارها السيادي، كما جعلتها ضعيفة وعاجزة أمام الكيان الصهيوني. أما أخطر تداعيات الثورة المضادة فيها، أن التنمية والنهضة أصبحتا بعيدتين جداً عن مصر.

الرعاية الغربية للثورة المضادة في اليمن

أسفر «الربيع العربي» في اليمن عن إدخاله في أتون الصراعات المذهبية، بدلاً عن التغيير السياسي المزعوم نحو حياة أفضل للمجتمع اليمني. وقد دفعت سياسة الحلف الراعي لهذا الربيع إلى وضع هذا البلد على حافة الحرب الأهلية المدمرة، والتقسيم الجغرافي– السياسي.

أدت المبادرة الخليجية بقيادة أمريكا والسعودية إلى رحيل علي عبد الله صالح، واستلام عبد ربه منصور هادي الحكم في٢٠١٢. ولم تستمر سيطرة هذا المحور على البلد فترة طويلة، لأن نظام حكم الرئيس هادي لم يتمكّن من حلّ المشكلات العميقة في اليمن. بقيت مشكلة الجنوب مفتوحة على احتمالات كثيرة، وظلت مشكلة «القاعدة» والحرب عليها غير محسومة، ولم يوضع القانون اللازم للعدالة والمحاسبة عن الجراح السابقة. لهذا كله تصدى الحوثيون

وحزبهم «أنصار الله» للعمل لحلّ هذه المشكلات المستعصية، وسيطروا على صنعاء. وقام برنامجهم السياسي على قضايا رئيسة:

١- رفض المبادرة الخليجية لأنها كانت تعمل على تسيير الأوضاع في اليمن بما يخدم السعودية، الأمر الذي منع إخراج البلد من أزمته.

٢- تنفيذ اتفاق السلم والشراكة الذي تمّ التوقيع عليه في أيلول ٢٠١٤.

٣- إلغاء «الجرعة».

٤- تطبيق مخرجات الحوار الوطني.

٥- تعديل الدستور بالتوافق.

وقد أكد السلوك السياسي للحوثيين ابتعادهم عن الصيغة المذهبية، ودعوا إلى الحوار والتوافق بين القوى السياسية اليمنية، ولم يقوموا بتنفيذ عملية انقلابية فعلية كاملة على نظام الحكم، رغم قوتهم الأكبر في اليمن وسيطرتهم على العاصمة صنعاء، كانت تسمح لهم بذلك. ولكنهم طرحوا التمسك بالحوار، وبإشراف جمال بن عمر مندوب هيئة الأمم المتحدة. وكان من المنطقي، وبحكم تضارب التوجهات والمصالح السياسية، أن شعاراتهم: الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام، أن تلقى رفضاً من أمريكا والسعودية وإسرائيل، وكذلك من أنصار عبد ربه منصور هادي، لأنها شعارات وطنية وعروبية وإسلامية منفتحة وغير إقصائية؛ لأنهم دعوا إلى التحرر من الاستعمار والاستقلال عن الغرب، والحفاظ على وحدة اليمن، وتقبّل الجميع والتشارك معهم، عبر حلّ توافقي يمني.

من هنا، جاء التحريض المذهبي من جانب السعودية ومعظم دول الخليج وأمريكا ضد الحوثيين الحاملين لهذه الشعارات. وصوّر الإعلام الخليجي والغربي الزيديين ومن ورائهم إيران بأنهم يسعون لاجتياح الخليج الذي تقطنه أكثرية مذهبية إسلامية. في هذه الظروف حدثت عملية هروب هادي من صنعاء (أخرجوه بزي امرأة منقبة، كما تناقلت وسائل الإعلام) إلى الجنوب. ثم عاد في عدن عن استقالته، علماً أن القوى السياسية، وعلى رأسها أنصار الله، رجته، عندما كان في قصره

تحت حراسة أنصار الله الحوثيين، أن يتراجع عنها، لكنه حينها لم يفعل. ومن البديهي أن تلك كانت خطة أمريكية سعودية، من أجل إعادة تشغيله في عدن لمواجهة صنعاء. وفور وصوله وتراجعه عن الاستقالة، هرعت أمريكا والسعودية ودول خليجية أخرى إلى فتح سفاراتها في عدن. في هذا السياق بدأ الحلف بتجميع القوى لمواجهة الحوثيين عسكرياً، مستثمرين خطاب التعبئة والتحريض المذهبي بهدف استقطاب أوسع عدد ممكن من أتباع المذهب الإسلامي الأكثري من كل مكان سواء في اليمن أو خارجه، الباكستان وتركيا. ومن الواضح أن الهدف من هذه الممارسات، كان خلق دينامية لتدمير اليمن ذاتياً، من جهة، وللوقوف ضد إيران من جهة ثانية. ولا أحد ينكر مسعى الأخيرة من أجل كسب مناطق نفوذ على البحر وخصوصاً باب المندب ومضيق هرمز، ولكن ذلك يحدث بطريقة سياسية علنية تحترم قواعد اللعب السياسي الحديث، وليس عن طريق التصعيد المذهبي والتحريض الطائفي المدمّرين.

ومن تداعيات هذه الأزمة، أن الرئيس هادي، وفي الوقت الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق حول مجلس رئاسي من أربعة أشخاص ورئيس توافقي، حاول تفجير الوضع عسكرياً، فقامت قوات تابعة له مدعومة من السعودية بالهجوم على مقرات أمنية تابعة للحوثيين، فردت اللجنة الأمنية العليا بتحريك قواتها، وقام سلاح الجو بقصف «قصر المعاشيق».

أصدر مجلس الأمن بياناً بخصوص هذه الأزمة ضد «أنصار الله»، وهدد بعقوبات تحت الفصل السابع. وبذلك يكون المال الخليجي والهيمنة الأمريكية قد شغلا مجلس الأمن الدولي في الصراعات المذهبية المختلفة، من أجل أهداف سياسية. وهذا يحدث في الوقت الذي تم فيه تفجير مسجدي «بدر» و«حشحوش»، من قبل «داعش»، الذي تبنى هذه الجريمة النكراء التي ذهب ضحيتها المئات من قتلى وجرحى. بهذا، يكون اليمن على شفا الانفجار الهائل الذي لعبت العصبية المذهبية المتخلفة الدور الرئيس فيه. والسعودية التي هي المشّغل الرئيس لهذا

السعار العصبياتي، قصفت بالطائرات مواقع يمنية بإيعاز من أميركا. بعد أن استجمعت تحالفاً من دول متضامنة مع الصف الإخواني والصف الإمبريالي، يغتذي من التصنيفية المذهبية التي تبثها السعودية وحلفها.

ليبيا وتونس في الأتون الطائفي

ضربت القوى الإسلامية التكفيرية ليبيا، تحت غطاء «الثورة» وأسقطت نظام الحكم وقتلت القذافي، بالتعاون مع فرنسا وإنكلترا وأمريكا، وبهندسة برنار هنري ليفي. دخلت ليبيا في فوضى عارمة، بعد تدمير الدولة، ونشبت الصراعات المسلحة بين ميليشيات إسلامية تكفيرية. وتحصّل عن هذا الصراع وجود حكومتين: واحدة تحت زعامة عمر الحاسي، الذي يمثل قوى تكفيرية إرهابية، مدعومة من قطر وتركيا، وأخرى برئاسة عبد الله الثني في طبرق شرق ليبيا، مدعومة من أمريكا والسعودية، ومعترف بها دولياً من هيئة الأمم المتحدة. ومن تحصيل الحاصل أن تزكي الجماعات الفاشية التكفيرية، وخصوصاً «أنصار الشريعة» وقوات «فجر ليبيا» و«داعش» التي برزت أخيراً، الصراع ذا اللبوس الإسلامي، لا أن تطفئه. ولكن الجريمة الإرهابية الأشنع، تلك التي اقترفتها داعش، عندما ذبحت بطريقة استعراضية سينمائية مخيفة عشرين عاملاً مسيحياً مصرياً على شاطئ البحر في ليبيا. ومسارعة العالم إلى التنديد الشكلي بهذه المذبحة، لا يعني بحال من الأحوال استعداد القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا والفاشية التي دمرت ليبيا، للاعتراف بمسؤوليتها عن إيصال هذا البلد إلى هذه الكارثة التي تعيش من قتل ومذابح وتدمير. لقد سعت قصدياً، وعبر تشغيل الطائفية لإيصال هذا البلد إلى هذا الوضع الحضيضي، من أجل السيطرة عليه، وضمّه إلى منطقة نفوذها الجيو – استراتيجي.

وفي تونس كانت عملية تدمير المجتمع واقتصاده وقتل الناس فيه أقلّ حدّة، بالمقارنة مع دول «الربيع العربي» الأخرى. فنظام الحكم الذي جاء بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي، وكانت السيطرة الأساسية فيه للنهضة الإسلامية تحت زعامة راشد الغنوشي، لم يسعَ إلى نشر الثقافة التنويرية

العلمانية، ولا إلى تخفيف غلواء التطرف الديني، بل انضم إلى الأنظمة والقوى المحرّضة على الطائفية والمذهبية. من هنا، انخرط منصف المرزوقي الرئيس الضعيف الذي جاء إلى الحكم بقوة دعم «النهضة»، مع محور ما يسمى «الربيع العربي» الذي تقوده أمريكا، في تغذية الصراع السوري بالتحريض الطائفي والمذهبي. لهذا اشتركت «النهضة» مع الرئيس المرزوقي في الحرب ضد الحكومة والجيش السوريين، سواء من خلال تجنيد وإرسال مقاتلين إرهابيين إلى سورية، معبَّئين بأيديولوجيا الإسلام المتطرف التكفيري، أم الموقف السياسي التحريضي ضد السلطة السياسية السورية عبر ربطه بالمذهبية.

وقد كانت رعاية النظام التونسي للإرهاب التكفيري، بدلاً من مواجهته، هو الذي هيأ المجال لكي تتعرض لناره. فقد اغتالت الفاشية الإسلاموية التكفيرية شكري بلعيد ومحمد البراهيمي وهما ناشطان سياسيان يساريان. وقد تلقت تونس ضربة موجعة قاسية أخرى، عندما ضربت الفاشية في ٢٠١٥/٣/١٨ متحف باردو، وقتلت أربعة وعشرين شخصاً منهم سياح تونسيون، واعترفت «داعش» بهذه الجريمة. وتدمير المجتمع واقتصاده وقتل أهله، وقتل الأجانب السياح فيه، انطلاقاً من الفكر الإقصائي الإطلاقي الأخلاقي والتكفيري، دليل ساطع يبيّن الجوهر الفاشي لتنظيم داعش.

إيران– حساسية الدور

حساسية الدور الإيراني تأتي من كون قيادتها تتبع المذهب الإسلامي المعروف، ما يعرضها للاتهام الدائم من قبل قوى الفاشية الإسلاموية التي تلفعت بلباس «ثورة» الربيع العربي المزعومة، بأن سلوكها رهين لمذهبيتها. من هذا الباب يأتي التحريض المذهبي للأصولية المتطرفة الوهابية، الذي تقوده السعودية، تحت الإشراف والتوجيه الأمريكي، لمحاصرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحجيم دورها، إن لم يكن تفكيك المجتمع الإيراني برمته.

ربما يكون من الحقيقي القول: هناك وقائع كثيرة تبيّن ابتعاد إيران عن التعصب المذهبي أو الطائفي. هي دعمت ولا تزال المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً «حركة الجهاد الإسلامي» و«حركة حماس» وكذلك الأمر، فتح الانتفاضة، والفصائل الأخرى، ضد الاحتلال الإسرائيلي. وإيران تعلن جهاراً عن هذا الدعم العسكري والمالي، وهذا ما فعلته أثناء الحرب العدوانية الصهيونية على غزة، العام الماضي. وكذلك كان موقف إيران في البداية مناصراً للسلطة الإخوانية الأصولية في مصر، ما حمّلها تبعات لم تتجاوزها إلا بصعوبة. وكذلك الأمر، وقف «حزب الله» الإسلامي المقاوم في لبنان والمقرّب جداً من إيران، إلى جانب المقاومة الفلسطينية. أما دول الخليج فقد وقفت تتفرج على عملية تدمير غزة وقتل وجرح الآلاف من الشعب الفلسطيني. وإيران تقف إلى جانب الحق العربي السوري بتحرير الجولان وتدعم لبنان المقاومة لتحرير مزارع شبعا من الاحتلال الصهيوني. وتدخّلها في الحرب الدائرة في سورية، يتوافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي صنفت «جبهة النصرة» و«داعش» بأنهما تنظيمان إرهابيان، وبالتالي اصطفاف إيران إلى جانب الدولة السورية ضد الفاشية، يعني أنها صديقة للشعب السوري، ومتحالفة مع الدولة السورية التي هي ضمن محور المقاومة من روسيا إلى الصين والعراق والمقاومة اللبنانية. إلى ذلك، كان الموقف الإيراني بحق بعيداً عن المذهبية، وهو أقرب إلى الانفتاح والتعددية، منه إلى التعصب والانغلاق، وبالتالي من غير الصحيح منطقياً وواقعياً تفسير مواقفها من الأزمة السورية على أساس التعصب المذهبي، بل موقفها سياسي بامتياز.

أما أن تأتي مجموعات مسلحة وتدخل سورية بصورة مخالفة للقانون الدولي، ومن منطلق يدّعي التمسك بالمذهب الإسلامي الأكثري- كما يعلنون هم جهاراً- من أجل «الجهاد» في سورية، وبموافقة الدول التي تزعم حمايتها للإسلام والدفاع عنه، فهذا مرحب به وصحيح من وجهة نظر أمريكا وتركيا والسعودية وقطر...إلخ، ولا تعتبره موقفاً مذهبياً تحريضياً، وأن تتدخل تركيا عسكرياً في

شمال سورية لمناصرة الجماعات الإرهابية التكفيرية، ضد الجيش العربي السوري فتسكت عنه، في حين تعتبر الدور الإيراني في سورية تدخلياً تحريضياً مذهبياً ضد أتباع مذهب الأكثرية الإسلامية، من جانب، وتعتبره، من جانب آخر عملاً يهدف إلى إنشاء «القوس» الإيراني، وفق تسمية ملك الأردن عبد الله، كل يدلل على قصدية هذه القوى تشغيل الطائفية في الأزمة السورية والعربية. وهناك معطى آخر يبين أن السياسة الخارجية الإيرانية تتسم حقاً بالمرونة والتعددية، وهذا تجلى في علاقة إيران بالدول البوليفارية في أمريكا اللاتينية. لذلك كان من تحصيل الحاصل أن يزور– في حينه – الرئيس أحمدي نجاد فنزويلا، ويستقبله إيغو تشافيز، أما أمريكا فتفعل العكس؛ وتضع عقوبات على فنزويلا. من جهة أخرى، لماذا لم تتقبل السعودية الدعوات الإيرانية الملحة لإقامة علاقات طيبة بين البلدين؟ وربما يكون هذا الرفض بسبب تهافت نظام الحكم السعودي ثقافياً وسياسياً، وأيضاً بسبب خضوع القرار السياسي السعودي لأمريكا وإسرائيل، ولكن الأهم أنها تريد أن تبقي على التوتر المذهبي في العالم العربي.

خلاصة القول: ليس من المنطقي، من حيث علاقة الحقيقة بالوقائع، وأيضاً من منطلق الإنصاف الأخلاقي، اعتبار الدور الإيراني مذهبياً تحريضياً ضد أهل مذهب معيّن، بل محاولة أمريكا والسعودية ومن جرّ جرّهما إلصاق الطابع المذهبي بالسياسة الإيرانية، إنما تهدف لإثارة المذهبية والطائفية لدى أتباع مذهب الأغلبية، كي تنزلق المنطقة إلى حرب كارثية تدميرية. وهذه مصلحة إسرائيل وأمريكا.

الفاتيكان يُحرج الفاشية

الفاتيكان الذي آثر التزام رفض استخدام القوة لحلّ أزمات البلدان العربية، أعلن الآن، وبعد أربع سنوات من حروب «الربيع العربي» التي تقودها القوى التكفيرية الإرهابية، التي تحولت إلى حركة فاشية نتيجة استفحال عنفها ومدّ خطابها الأيديولوجي، عن موقفه المؤيد لضرورة استخدام القوة لمحاربة الإرهاب. وقد نصّ

موقفه على رفض القتل والفظائع التي يرتكبها «الجهاديون» بحق الأقليات المذهبية والدينية. وهؤلاء يستحقون الدفاع عنهم «ضد داعش» و«جبهة النصرة» والقوى الإرهابية الأخرى.

والسؤال الآن: هل يعتبر موقف الفاتيكان الذي يلتقي مع الموقف الإيراني، وكذلك مع السوري والجزائري والعراقي واللبناني المقاوم والتونسي الشعبي...إلخ، في رفض التكفير والإرهاب الذي يضرب سورية، يستحق أن يوصف بالانحياز إلى أي مذهب أو دين؟

أمريكا، الصهيونية، الفاشية وسلاح الطائفية

وجد الثالوث: أمريكا والصهيونية والفاشية الإسلاموية في سلاح الطائفية والمذهبية أمضى الأسلحة. لقد استطاع أن يحدث تدميراً هائلاً في سورية، عسكرياً واقتصادياً وسوسيولوجياً، ما كانت أوصلت إلى مستوى فتكه جميع الحروب التي وقعت بين إسرائيل وسورية. هذا هو مسوّغ التلاقي بين هذه القوى الثلاثة. كلهم عدو لسورية وجميعهم يهدفون إلى تدميرها على نحو كامل. والسؤال المستحق في هذا الإطار: كيف تجسّم هذا التلاقي على تأجيج سعار المذهبية والطائفية في سورية؟ لقد تبدّى ذلك في ممارسات إسرائيل العديدة، ولكن كان أكثرها وضوحاً هو ما جاء في خطاب بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي. كان حديثه يهدف إلى تعزيز التحريض المذهبي ضد إيران، فقد ندد بـ«المليشيات التابعة لها» التي تشارك في الحرب في سورية والعراق واليمن. ثم أشار بتحذير واستهجان إلى «النفوذ الإيراني» الذي يزداد اتساعاً في هذه الدول، وذهب إلى مستوى من التحريض الجنوني ضد هذه الدولة، وقال: «إيران أكبر دولة إرهابية في العالم».

أما أمريكا، صديقة الشعوب، بلاد التحضّر والحرية والإنصاف، كما يصفها مفكروها جون راولز وفوكوياما وصموئيل هنتنغتون، فهي التي أنجبت هذا النوع من البرلمانيين أعضاء «الكونغرس» الذين وقفوا بحماس قطيعي لاهب يصفقون ويهللون لرئيس وزراء إسرائيل الصهيونية، التي، وفق القانون الدولي وميثاق هيئة

الأمم المتحدة، الدولة الوحيدة الاستعمارية في العالم. وهي التي قتلت أعداداً كبيرة من الشعب الفلسطيني، على مدى أكثر من سبعة عقود، وطردته من أرضه، استناداً إلى رواية دينية متهافتة، استحضرتها من أدراج التاريخ القديم المنقضي، والتي عمرها ثلاثة آلاف عام. ولعل أكثر ما يدعو للسخرية أن ممثلي الشعب الأمريكي مزجوا التصفيق لنتنياهو بالصراخ والعواء، وكأنهم يعيشون حالة من الشبق الإيلامي algolagnia الذي يجسّم التلذذ بتعذيب الناس، أي شعوب البلدان الضعيفة النمو، وخصوصاً الشعب الفلسطيني والشعب السوري.

إلى ذلك من غير الممكن أن تكون الحقيقة، منطقياً وواقعياً، إلى جانب قادة «الثورة» والناطقين باسمها حين يقومون بتجاهل أو تأجيل الحقيقة العدوانية لإسرائيل الصهيونية، بل أكثر من هذا، هم تحالفوا معها في ضرب وتدمير سورية. في مقابل هذا، قدمت إسرائيل مشافيها لخدمة جرحاهم، كما غطت نارياً تقدمهم في درعا والقنيطرة. وكان التعاون العسكري بين الفاشية الإسلاموية، الممثلة «بجبهة النصرة» و«جيش الإسلام» و«داعش» قد لاقى تغطية أيديولوجية مذهبية: إسرائيل تقاتل إيران و«حزب الله» في سورية، وهم يقاتلون هذا العدو نفسه.

وقد قامت السياسة الإمبريالية الأمريكية، في تعاطيها مع الأزمة السورية والعربية، على الأساس المشترك بين الفاشية وإسرائيل، فذهبت إلى تحريك التفكير المذهبي والطائفي لطمس حقيقة الأحداث الجارية في سورية، والبلدان العربية. فالخطاب الذي يفسر الصراعات انطلاقاً من مبدأ الكفر والإيمان، أمر اعتادت عليه الرأسمالية تاريخياً. وقد كان كارل ماركس كشف عن هذا الدور في دراسته «الحرب الأهلية في فرنسا» عام ١٨٤٨، مبيناً كيف أن دور بروسيا المجرم تغطى بتدليس كبير تجسّد في اعتبار أن «للحرب التي قدرتها العناية الإلهية قصاصاً لفرنسا الكافرة الفاجرة بيد ألمانيا التقية القويمة الأخلاق». إلى ذلك، من الطبيعي أن تستثمر أميركا هذه الخبرة التضليلية معرفياً وسياسياً، وتقدم على خوض حروب في غير مكان باستخدام الفاشية الإسلاموية كأداة تتوفر في أيديولوجيتها مقولات الكفر والإيمان والتقوى والفجور.

أما الإعلام فهو السلاح الأخطر الذي تستخدمه أمريكا في نشر سياستها وخططها لتحقيق مصالحها. فقد جنّدت CNN، BBC world، العربية، الجزيرة، والأورينت...إلخ، لكي تنشر ثقافة الكراهية الطائفية والمذهبية. وقد قدمت جميع هذه المحطات الصراع الجاري على أنه حرب مذهبية بين أتباع المذاهب الإسلامية في الوطن العربي. وكانت قد بثت «الجزيرة» القناة القطرية، ومعروف أن مالكتها قطر هي محمية أمريكية خالصة، أخطر حلقة من «الاتجاه المعاكس» يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٣/٢٤، مكرسة للتحريض المذهبي وخصوصاً ضدَّ إيران. فقد تحدث أحد المحاورين، وهو ناطق باسم الفاشية الإسلاموية التكفيرية، مركزاً على أن الدولة السورية هي التي تدير حرباً مذهبية. وكانت لافتة هستيريا المحاور «خالد» عندما قال: «شبكم هيك شو إنتو ما بتشوفوا، ملك السعودية يستطيع بكلمة واحدة تحريك مليار وثلاثمئة مليون من الأكثرية... ضد ثلاثمئة مليون من الأقلية...». بهذا رغب أن يستنفر أتباع المذهبين كي يتحاربوا ويسحقوا بعضهم بعضاً. وقد شاطره فيصل قاسم الرأي عينه في الحلقة نفسها، فقام بدور تحريضي مذهبي مسعور ضد الدولة السورية وقيادتها. كانت الحلقة مليئة بالإسفاف والانحطاط الفكري والسموم الأيديولوجية الطائفية والمذهبية، ولا علاقة لها بالمصطلح الفلسفي أو السياسي الحديث.

هذا الخطاب، كما هو واضح، مغرض سياسياً، يجسّد المصلحة الإمبريالية الأمريكية، ومتهافت فكرياً، لأنه مستمد من الثقافة التقليدية؛ من العصبيات التي تعود إلى ما قبل الدولة الوطنية. وهي ثقافة مضادة للحداثة والعقلانية.

الخلاصة

أولاً، يتبيّن من التحليل أعلاه أن فرضية الدراسة تقترب كثيراً من الحقيقة الواقعية والمنطقية، أي أن هناك تحالف بين الإمبريالية والفاشية الإسلاموية والصهيونية لمفاقمة الأزمة السورية والعربية وأن هذا الثالوث يوظّف المذهبية والطائفية في عملية تدمير سورية والعراق وبقية البلدان التي عصف بها «الربيع العربي»، وهذا السلاح جزء مهم من آليات العمل للوصول إلى هدفه السياسي الجيو– استراتيجي، وهو إكمال السيطرة على العالم.

ثانياً، نجاح هذا المحور في تحطيم هذه البلدان العربية إلى حدّ كبير لا يعني أنه هزمها، فهي مازالت داخل صيرورة الصراع معه، وأن قطع الطريق عليه ما زال ممكناً فعلياً. ولعل ما يؤكد هذا، أن التراكم الثقافي والمعرفي اللذين تحصلا عن الأزمة الحالية في سورية وبعض البلدان العربية، يُظهران عجز وإفلاس خطاب الطائفية والمذهبية، وبالتالي تهافت أحد أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الإمبريالية وحلفاؤها لانتهاك القانون الدولي وخرق مواثيق هيئة الأمم المتحدة في ما يخص الأزمة.

ثالثاً، لعبت المعارضة الوطنية في الداخل السوري دوراً مهماً في إنتاج خطاب ثقافي وسياسي نقدي رصين في ما يخص الأزمة السورية؛ لأنه علمأني، مضاد للطائفية والمذهبية، كما أنه يقدم رؤية واقعية عن سبل حل الأزمة، ومن جهة ثالثة، يستند إلى مبادئ التعددية السياسية وتداولية السلطة وحرية الفكر والمعتقد وضرورة تثبيت التعددية القطبية في إدارة شؤون العالم. على ذلك، تقف المعارضة الوطنية الداخلية إلى جانب دول المحور المتحالف مع سورية في مقاومة الحلف الإمبريالي – الصهيوني – الفاشي الإسلاموي.

رابعاً، السعودية – النظام الأداتي في يد الإمبريالية الأمريكية – هي البؤرة الأعتى والأشرس والأخطر في تحريك الطائفية والمذهبية في العالم العربي، لتدميره. وما دعوتها الباكستان والسودان ومصر والأردن للتدخل في أحداث اليمن الراهنة، من منطلق مذهبي، إلا واحد من الأدلة الأخيرة الأسطع على دورها القذر في إشعال الحريق المذهبي في العالم الإسلامي.

خامساً، التقاء خطابات الثالوث: الإمبريالي والصهيوني والفاشي على استراتيجية القصوويّة في التعامل مع الإنسان والعالم، يقوم على الأساس الفلسفي لكل منها. فالإمبريالي يقوم على القطعيّة والإلغاء، لأنه يعتبر نفسه الغاية النهائية المطلقة للفكر الإنساني، ولهذا هو عاجز عن قبول مبدأ النسبية والتداولية على صعيد الفكر، كما يبرر لنفسه استخدام القوة العارية على صعيد السياسة، لذلك هو يقاتل «داعش» فقط لأهداف آنية ومصلحية، ومن دون أي تسويغ فكري حقيقي لتجاوز خطابها وإرهابها.

والخطاب الفاشي الإسلاموي، وبسبب مرجعيته الغيبية الإطلاقية المنزّهة عن الخطأ – كما يراها – يبيح لنفسه كل أنواع السلوكات والأفعال من التكفير والإرهاب إلى التحالف مع القوة التي تحقق مصلحته الآنية، وفي الوقت عينه هو جاهز لمحاربة حلفائه حين تقتضي مصلحته ذلك.

أما خطاب الصهيونية الذي ينطلق من تفكير أسطوري بائد، فهو غير قابل للتعيين إلا عبر المتخيّل الوهمي، ما يجعله يفلت من أية مواجهة فكرية أو منطقية. هو يتمركز على ذاته في تقرير أحقيّته المطلقة في كل ما يتفكره أو يفعله أتباعه. فعنده ممارسة الإرهاب، أو مناصرته الإرهاب ضد الإنسان والشعوب يصبح حقاً في سبيل المصلحة.

إلى ذلك يحق القول: هذه الخطابات الثلاثة معادية للحقانية والإنسان، ولهذا التقى معتنقوها على استخدام المذهبية والطائفية كوسيلة مفلسة معرفياً وقذرة سياسياً، ومدمرة للبلدان العربية، من أجل مصلحتهم المشتركة.

الفصل الرابع

جامعة الدول العربية وإشكالية

الأمن القومي العربي

انعقدت قمة الدول العربية في آذار الماضي في شرم الشيخ في مصر، ضمن ظروف من انهيار شبه كامل للعالم العربي: سورية ولبنان يحترقان في أتون الحرب الفاشية الأصولية التكفيرية، مصر تضربها حركة الإخوان المسلمين المتطرفة، العراق منهك في حربه مع الفاشية الداعشية، اليمن يأتيه الدمار من «عاصفة الحزم» السعودية ومن القاعدة، ليبيا التي تركها حلف «الناتو» الغربي حطاماً وما زالت القوى الفاشية الأصولية تتابع مسلسل التدمير والحرق فيها. في فلسطين المحتلة يستمر العدو الصهيوني، بعد أن دمّر بوحشية مريعة، في تهويد القدس وبناء المستوطنات (المستعمرات)، تونس لاتزال تعاني من الإرهاب الإسلامي المتطرف، الذي زاد احتداماً بعد انتهاء ما سمّي «الثورة». كل ذلك يجري الآن إلى جانب تعمق الهوة بصورة ساحقة بين الأثرياء والفقراء، وتردي الأوضاع الاقتصادية في ظل غياب معدّلات النمو، وتزايد نسبة البطالة بوتيرة سريعة، وتدهور مستوى المعيشة بشكل كبير، وانتشار الفقر وازدياد مساحته، وتدهور الأوضاع الصحية، وتوسّع ظاهرة الأمية، واستفحال ظاهرة الجهل وضمور الثقافة.

توافق الزعماء العرب على موضوعين رئيسين في هذه القمة:

١- حماية الأمن القومي العربي.

٢- إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل السريع ضد مهددات الأمن القومي العربي.

لعل مسوّغ التفكير في هذه القمة يأتي من الأسئلة الآتية المشروعة والضرورية فكرياً وعملانياً:

١- هل تسعى جامعة الدول العربية إلى وقف هذا الانهيار العربي، أم أن الدول العربية تعمل من خلال الجامعة على التنسيق في ما بينها للمحافظة على أنظمتها من خطر تفككها وانهيارها؟

٢- ما أسباب مستوى تنسيقها العالي مع الإمبريالية الأمريكية، هل هو من أجل ضمان مصلحة الشعوب العربية، أم هو ضعف الأنظمة العربية وفواتها التاريخي وفشلها أمام شعوبها واستحقاًقات مجتمعاتها، هو الذي يدفعها للخضوع للإمبريالية الأمريكية، وذلك انسجاماً مع قرارها بالرضوخ لمعادلة علاقات القوة التي تحكم العالم، من أجل كسب القوة الضامنة لحمايتها وتحقيق مصالحها؟

هذه الأسئلة ترتبط بفرضية الدراسة التي قوامها: هذه القمة الأخيرة لا تؤسس لأمن قومي عربي فعلي، بل تهدف إلى تشكيل جبهة جديدة من أنظمة عربية تضع الأمن القومي العربي في عهدة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، للاستقواء بها من أجل حماية نفسها عبر تطويع الشعوب العربية وتدجينها، وليس بهدف الدفاع عن مصالح هذه الشعوب.

الجامعة – النشأة والمهام

مع بداية رمي العالم آثار الحرب العامية الثانية عن كاهله، بدأت جهود دول عربية لم تكن تتمتَّع باستقلال كامل حينها، لتشكيل جامعة الدول العربية. واجتمعت اللجنة التحضيرية في ٢٥ أيلول ١٩٤٤ لصوغ المشروعات لهذا الهدف. وقامت الجامعة، بصورة أولية، بعد أن وقّع عدد من ممثلي وفود دول عربية على «بروتوكول الإسكندرية» في تشرين الأول ١٩٤٤. وقع مصطفى النحّاس باشا عن مصر، وسعد الله الجابري عن سورية، وعن العراق سعد الله الباجه جي، وتوفيق أبو الهدى باشا عن الأردن. وفي ٣ آذار ١٩٤٥، انتهت

اللجنة التحضيرية من إعداد مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وحرر الميثاق بصورته النهائية، ووقع عليه مجموعة من رؤساء حكومات دول عربية (سورية، مصر، السعودية، العراق، لبنان، الأردن، اليمن في ٢٢آذار ١٩٤٥)[١].

كان الاستعمار الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وإنكلترا، يسيطران على كل البلدان العربية وقت نشوء الجامعة، ولهذا كان من الحقيقي أن تكون عملية إنشائها خاضعة لتأثيرات ومصالح هذه الدول المستعمرة. إلى ذلك، من الضروري تقديم تكثيف تاريخي عن ظروف الدول العربية التي وقّعت الميثاق التأسيسي للجامعة العربية.

تميزت الحياة السياسية في **سورية** إبان الاحتلال الفرنسي بمحاباة الاحتلال في بعض اللحظات، وفي الغالب الأعم جرت مقاومته بروح وطنية عروبية، حيث قامت ضدّه ثورات عديدة في مختلف مناطق البلاد، كانت أهمها الثورة السورية الكبرى ١٩٢٧- ١٩٢٥ التي قادها ثوار سوريون معروفون. أفضى الكفاح الوطني إلى معاهدة ١٩٣٦ وإلى قيام حكم وطني، ولكن سرعان ما نقضت فرنسا المعاهدة[٢]. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعلن الجنرال كاترو ممثل «فرنسا الحرة» في عام ١٩٤١، استقلال سورية.

لم يتقبّل الاستعمار الفرنسي إجراءات الحكومة السورية التي جاءت عبر انتخابات رسمية جرت عام ١٩٤٣، وتمخّضت عن مجيء شكري القوتلي رئيساً، وسعد الله الجابري رئيساً للحكومة؛ فقامت فرنسا بقصف دمشق بالطائرات والبرلمان السوري بالمدافع الثقيلة في ٢٩ أيار ١٩٤٥، ذلك لأن سورية ولبنان رفضا المذكرة التي وجهها «المفوض السامي» الفرنسي، التي طالب فيها بالمحافظة على مطالب فرنسا، الاقتصادية، الثقافية والعسكرية، بما فيها السماح لها بقواعد بحرية وبرية وجوية[٣].

---

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٨-١٩٥٨، شركة بابل للنشر، نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٥ص٤٤.

(٢) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ط ١، دار النهار، بيروت، ٢١١ ص٥٦-٦٦.

(٣) وليد المعلم، تاريخ سورية، مرجع مذكور ص٣٧-٣٩.

في هذه الظروف شاركت سورية في تأسيس جامعة الدول العربية (تشرين الأول ١٩٤٤ توقيع بروتوكول الإسكندرية، و٢٢ آذار ١٩٤٥ توقيع الميثاق)، وقد كان شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وسعد الله الجابري رئيساً للوزراء.

وقع **العراق** تحت الاحتلال الإنكليزي في آذار ١٩١٧، وقامت الثورة العراقية ضدّه في ١٩٢٠، ولكنه تمكّن من قمع الثورة، وشكّل حكومة من العراقيين برئاسة نقيب الأشراف عبد الرحمن الكيلاني، وعيّن لكل وزير فيها مستشاراً بريطانياً. توّج الاستعمار الإنكليزي فيصل ابن الشريف حسين ملكاً على العراق ١٩٢١، وقد تمّ هذا تحت استفتاء شعبي شكلي، في حين بقيت السلطة الفعلية بيد الاحتلال الإنكليزي. بعد وفاة فيصل ١٩٣٣، وابنه غازي، تسلَّم الحكم الوصي على العرش عبد الإله، وتمّ تعيين نوري السعيد رئيساً للوزراء، وكان معروفاً بمناصرته للإنكليز. ونتيجة ظلم الاحتلال وفساد الطغمة الحاكمة المناصرة له، قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني، وبسبب تدخّل الأردن، الواقع أيضاً تحت الاحتلال الإنكليزي، إلى جانب عبد الإله، تمكّن الاحتلال من قمع ثورة الكيلاني[١]. وهكذا استمرت سيطرة الاحتلال على العراق حتى عام ١٩٥٤.

و**لبنان** كان تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الفرنسي، إلى درجة أن المفوض «السامي» لهذا الأخير، هو الذي أشرف على وضع الدستور اللبناني. وبموجب هذا الدستور تمّ إقرار التسمية الجديدة لدولة لبنان؛ فأصبحت «الجمهورية اللبنانية»، بدلاً عن اسمها الذي كان دولة لبنان الكبير، وذلك وفق القرار الذي أصدره الجنرال غورو في آب ١٩٢٠[٢]. وفي عام ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو مندوب فرنسا، استقلال سورية ولبنان. وبعد الانتخابات النيابية في لبنان ١٩٤٣، وفوز بشارة الخوري برئاسة الجمهورية، ورياض الصلح برئاسة الحكومة، أمر

---

(١) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، مرجع مذكور ص ٧٦.

(٢) من أجل التفاصيل، يمكن مراجعة؛ كتاب: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، مرجع مذكور نص٣٧-٣٨، وكتاب: وليد المعلم، تاريخ سورية، مرجع مذكور، ص ٢٢-٢٦.

المفوض السامي «هيلو» باعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، وحل المجلس النيابي، للجمهورية. ولم يتوقّف كفاح اللبنانيين من أجل الاستقلال الحقيقي، إلى أن أصدر مجلس الأمن قراراً بجلاء القوات الفرنسية عن لبنان. وحصل الانسحاب في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦.

أما **الأردن**، فقد أشرف الاستعمار الإنكليزي على تأسيس إمارته منذ البداية. استدعى الوزير البريطاني تشرشل الأمير عبدالله ١٩٢١، كي يحدد له مطالب إنكلترا، ومنها: عدم الوقوف ضد الفرنسيين في سورية، وعدم القيام بأية أنشطة مناهضة لليهود في فلسطين. وهذا يعني السيطرة الكاملة للمحتل الإنكليزي على الأردن. في هذا السياق فرضت إنكلترا على الأردن توقيع معاهدة ١٩٤٦، التي تحولت بموجبها الإمارة إلى مملكة. وظل بعد ذاك الضابط الإنكليزي غلوب باشا قائداً للجيش الأردني حتى عام ١٩٥٦.

وفي ما يخصّ **فلسطين**؛ فقد أطلق المحتل الإنكليزي وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ الذي وعد فيه بمنح «اليهود وطناً قومياً» على أرض فلسطين، وقد جاء هذا الموقف العدواني الاستعماري الغربي- الصهيوني بناء على مؤامرة سايكس- بيكو، في ١٦أيار ١٩١٦.

لم يرضخ الفلسطينيون؛ فقاموا بثورات مستمرة للدفاع عن أنفسهم وأرضهم، وكانت أهمها الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦، ولكن، آلت الخطط الغربية الإمبريالية إلى احتلال الصهاينة لفلسطين عام ١٩٤٨. واللافت أن هذا الاحتلال وقع بعد ثلاثة أعوام من قيام جامعة الدول العربية، وأمام نظرها، دون أن تبذل أي جهد حقيقي في سبيل تحريرها.

تميز الصراع على **مصر**، بين الدول الاستعمارية (الدولة العثمانية، إنكلترا، فرنسا) منذ نهاية القرن الثامن عشر، بحملات عسكرية وحروب وصراعات؛ وقد أفضى ضعف النفوذ السياسي العثماني في مصر، إلى إعادة احتلال مصر من قبل الإنكليز ١٨٨٢. وبعد أن اتخذ الإنكليز قراراً في عام

١٩٢٢، بإنهاء التحكّم بمصر، وإثر فشل اتفاقية ١٩٣٦، التي لم تضمن استقلالاً فعلياً لمصر، عمل الإنكليز خلال الحرب العالمية الثانية لتقوية مواقعهم وإمكاناتهم الاقتصادية والسياسية، على حساب الشعب المصري. وبالنتيجة، استمر هذا الاحتلال حتى ثورة يوليو ١٩٥٢.

والسؤال الآن: توقيع مصر لميثاق جامعة الدول العربية، وهي تحت الاحتلال الأجنبي، ألا يلغي فعلياً أية استقلالية للجامعة ولقرارها السياسي؟

وفي **السعودية،** شكّل عبد العزيز آل سعود المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، بعد توحيد نجد وعسير في مملكة واحدة تحت سلطانه. وقد عرفت تلك المناطق، قبل ذلك صراعات كبيرة من أجل السيطرة والملك، بين الوهّابيين، وآل رشيد، والأدارسة، والزيديين. وقد كان آل سعود خاضعين للإنكليز، وآل الرشيد كانوا تحت النفوذ العثماني، في بداية الأمر.

بعد استقرار شؤون الحكم لآل سعود، وطّد الملك عبد العزيز علاقته مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن حينه كانت المملكة تقدم الخدمات التي تصبّ في المصلحة الجيو- استراتيجية للغرب. في سياق هذه الظروف اشتركت السعودية في جامعة الدول العربية ووقعت ميثاقها عام ١٩٤٥.

في **اليمن،** لم تكن الظروف السياسية حين وقّعت على ميثاق الجامعة، بأفضل من أحوال الكيانات العربية الأخرى. فقد كان هذا البلد خاضعاً للاحتلال العثماني حتى جلائه عنه إثر معاهدة موندروس ١٩١٨، التي تقضي بجلاء جميع الأتراك عن جميع بلاد العرب. وظل الوضع بين الاستعمار الإنكليزي وبين الإمام يحيى في حالة توتر دائم، حتى بعد توقيع اتفاق عام ١٩٣٤، الذي بموجبه وافق الإمام يحيى على شروط مجحفة بحق اليمن، من أهمها: بقاء عدن أربعين عاماً بعد تحت الحماية البريطانية. وربّ سؤال يفرض نفسه هنا: هل يمكن لموقف اليمن أن يكون مستقلاً وسيادياً في ما يخص إنشاء الجامعة العربية؟

النظر في الوقائع والأحداث التاريخية التي قامت في إطارها جامعة الدول العربية لا يكتمل، إذا أراد الفكر أن لا يكون تجريبياً فجّاً، من دون النظرة النقدية في تاريخية هذا الحدث.

أولاً، سياسياً

لم تكن نشأة الجامعة في منتصف الأربعينيات (١٩٤٥) من القرن العشرين، منفصلة عن أوضاع العالم العربي في بدايات هذا القرن، الذي أخذ يشهد بداية رحيل الاستعمار العثماني، كما يشهد إرهاصات تشكّل الدول العربية المستقلة، في إطار ظروف معقّدة من الصراع، ومنذ بداية القرن، بين الكيانات العربية من جانب وقطبي الاستعمار الأوروبي والعثماني، من جانب آخر. وقد ألقى كثير من الباحثين العرب الضوء على السياق التاريخي والشروط السياسية والثقافية التي حكمت تلك الأوضاع، ومنهم الباحث المعروف وجيه كوثراني. ذهب هذا الأخير إلى أن الصراع السياسي بين هذين القطبين استخدم الخطاب الديني وعواطف الناس المستقطبة حوله، «لذلك ما إن دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا وانطلقت دعوة «الجهاد» من الجانب التركي- الألماني في أنحاء العالم الإسلامي تستنفر المسلمين للدفاع عن «الخلافة والإسلام» في وجه «الكفّار» حتى كان الحلفاء بدورهم يستخدمون الأسلحة نفسها في التصدّي لهذه الدعوة»[١].

لعله من الحقيقي القول: استثمار الخطاب الديني من قبل الغرب في التلاعب السياسي بالكيانات العربية لا يدل فقط على براغماتية الغرب، بل يعكس أيضاً المستوى السياسي العربي. وقد برز في هذا السياق اتجاهان لحلّ التناقضات في الكيانات العربية: اتجاه «الاحتلاليين»، أي دعاة الاحتلال حسب تسمية رشيد

(١) وجيه كوثراني «مشروع الدولة في مطالع القرن العشرين: بين التعبير المحلّي والتوظيف الغربي»، مجلة الفكر العربي، العدد٢٢، ١٩٨١. ص٤٨٥-٥٠٣ ص٤٩٠.

رضا، مثل ندرة مطران الذي يلتقي مع أطروحات جورج سمنة وشكري غانم من اللجنة المركزية السورية، الذين يدعون إلى الاحتلال الفرنسي(١)، والاتجاه الثاني، يتفق معهم في «حقل الطرح نفسه؛ فأصحاب المقتطف، والمقطّم وجريدة القاهرة... يرون الخلاص «القومي» نفسه عبر مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية»(٢).

إلى ذلك، اتجاه الاعتماد على الغرب في تحقيق الكيانات السياسية العربية يظهر بوضوح شديد في عملية إنشاء جامعة الدول العربية. لهذا من المنطقي أن يكون قد «أعرب ملك الأردن عن انزعاجه لكون إنكلترا لا تعمل من أجل مشروع «سورية الكبرى» الذي هو في مصلحتها»، ولماذا «لا تأمر غلوب باشا بالزحف إلى سورية لتحقيق هذا الحلم في أيام معدودة»(٣).

الغرب الرأسمالي الاستعماري كان دائماً يدرس ويراقب الأوضاع في المنطقة العربية، من أجل التدخّل وتجديد التدخّل في تلك الأوضاع سعياً وراء مصالحه الاقتصادية والجيوبوليتيكية. يقول خالد العظم، بهذا الخصوص، في مذكّراته: «شجّع آيدن وزير خارجية بريطانيا النحّاس باشا رئيس وزراء مصر لعقد سلسلة من الاجتماعات مع الحكومات العربية للاطلاع على آرائها بشأن الوحدة العربية»(٤). وكان من نتائج المباحثات التي أجراها الحكّام الغربيون مع الحكّام العرب عام ١٩٤٥، أن «اجتمع الملك فاروق والملك عبد العزيز والرئيس القوتلي لبحث الأمور المتعلّقة بشؤون الوحدة العربية فحصلوا على تأييد «تشرشل» لإنشاء جامعة الدول العربية»(٥).

---

(١) بالمناسبة؛ هذا يذكّر – وبعد مرور مئة سنة على هذا الموقف– بأطروحات ومواقف الناطقين باسم ما يسمى «الثورة السورية» الآن، وعديد من زملائهم الذين يدعون للتحالف مع العدو الصهيوني.

(٢) وجيه كوثراني، «مشروع الدولة...»، مرجع مذكور، ص ٤٩٥.

(٣) وليد المعلم، سورية ١٩١٨– ١٩٥٨، مرجع مذكور، ص٥٨.

(٤) مذكرات خالد العظم، الجزء الثالث، ص٦١، جاء المقبوس في: وليد المعلم، المرجع السابق، ص٤٢.

(٥) المرجع السابق، ص٤٧.

اتخذت السياسة الغربية بالتعاون مع أنظمة الحكم العربية، حينذاك، عدداً من الإجراءات والاحتياطات، لإبقاء الشعوب العربية تحت سيطرتها؛ فهي تارة تمنع توحيدهم، وتارة أخرى تعمل على تجميعهم تحت إمرتها؛ فعندما خشيت إمكان اكتسابهم قوة واستقلالية إذا ما تجمّعوا في إطار الجامعة، عرقلت هذا المسعى، لذا عملوا على مشاريع وإنشاء محاور ضد قيام الجامعة، مثل مشروع «سورية الكبرى» الذي اتفق الغرب وملك الأردن عبد الله على العمل من أجله (أي توحيد سورية ولبنان والأردن)، وكذلك طرحوا عام ١٩٤٣ مشروع «الهلال الخصيب» بالتنسيق مع نوري السعيد؛ رئيس الوزراء العراقي، والوزير البريطاني ريتشارد كاسي، وتارة شجعوا على تشكيل الجامعة، كما تمت الإشارة أعلاه.

إلى ذلك، تبين الملامح الرئيسة للظروف التاريخية والوقائع السياسية، أن نشأة الجامعة العربية ارتبطت بالمشروع الغربي الرأسمالي، وأن الهدف منها هو تجميع الأنظمة العربية وحكوماتها وليس توحيد الشعوب العربية، وهذا من أجل:

١- تحقيق درجة أعلى من التحكّم بالحكومات العربية وشعوبها عبر إبقائها مجمّعة في قبضتها، كحكومات ضعيفة تمتلك جيوشاً ضعيفة، وعاجزة عن حماية المشاريع الوطنية.

٢- استبعاد الشعوب العربية عن إمكان الانخراط في مشروع حقيقي للوحدة العربية، لقطع الطريق أمام تشكّل دولة عربية موحدة مستقلة، أو حتى دول عربية وطنية مستقلة وذات سيادة. وفي هذا كله تتحقق واحدة من المصالح الرئيسة للغرب الإمبريالي.

ثانياً، اقتصادياً- اجتماعياً

وفي ما يخصّ الأوضاع الاقتصادية للعالم العربي التي قامت الجامعة في إطارها، فقد كانت ضعيفة وهشّة تجسّم الحالة التي خلفتها الدول الاستعمارية الإمبريالية في هذه المنطقة. كانت العلاقات الإنتاجية الزراعية الإقطاعية تنتظم

الاقتصاد حينها، بصورة أساسية، حيث كانت طبقة من الملاكين الكبار تسكن عموماً في المدن، وتعيش حياة ميسورة، على العكس من الفلاحين الذين عاشوا في الأرياف والقرى، في بيوت طينية وزرائب مع حيواناتهم، في حالة من الفقر الشديد والعوز والأمية.

وفي تلك الفترة، أيضاً، بدأت تتبلور طبقة من البورجوازية المحلية، على خلفية النشاط التجاري الصغير، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من التجار الأثرياء، الذين ركّزوا في أيديهم حركة الاستيراد والتصدير، وكونوا ثرواتهم الضعيفة وحولوها إلى قطع أجنبي من خلال علاقاتهم بأقطاب الحكومة والمسؤولين فيها. في هذه الأثناء بدأ يتوجه جزء من رأس المال إلى الاستثمار في الصناعة، ما شكل طبقة ضعيفة وقليلة التأثير من البورجوازية الصناعية الوطنية. كل ذلك جعل مفاصل العملية الاقتصادية تتم في إطار الارتباط بالاقتصاد الغربي والتبعية التامّة له.

وبالنسبة للدول الخليجية، فقد كانت هناك خصوصية لاقتصادها، تمّيزت بها عن الدول في المشرق العربي، حيث بدأت تتكون طبقة الأثرياء على خلفية نمط من العلاقات الإقطاعية ذات الصبغة البدوية. وقد كوّنت ثروتها عن طريق الاقتصاد الريعي الذي بدأ يرتكز على ما حققه النفط المستخرج من الأرض، ما جعل عين الغرب عليه من حينه. وكان هناك شرط آخر سمح بظهور الطبقة الثرية، ويتمثّل في الثروة التي راكمها شيوخ القبائل من الاقتصاد الزراعي الرعوي القائم على تربية قطعان الماشية والرعي.

وإذاً، كانت الطبقة الرأسمالية المتخلفة في الكيانات العربية منذ بداياتها على علاقة عضوية بالرأسمال الغربي، ما جعلها تابعة له. من هنا، تكونت الطبقة البورجوازية الكومبرادورية التي كان من مصلحتها أن تحافظ على بنية الاقتصاد التابع، الأمر الذي هيأ الأساس لحلول ما اصطُلِح على تسميته «الاستعمار الجديد» الذي جاء بديلاً عن الاستعمار التقليدي.

وقد تميزت الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية العربية، آنذاك بالبيروقراطية والمحسوبية أو الرشوة والفساد، كل ذلك لغياب الأسس الاقتصادية الإنتاجية المتطورة؛ أي لعدم وجود بنية صناعية قوية وزراعية مستقرة ومدعومة من الدولة، وأيضاً لغياب القانون والحريات العامة، والثقافة المنفتحة.

وسورية، بدورها، من البلدان التي عانت من سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، إبان سيطرة الاستعمار. وقد وصف خالد العظم[١]، وهو أحد رجالات الدولة آنذاك، في مذكراته تلك الأوضاع بقوله كانت المطامح المالية وحب الثراء يملآن الصدور، بدأ أكثر التجار يحاصرون الموظفين كما يحاصر الشيطان فريسته ولغطت الألسن بفضائح وزارة الإعاشة (التموين) وما يجري فيها من مساومات للحصول على القطع النادر ورخص الاستيراد وتعهدات الدولة حتى انحطت في نظر الناس مكانة الحكام وأصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهماً يتراشقها النواب والوزراء جزافاً، كانت لجان التحقيق تحقق وتطوي تقاريرها، كان النواب يهاجمون الوزارة تلو الوزارة فتتبدل الوجوه وقلما تتبدل الخطوط[٢].

ومهَّد الاستعماران الفرنسي والإنكليزي لهذا التدهور الاقتصادي والفساد الإداري والحياتي في جميع البلدان العربية الواقعة تحت احتلاله، من أجل ربط الناس به والتحكم بهم. يقول المؤرخ المعروف كمال ديب، في كتابه العمدة: «يتفق المؤرخون على أن الفترة الانتدابية الفرنسية على سورية كانت كارثة اقتصادية»[٣]، وقد كانت أهم ملامح عبث فرنسا بالاقتصاد السوري، أنها ربطته بالمصالح الخاصة للاقتصاد الفرنسي، حيث «أصبح اقتصاد سورية مسخاً تبعياً فلم تبنِ فرنسا بنية تحتية حديثة»[٤].

---

(١) خالد العظم؛ رئيس الوزراء، عينه الجنرال بيتان الذي ألّف حكومة «فيشي» الموالية للألمان، بعد أن سقطت باريس تحت السيطرة النازية في الحرب العالمية الثانية.

(٢) مذكّرات خالد العظم، الجزء الثاني، ص ١٨٠–١٨١، جاء في كتاب وليد المعلم، سورية ١٩١٨– ١٩٥٨، ص٦١.

(٣) كمال ديب تاريخ سورية المعاصر، مرجع مذكور، ص ٦٦.

(٤) المرجع عينه، ص٦٧

ثالثاً، ثقافياً

بقي الخطاب الثقافي العربي في حالة من الاتصالية التاريخية التي لم تَخبَرْ قطائع معرفية فعلية، لذلك بقيت السيطرة للخطاب الذي يقوم على مسلمات التفكير الغيبي اللاواقعي. ولم يتمكن خطاب الحداثة من الانبناء والانتشار في الذهنية الاجتماعية على نحو حقيقي، ما جعل نظام المعرفة والعقل الجمعي الناتج عنه، عاجزاً عن خلق إرادة ثقافية، وإرادة سياسية، من شأنهما أن يؤديا إلى اجتماع الشعوب على القضايا التي تهمها وتحقق مصالحها الحياتية وأهدافها الكينونيّة.

إلى ذلك، كانت هناك ثلاثة اتجاهات تتنازع الخطاب الثقافي العربي، درسها بمستويات ومنطلقات مختلفة، كثير من المثقفين والباحثين العرب(١)، وهي: القدريّة أو الجبريّة، ورمزها الأهم: جهم بن صفوان ومن ورائه جماعة الأزارقة. وهي ترى أن الإنسان ليس مخيراً، بل هو مجبرٌ في سلوكه وفق المشيئة الإلهية. وقد لاءمت هذه الرؤية المصلحة السياسية للدولة الأموية، لذلك اعتمدتها، لأنها تبرر سيطرتها بالقوة على الدولة والمجتمع. والاتجاه الثاني مثل رؤية المعتزلة. وهؤلاء أشادوا بقيمة العقل ودوره في تحديد مسؤولية الإنسان في اختياره. ولكن سرعان ما تم القضاء على هذا الاتجاه لسبب معرفي يتعلق بعدم قدرته، آنذاك، على التأسيس الفعلي الناجز لأهمية العقل في الفعل والمعرفة الإنسانيين، ولسبب اجتماعي يتمثل بعجزه عن مواجهة القوى الرافضة لاتجاه المعتزلة آنذاك. أما الاتجاه الثالث، فهو الذي جاءت به الأشعرية، وهو يقول بالوسطية، إذ إنه يحاول أن يوفّق، بصورة تلفيقيّة، من الناحية المعرفية، بين الجبرية والحرية، أو بين الدين والعقل.

---

(١) منهم حسين مروة؛ في كتابه: النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، ومحمود أمين العالم؛ في كتابه: الوعي والوعي الزائف، ودراسته «محددات الحرية في الفكر العربي المعاصر»، والطيب تيزيني؛ في كتابه: من التراث إلى الثورة، ومحمد عابد الجابري؛ في كتابه: نقد العقل العربي، وعبدالله العروي، وعلي أومليل، وعبد الإله بلقزيز، وكمال عبد اللطيف، وغيرهم كثر.

ولكن في مرحلة النهضة، لم يتأتَّ للخطاب العربي، منذ القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، أن ينتج قطيعة أبستيمولوجية (معرفية) مع الخطاب الغيبي، رغم بعض الإرهاصات العلمية كما نشاهد على سبيل المثال عند شبلي شميل وفرح أنطون. وبقي خطاب رواد النهضة العربية، من رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي...إلخ، مركّباً تلفيقياً من العناصر المتباينة معرفياً في ما بينها؛ أي الديني إلى جانب العلمي التجريبي، أو الجدلي إلى جانب الوضعي، أو الأداتي إلى جانب الكينوني.

في إطار هذا التشوش والاختلاط الفكري نشأت جامعة الدول العربية، الأمر الذي أعطى خطابها مساحة وافرة من إمكان العبث والتلفيق على مستوى الفاعلية السياسية والمشاريع الوطنية والقومية المتناقضة شكلاً والفارغة مضموناً.

الجامعة العربية والخطاب المسخ

هذه المعطيات الثقافية، هي التي أفسحت المجال لتشكل الخطاب المسخ الذي يهيمن الآن على جامعة الدول العربية؛ هو وليد تلاقح قسري بين الخطاب الإمبريالي الأمريكي النيوليبرالي والخطاب الديني الإسلامي بنسخته الخليجية البدوية، وخصوصاً الوهابية المتطرفة والإقصائية المستمدّه جينالوجياً- معرفياً من الجبرية الجهمية التي تتبنّاها وترعاها المملكة العربية السعودية. وما كان لهذا الوليد المشوّه الذي فرض ثقله على الاجتماعيّ والثقافيّ أن يكون لولا أنّ حالةً تدميرية ولدته، سُميّت «ربيعاً عربياً»؛ فتك بأقوى دول العالم العربي.

أما التقصّي النقديّ لهذا الخطاب المسخ، الذي تقوم السعودية في ظله، بضرب المشروع العربي وتدميره، كما تدمير المشروع الوطني التحرري، فيوصل إلى كشف تهافته معرفياً وسياسياً. فمن الناحية الأولى، لا يمكن بنيوياً جمع نظام المعرفة الغيبي القروسطي مع نظام المعرفة المعاصر. بعبارة أخرى لا يمكن الدمج الإرادوي الذاتي بين الفضاء الثقافي التقليدي المفوّت تاريخياً

والفضاء الثقافي الحداثي أو المعاصر؛ لأن الأول جبري يلغي إرادة الإنسان واختياره، في حين أن الثاني يؤكد على إرادة الفرد الاستهلاكي. أما من الناحية السياسية، فتهافته يأتي من تضاده مع مصلحة الشعوب العربية؛ فهو يعوق بناء الدولة الحديثة، ويمنع نظام الحياة الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وسيادة القانون.

إلى ذلك، يُفهم دور جامعة الدول العربية في دعم القوى التكفيرية الإرهابية، لأن السعودية التي تقبض على الجامعة، تعمل على تدمير «الدعوة العلمانية» بصورة كاملة، رغم أن الأخيرة عانت سابقاً الكثير من الإخفاقات. فقد أخفقت سياسياً، كما يذهب عبد الإله بلقزيز، «لأنها لم تكن نتيجة لتطور مجتمعي ذاتي داخلي، بقدر ما كانت حصيلة للسيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية والثقافية على المنطقة العربية»(١)، كما أنها «أخفقت فكرياً لأنها ليست تعبيراً عن تحول ذاتي في الجسم الثقافي العربي يتحلل بموجبه الموروث الثقافي ويتخلّى أن يصبح نظاماً للمعرفة والفكر في المجتمع»(٢).

على خلفية هذه الهشاشة الثقافية، جاء الخطاب المشوّه المسخ كي يوجه قوته الطاغية العمياء إلى تقتيل الفكرة العروبية، لأنها تنضوي على طاقة لجهة العلمانية والتحرر من الاستعمار الإمبريالي. وقد أضحت الآن هذه الفكرة ضعيفة بعد أن عرفت شيئاً من التبلور الجزئي إثر التحرر من الاستعمار العثماني(٣)، وإبان الكفاح التحرري ضد الاستعمار الفرنسي والإنكليزي في المشرق العربي، لأنه بالأصل لم يقم مشروعٌ فكري – سياسي مؤسّس نظرياً

---

(١) عبد الإله بلقزيز «في نشوء وإخفاق الدعوة العلمانية في العالم العربي»، مجلة الوحدة العربية، العدد٢٦/٢٧، ١٩٨٦ ص٧٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) خيرية قاسم، النشاط السياسي والأحزاب السياسية في سورية١٩١٨-١٩٢٠، مجلة الفكر العربي، العدد٢٢، ١٩٨١. ص٥٠٥

وفلسفياً، بقاعدة ممتدة في الذهنية العربية. لذلك لم يتكون فضاء ثقافي في فترة التحرر من الاستعمار العثماني والفرنسي والبريطاني، يسمح بتجذّر حرية الفكر والهوية القومية البعيدة عن الشوفينية، والمتحررة من الطائفية والمذهبية. وقد قال لورانس في «أعمدة الحكمة السبعة»، كما تذكر الباحثة خيرية قاسم، «كانت فكرة الولاء للمجموعة أو الطائفة أو المنطقة أقوى من الفكرة القومية»(١).

بالحصيلة، قامت جامعة الدول العربية في إطار ظروف ضعيفة متناقضة: الاقتصاد في الكيانات العربية آنذاك كان ضعيفاً وتابعاً للنظام الرأسمالي العالمي. والثقافة على حالة من التشوش والاختلاط بحيث غاب المشروع الوطني لكل كيان وللعرب عموماً. والاجتماع يقوم على العلاقات والولاءات التقليدية والعصبيات الدينية الماقبل وطنية. والسياسة تجسّمت في أنظمة حكم ديكتاتورية فاسدة وتابعة للغرب الإمبريالي ونفوذه الجيو- سياسي.

أهداف الجامعة

تفيد القراءة النقدية في ميثاق الجامعة العربية الذي يتألف من عشرين مادة وثلاثين ملحقاً له، أن هناك هدفين رئيسين لها، الأول: حماية النظم العربية من خلال مؤازرة بعضها لبعض، كما تنصّ المادة (٢) التي تشدد على «... توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية... كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة...». وهناك إلى جانب التعاون، دفع العدوان؛ حيث نصت المادة (٦)، بأن مجلس الجامعة يقرر «... التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء». ومن الواضح أن هذه المؤازرة تحمل وجهين، أولاً: هي لا تنطلق من مصلحة الشعوب العربية، ثانياً: هي تخدم مصلحة النظم العربية، لأنها تحميها من التغيير أو السقوط. وهذا يمكن أن يتم إذا ما استفادت الأنظمة العربية من

---

(١) المرجع عينه، ص ٥٠٥

دعم الغرب لها، من خلال عقد اتفاقات منفردة بين كل دولة عربية والدول الأجنبية الغربية، وبعيداً عن أخذها بالاعتبار إرادات الشعوب العربية ومصالحها، كما تنص المادة (٩) من الميثاق.

ولكن ما يظهر بوضوح، أنه لا توجد مادة واحدة من المواد العشرين في الميثاق تشير من قريب أو بعيد إلى التزام الجامعة بحماية حقوق الشعب أو الأفراد سواء أكانت في ما يخص الحياة والحرية أم الصحة والعمل... إلخ.

آلية اتخاذ القرار

تتخذ الجامعة العربية قراراتها، كما هو مفترض، استناداً إلى ميثاقها الذي وضعته، ولكن الذي حدث كما أفادت التجربة التاريخية، أن هناك سبيلين اعتمدتهما للتنصّل من الالتزام بالميثاق: خرقه صراحة أو الالتفاف عليه.

وقد خرقته صراحة في الحالة الليبية والحالة السورية والحالة اليمنية، في سياق التعامل مع الأزمة التي سُميت «الربيع العربي»؛ فقد اتخذت قراراً بتجميد عضوية ليبيا في 22 شباط فبراير «احتجاجاً على العنف الذي كان يمارسه نظام القذافي ضد المعارضين»، وتمّ استبدال العلم الليبي الأخضر بالعلم الذي يمثل المجلس الوطني الانتقالي، ودعا وزراء الخارجية العرب إلى «تمكين ممثل المجلس الوطني الانتقالي من شغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة ومنظماتها وأجهزتها» باعتباره ممثلاً للشعب الليبي، وشرعنت الجامعة عدوان «النيتو» العسكري على هذا البلد العربي.

وقد تمّ تعليق عضوية سورية في الجامعة في ٢٠١١/١١/٢١وصدر قرار العقوبات بحق سورية بعد نصف شهر من قرار تعليق العضوية. وبعد ذلك ذهبت الجامعة بالملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٢/١/٣١، من أجل استخدام الأخير للتدخل في الأزمة السورية. وقد اعترفت الجامعة بالمجلس الوطني «ممثلاً وحيداً للشعب السوري»!....

وبما يخص الأزمة اليمنية؛ فقد اعترفت الجامعة برئيس اليمن المنتهية ولايته وطاقمه، والذي جاء استناداً للمبادرة الخليجية، في حين رفضت الاعتراف بوجود القوى الأخرى التي يعترف بها أطراف «اتفاق السلم والشراكة» التي أسهمت في إنجازه، وكذلك القوى التي توصّلت إلى «مخرجات الحوار الوطني»، كما يعترف بها، أيضاً ممثل هيئة الأمم المتحدة، جمال بن عمر.

القراءة في موقف الجامعة من الأزمات السورية والليبية واليمنية تبيّن آلية اتخاذ القرار في هذه المنظمة:

١- القرار جرّم مسبقاً نظامي الحكم في ليبيا وسورية، كما جرّم وأقصى القوى والأحزاب اليمنية الأساسية الفاعلة في اليمن، لكي يكسر قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار لأن المادة «7« تنص على أن «ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تُنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية». وهذا اعتراف صريح بالقرار السياسي السيادي لكل دولة عربية في تنفيذ قرارات الجامعة.

٢- تعمّد القرار عدم مراعاة النظام الأساسي لكل من دول ليبيا وسورية واليمن.

٣- لا يحق للجامعة تجميد عضوية كل من البلدان المذكورة؛ في الوقت الذي لا توجد فيه خصومة بين كل بلد منها وأي بلد عربي آخر، كما تفيد المادة «٥».

٤- المخالفة المباشرة الأخرى الأكثر استهتاراً بميثاق الجامعة، هي ممارسة الجامعة العربية دوراً في تغيير أنظمة الحكم في هذه البلدان الثلاثة. من هنا جاءت مباركتها لقصف حلف «النيتو» لليبيا ودعوتها للتدخّل الغربي في سورية، ولإقامة المناطق الآمنة فيها، وكذلك مباركتها لـ«عاصفة الحزم» التي تدمر اليمن، وكذلك دعوتها لمتابعة مثيلتها في سورية، وفي كل هذا ما يناقض المادة «8» من

الميثاق؛ حيث تقرر ضرورة أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد أن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

٥- وافقت الجامعة على استخدام القوة في النزاعات الموجودة في البلدان المذكورة (هذا بغض النظر عن حقيقة أن الدول العربية الفاعلة في الجامعة هي التي أسهمت في خلق المشكلات والنزاعات في هذه البلدان)، في الوقت الذي تنص فيه المادّة «٥» على أنه «لا يجوز فضّ النزاعات بالقوة...»، وهذا خرق سافر للميثاق.

٦- خرقت الجامعة ميثاقها عندما منعت حكومتي ليبيا وسورية من حضور الاجتماعات والمناقشات والمداولات، لأن المنع يكون هناك «نزاع بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة»، كما تنصّ المادّة «٥»، والذي حدث في هذين البلدين هو أزمة داخلية، وليس نزاعاً بين دول عربية.

إلى ذلك، من الحقيقي القول: الميثاق برمته وآلية اتخاذ القرار في الجامعة العربية موجّهان لتكريس هيمنة النظام العربي البورجوازي الكومبرادوري، والريع الخليجي الرأسمالي القائم على الطغيان والاستبداد.

قمة شرم الشيخ والأمن القومي العربي

وبالعودة إلى قمة جامعة الدول العربية في شرم الشيخ، بعد رحلة التفكير المكثّف في تاريخ نشأتها، وظروفها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وميثاقها وطبيعته وأهدافه، من الضروري القراءة في القوى والأدوات والأهداف التي نظّمت وانتظمت هذه القمة الأخيرة.

أولاً- القوى / الدول

أصبحت الآن مؤسسة جامعة الدول العربية، نتيجة الظروف المشار إليها أعلاه، خاضعة تماماً للدول الأغنى فيها، وصارت خريطة توزع القوى فيها كالآتي:

١- الدول المتحكمة بالجامعة ثلاث: السعودية تليها قطر ثم الإمارات.

٢- الدول الخاضعة بحكم الأمر الواقع، بسبب الجغرافياً والقوة المالية، اثنتان: الكويت والبحرين.

٣- الدول الملحقة بالدول المتحكّمة، خمس: الأردن، السودان، المغرب، تونس، ومصر.

٤- الدول التي لا تقيم لها الجامعة وزناً أو تأثيراً، هي أربع: موريتانيا، جزر القمر، الصومال وجيبوتي.

٥- الدول الرافضة، بنسب متفاوتة، لاستراتيجية الغرب التي تُمرّر عبر الدول الخليجية المسيطرة، هي ثلاث: الجزائر، لبنان وسلطنة عمان.

٦- الدول التي دمّرها الغرب بالتنسيق والتعاون مع الدول المسيطرة على الجامعة، وعبر أداتهما الفاشية الأصولية التكفيرية، هي: سورية، العراق، ليبيا واليمن.

إلى ذلك، أدى تدمير الدول الأساسية الأربع الفاعلة في الجامعة، إضافة إلى مصر التي تعطلت فاعليتها بحكم التحاقها بالدول الخليجية، إلى سيطرة السعودية وقطر والإمارات على الجامعة العربية، وبمشاركة أمريكية وأوروبية.

ثانياً- الأدوات وأشكال التدمير

التحالف الثلاثي؛ الإمبريالي الأمريكي، الصهيوني والفاشي الأصولي، هو الذي يشكّل القوى/ الأدوات التي وقعت في قبضتها قمة شرم الشيخ في المرحلة الحالية للجامعة العربية. وبعد أن استطاع هذا الثالوث أن يحدث كارثة في الدول العربية المذكورة أعلاه، على مدى السنوات الأربع ونيّف من كارثة «الربيع العربي»، بدأ الآن يعتمد آليات جديدة أوكَلَها إلى الجامعة، من أجل خدمة مشروعه، وهي:

١- استخدمت الجامعة، وبدعم وتغطية أمريكية، مجلس الأمن لاستصدار قرارات العقوبات والحصارات وتشريع التدخلات في شؤون تلك الدول بأساليب مختلفة (حالة اليمن وسورية وليبيا). وهذا يحدث بالتساوق مع استخدام القوة

العسكرية من خارج مجلس الأمن، ووفق مقتضى الحال، والسعودية جاهزة لتغطية الكلفة المالية، كما هي نفسها جاهزة للقيام بالغارات العسكرية، كما يحدث مع اليمن الآن.

٢- التفسير الإرادوي الذاتي لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، وفق الهوى الذي يحقق المصلحة السعودية، القطرية والإماراتية، والخروج الفظ والمباشر عن مبدأ الحقاَنيّة يشكلان آلية جديدة خطيرة في شرعنة التدمير والسيطرة على الدول العربية، وخصوصاً «المارقة» منها. وقد كان هذا سلوكها عندما دمرت،عملياً، عضوية ليبيا وسورية واليمن في الجامعة، والآن قمة شرم الشيخ تتابع المسار عينه.

إلى ذلك، ينطوي دور قمة شرم الشيخ الأخيرة على مخالفة أكثر صراحة وفجاجة لميثاق الجامعة، كما كان عليه الأمر عندما دمرت السعودية وأمريكا وإسرائيل ليبيا في ظل جامعة الدول العربية

٣- اعتمدت قمة شرم الشيخ المذكورة الخطة السعودية الأمريكية الاستراتيجية الطائفية والمذهبية، كآلية رهيبة في تفتيت النسيج الاجتماعي، وقتل الأبرياء، وتدمير البنى التحتية في البلدان العربية التي تختارها لتحقيق مصالح هذا الثالوث.

ثالثا- أهداف القمة

هي ثلاثة أهداف لثلاثة أطراف؛ الأول: الإمبريالي الأمريكي. هناك هدف جيو- سياسي استراتيجي لأمريكا، هو إسقاط السلطة السياسية السورية، وتحطيم حزب الله، وتدمير العراق، وزعزعة استقرار إيران، للتمهيد من أجل التوجه إلى تفكيك روسيا والصين. وكل ذلك خدمة للهدف الرئيس: استفراد القطب الأمريكي بالسيطرة الأحادية على العالم. وقد انضوى دور قمة الجامعة في شرم الشيخ في هذا المشروع الأمريكي. الثاني: الإسرائيلي؛ يسعى هذا الطرف إلى تحقيق مصلحته بالتخلص من الأنظمة المعادية لإسرائيل: سورية، العراق، حزب الله، اليمن، ليبيا، العراق، أما الوجه الآخر لهذه المصلحة، فهو المحافظة على مبدأ اعتماد أمريكا

لإسرائيل كأداة أقدر في المنطقة تساعد في تنفيذ السياسة الأمريكية. وقد أتت قمة الجامعة الأخيرة لتدعم هذا التوجه السياسي، وهنا تلتقي مصلحة النظام العربي الذي تقوده الجامعة الخاضعة للسعودية وقطر والدول الملتحقة بها، مع المصلحة الإسرائيلية. وما جرى في شرم الشيخ أظهر تقاطع المصلحتين، كما أنه كشف عن توجّه قصدي لإحلال الثقافة الطائفية والمذهبية محل الثقافة الوطنية والعروبية، من خلال تأييد «عاصفة الحزم» ضد اليمن، التي قادتها السعودية تحت هذا الغطاء الأيديولوجي، وإن يكن حضر في هيئة المسكوت عنه.

الثالث هو الطرف الفاشي الأصولي التكفيري: معروف أن هذا الطرف تابعٌ للقوى الداعمة له مالياً، سياسياً ولوجستياً؛ أي السعودية، قطر، الإمارات، تركيا، إسرائيل، أمريكا، الأمر الذي جعله ملتزماً بتنفيذ سياساتها، ولكن من مصلحته الذاتية، كخطوة تالية في استراتيجيته، تدمير هذه الدول، في إطار عمله على تكوين قوة عالمية إسلامية لها حيزها وأهدافها المستقلة التي تُتوّج بإقامة الخلافة الإسلامية العالمية.

وبالنتيجة، عندما تعمل القمة العربية الأخيرة من أجل هذه الأهداف، تكون قد حققت هدفها الخاص بها، وهو حماية نظمها التي تتحكم بالجامعة، من الانهيار، ذلك لإدراكها بأنها تقليدية ومفوّتة بالمعنى التاريخي. وعندما تقوم بدورها الوظيفي، في إطار التحالف مع الإمبريالية والصهيونية، في تدمير العالم العربي، وإخضاعه لنفوذ حليفتها، تضمن لنفسها قبولاً في هذا التحالف، لتحمي نفسها.

محددات أخطار الأمن القومي العربي

حددت القمة العربية في شرم الشيخ الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي، وهي: إيران بقوتها التي تترصد الخليج، وتمددها في العراق، سورية، لبنان، واليمن، وهذا خطر رئيس حسب خطاب القمة. الخطر الثاني، هو «الإرهاب» في العالم العربي. ولكن تحديد الخطر الأخير لم يتعدَّ الإشارة الشكلية، كما سيتضح بعد قليل.

على ذلك، قررت القمة العربية «إنشاء قوة عربية مشتركة» هدفها «التدخل العسكري السريع والتصدي للتهديداًت الأمنية»، من أجل «حماية الأمن القومي العربي من الأخطار».

وربّ سؤال مشروع ضروري، هنا: ما هي معايير تحديد الأخطار على الأمن القومي العربي؟

بحسب منطق التفكير المرتبط بالوقائع الحقيقية الراهنة، هناك عدد من المعايير الرئيسة: أهم معيار، هو وجود قوى أو دول احتلت أراضٍ عربية لها سيادة قانونية، أو تهدد باحتلالها. المعيار الثاني: تكوّن منظمات وقوى أصولية متطرفة بهدف ممارسة الإرهاب، تحت زعم مقاتلة الكفار شعوباً أو بلداناً أو أفراداً. المعيار الثالث: وجود دول وقوى لها خطط لنهب الثروات العربية (نفط، غاز، منتجات). المعيار الرابع: وجود قوى أو دول تعمد إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتعمل على تغيير أنظمة الحكم فيها بالقوة. المعيار الخامس: وجود قوى أو دول تسعى- استراتيجياً - لمنع النهوض العربي، وقطع إمكان التنمية المادية والروحية في العالم العربي، ما يبقي العرب في دائرة التخلف والتهديد لأمنه الغذائي والمادي.

انطلاقاً من هذه المعايير، تكون إسرائيل الصهيونية هي العدو الأول والخطر الأول؛ فهي احتلت فلسطين وقتلت وهجرت شعبها، ومازالت تحتل الجولان السوري وشبعا اللبنانية، وهذا ينطبق، من حيث المبدأ، على النظام التركي، لأن تركيا احتلت لواء إسكندرون السوري عام ١٩٣٩ بالتواطؤ مع الاستعمار الفرنسي[١]، وما زال تحت الاحتلال حتى الآن.

---

(١) شكلت الأقلية التركية٣٩ بالمئة من سكان لواء إسكندرون مقابل٦١ بالمئة من العرب والأرمن، مع ذلك منحت فرنسا المحتلة لسورية آنذاك اللواء إلى تركيا.

والقوى الإمبريالية في أمريكا وأوروبا، أيضاً هي خطر رئيس وعدو فعلي وخطر على الشعوب العربية، فهي التي احتلت العالم العربي ومزقته عبر مؤامرتي سايكس- بيكو ووعد بلفور، وهي التي نهبت ثرواته الطبيعية ودمرت إمكاناته المادية والروحية (دون أن يعني ذلك نسيان مسؤولية الأنظمة العربية وتواطئها).

أما خطر الأنظمة العربية الخليجية، وعلى رأسها النظام السعودي، فيتأتّى من كونه أداة بيد المركز الإمبريالي، تعمل تدميراً في البدان العربية، من ليبيا إلى سورية حتى العراق واليمن. ومن الواضح أن أفتك سلاح تستخدمه السعودية لتدمير استقرار العالم العربي، هو الطائفية والمذهبية. فهذا السلاح يولد عملية التدمير الذاتي للعرب، من جانب، ويحرق الخطاب الوطني والعروبي، من جانب آخر، كما يهيئ لطمس الحقيقة العدوانية للصهيونية والإمبريالية، من جانب ثالث.

وخطر الفاشية الأصولية، باعتباره الأداة الهمجية للإمبريالية والصهيونية، التي تعمل الآن تدميراً للعالم العربي ومشروعه القومي والوطني.

باختصار، ما يشكل خطراً حقيقياً على الأمن القومي العربي، هي الصهيونية والإمبريالية والفاشية الأصولية والأنظمة الديكتاتورية الخليجية.

وقد أسقطتها القمة العربية في شرم الشيخ عمداً، انطلاقاً من خطابها وحفاظاً على مصالحها، وكي تبرر استخدام «القوة العسكرية العربية» من أجل فرض رؤيتها بالقوة، لمفهوم الأمن القومي العربي.

اليمن مناسبة ذُرَويّة للجامعة

بأي معنى تشكل أزمة اليمن مناسبة ذُرويّة للقاء قمة جامعة الدول العربية في شرم الشيخ الأخيرة في مصر؟

من الواضح، استناداً إلى الوقائع المعروفة للحدث اليمني، أن الجامعة العربية المشَغّلة من قبل السعودية وأمريكا وحلفائهما، أرادت أن تفرض سياسة هؤلاء الآخرين. بالقوة الغاشمة، الأكثر غلواً الآن من أي وقت مضى، من حيث

الاستهتار بالقوانين والمؤسسات الدولية. السعودية وعبر جامعة الدول العربية، تشكل قوة احتياطية جديدة تضاف إلى فائض القوة الأمريكي، ورأس حربة في الهجوم المباشر والعلني، والمغطّى بأكبر أسطول ميديائي (إعلامي) تضليلي في التاريخ، ضد أية قوة أو دولة لا تخضع بصورة كاملة للسياسة الإمبريالية الأمريكية. واليمن الآن يشكل مناسبة لإظهار ذروة التصعيد الهجومي العسكري والسياسي في هذا الإطار.

وافق الحوثيون وأنصار الله والمؤتمر الشعبي على «اتفاق السلم والشراكة»، وتوصّلوا مع قوى يمنية أخرى إلى «مخرجات الحوار الوطني»، وقبلوا إلى جانب غيرهم في البلاد، بالحوار على أساس مبادرة هيئة الأمم المتحدة، وتفاعلوا بجدية مع وسيطها جمال بن عمر، وحققوا إنجازات كبيرة كانت على وشك التوصل إلى اتفاق كامل عبر الحوار.

لم تستطع السعودية تقبّل الاستمرار في المسار السياسي الحواري، لأنه كان سيفضي إلى خروج اليمن من دائرة هيمنتها، لذلك حركت أتباعها، وخصوصاً عبد ربه منصور هادي، الذي كانت ولايته الرئاسية انتهت، واقعياً، بعد مرور سنتين على المبادرة الخليجية، للعمل على تعطيل الحوار وقطعِه، عن طريق ممارساتهم المخالفة لمخرجات الحوار، وخروجهم على الصيغة التوافقية في إقرار الدستور. وهكذا، سعوا إلى المماطلة واستغلال الوقت لفرض الخطة السعودية التي من شأنها إبقاء اليمن تحت سيطرتها، فعبثوا بالمؤسسات والأوضاع في البلد وحاولوا الإبقاء على المبادرة الخليجية، بشتّى الوسائل والأساليب.

أما الحوثيون، فقد سعوا، بدءاً من ٢١ أيلول (سبتمبر)، إلى ضبط الأوضاع والمؤسسات في اليمن، من أجل حلّ الأزمة فيه بالحوار والتوافق، وبدون إقصاء أي طرف من الأطراف بما فيهم عبد ربه منصور هادي وأنصاره.

أراد الأمريكيون والسعوديون أن يختصروا الطريق إلى أخذ اليمن، بالقوة، إلى منطقة نفوذهم وهيمنتهم، لذلك قطعوا الحوار، وشنّوا «عاصفة الحزم» في ٢٠١٥/٣/٢٦. هكذا تكون أمريكا ورأس حربتها السعودية قد جعلت من الحد اليمني مناسبة لوضع تكتيكها الجديد في الإخضاع والسيطرة موضع التنفيذ؛ فقامت بهجومها التدميري خارج أية شرعية قانونية دولية أو عربية.

دمروا بفظاعة مخيفة كل شيء؛ سكاناً، حيوانات، مزروعات، بنية تحتية... إلخ. وبعد ذلك جاء نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، أثناء انعقاد قمة شرم الشيخ، الأخيرة، لإضفاء شيء من الشرعية القانونية على «عاصفة الحزم»، وقال: «نعرب عن تأييدها التام لأنها تستند إلى ميثاق الجامعة العربية» وقد ردّ مباشرة – عبر وسائل الإعلام– عبد الله الأشعل وزير خارجية مصر الأسبق على تضليلية موقف الأمين العام للجامعة، وبيّن عدم توافقه مع القانون الدولي وميثاق الجامعة[1].

ولكن الأهم هي دلالات الوقائع في اليمن، التي تبيّن بوضوح أن السعودية شنت هجومها العدواني قبل اجتماع قمة الجامعة العربية في شرم الشيخ بيومين (هجوم عاصفة الحزم كان في ٢٦–٣ في حين كان لقاء القمة في ٢٨–٣ وبالتالي من أين جاء نبيل العربي بالمشروعية التي تحدث عنها، قبل أن تجتمع الجامعة وتتداول في الأمر وتقرر حقّانيّة موقف السعودية في شنّ الهجوم. في الحق، هذه هي الالتحاقية التبريرية؛ حيث السعودية تتصرف وتجرّ الجامعة وراءها لتبرّر سلوكها وتغطّيه. ثمّ لماذا أعلنت أمريكا تأييدها لـ«عاصفة الحزم» ودعمها «لوجستياً واستخباراتياً»، خارج وجود قرار بالخصوص من مجلس الأمن[2]؟

---

(١) قال عبد الله الأشعل وزير الخارجية المصري الأسبق: «نبيل العربي هو آخر من يحق له أن يتحدّث باسم القانون»، وقد تحدّاه، في أن يجري معه مناظرة تلفزيونية بالخصوص؛ ذلك لإثبات تضليلية موقفه، وعدم توافقه مع القانون الدولي.

(٢) بالمناسبة قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ ينصّ على منع توريد الأسلحة للحوثيين، وتجميد أموال أحمد علي عبد الله صالح، واثنين من الحوثيين، ولا علاقة له إطلاقاً بـ«عاصفة الحزم» السعودية.

إذاً، من العبث محاولة تبرير العدوان السعودي على اليمن تحت غطاء أية شرعية قانونية عربية أو دولية.

كل هذه المعطيات لا يمكن أن تغيّب الأمر الأهم في ما يخص الجامعة العربية وخصوصاً قمتها الأخيرة في شرم الشيخ، وهو الهدف الرئيس الذي حددته وطريقة الوصول إليه؛ حيث قررت القمة تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة لفرض السياسة الأمريكية وسياسة النظم الخليجية بالقوة. وكلّ ذلك يتم باستخدام الترليونات السعودية من الدولارات في البنوك الأمريكية، لخدمة الاقتصاد الأمريكي.

أما الدليل الأسطع على الجبروت والقهر السياسي الذي تتعاطى به جامعة الدول العربية /السعودية، هو ما تجلى في إقصاء سورية وليبيا عن الجامعة منذ أربع سنوات، والآن يتكرر برفض السعودية وعبد ربه منصور هادي لقرار هيئة الأمم المتحدة حول مؤتمر جنيف للحوار وحل الأزمة اليمنية المقرر عقده في ٢٠١٥/٥/٢٨.

الخلاصة

لقد ازدادت أوضاع العالم العربي تأزماً وتدهوراً على كل صعيد، وفي ظل وجود الجامعة منذ تشكلها حتى الآن. ولم تفعل شيئاً في السابق لصالح الشعوب العربية سوى أنها حاولت أن تضبط التدهور وتمنعه من أن يكون انفجارياً.

أما الآن فهي تعمل على تعميق الصراعات والتفجيرات وتدمير الأوطان؛ فهي دعمت الفاشية الأصولية التكفيرية التي ذبحت وقطّعت وحرقت عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والرجال. وهي التي وقفت إلى جانب الإمبريالية والصهيونية في خططها التدميرية الجارية الآن في العالم العربي.

إلى ذلك كله، وبالعودة إلى فرضية الدراسة، فإن هذه الجامعة العربية القائمة الآن، هي مؤسسة تعمل ضد مصالح الشعوب العربية، وهي لا تهدف إلا لحماية الأنظمة العربية من الشعوب العربية، ومن التغيير الذي يحقق مصالح هذه الشعوب.

أما الجامعة الخليقة حقاً بحماية العالم العربي من الأخطار التي تهدد أمنه واستقراره، وإعادة بناء بنيته المادية والروحية، فهي صيغة مؤسسة الجامعة التي تنبني انطلاقاً من إرادة الشعوب العربية ومصالحها المضادة للإمبريالية والصهيونية والفاشية الأصولية.

الفصل الخامس

حرب أمريكا على العالم:
بين الافتراضية والموضوعانية

فقد إنسان العشير الابتدائي براءته الطبيعية وحقوقه الطبيعية (وإن كانت غير معروفة له حينذاك) بعد أن انتقل إلى الحالة المجتمعية، وخضع لسلسلة الترميزات اللغوية ومدلولاتها الخطابية التي تمجّد القوة والسيطرة في المجتمع والطبيعة. وقد تأتّى هذا لأن البشرية عرفت ابتداءً من محاولات العقل الأولى في أسطورة الشرق، ومن ثقافته الفلسفية قبل السقراطية، ثم مع العقل اليوناني، ولادة تأويل العقل على أنه حساب القوة والمصلحة، الناتج عن انبثاق فكرة التملّك وتحققها قديماً بين البشر. حينذاك أشّر المجتمع المدني، ليس فقط على انقضاء مرحلة العشير الابتدائي، بل على سريان حسابات العقل في جميع أنساق الضبط والسيطرة في المجتمع، عبر منظومة القوانين، وسلسلة المعايير القيمية، وأنماط السلوكات، وتشكيل المؤسسات على خلفية الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، الأمر الذي أسس لتشكّل «العقد الاجتماعي»، وفق اصطلاح جان جاك روسّو[١].

---

(١) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة، ذوقان قرقوط، دار العالم، بيروت [د. ت]. ص٤٨–٥٥

وكانت تتفاوت درجة التضاد بين الحقوق الطبيعية والحقوق المتوضّعة عبر الاحقاَب المعرفية، ولم يختفِ الحق الطبيعي المرتبط بحياة الإنسان وغرائزه وأهوائه تحت غطاء السلاسل الترميزية للّغة والأسطورة، ولا تحت ثقل التعاليم أو الأقانيم والمعارف اللاهوتية في القرون الوسطى، ولا بفعل الذاتوية الإنسانية التي جاء بها خطاب الحداثة، كبديل عن الذات المفارقة: الله.

كان الفرد وممارساته في لحظة الأسطورة هو الحيّز الذي يحتمل التحكّم والقياد وفق مشيئة الآلهة وتعاليمها الأخلاقية، ولكن امتلاء ذاته بتلك التعاليم، لم يفصلها عن حيّزها الفيزيقي فصلاً كاملاً، الأمر الذي أبقاه في مستوى الوجود الموضوعاني.

أما في حقبة القرون الوسطى، فقد تمكنت القوى الغيبية من إبعاد الإنسان عن درك حقوقه الطبيعية، عبر ثنائية المقدّس/الدنيوي التي كانت أشد سطوة منها في الأسطورة، إذ جعلت الإنسان أكثر عرضيّة وهامشية وعبودية. وبالتالي، ميتافيزيقية الخطاب الغيبي وتجّويتها الوجود الإنساني الهامشي والعرضي، جعله أقرب إلى الحالة الافتراضية منها إلى الموضوعانية.

حلّ المجتمع الصناعي بفعل تراكم رأس المال واستثماره في توسيع عملية الإنتاج، على قاعدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ما أدى إلى تمكن التقنية في المجتمع، إلى أن بلغت ذروتها في النظم الإلكترونية والسبرانية، ورفيقتهما المديولوجية الملازمة لهما. والأخيرة تقوم بنشرهما وتغطية مفاعيلهما، على مستوى التأثير في الرؤى الفكرية والاتجاهات السياسية، والميول النفسية، وهما يمدّانها على مستوى المنجزات التقنية المعقدة في إنتاج وإخراج المعلومة. هنا توافرت شروط تراكم القوة إلى حدّ أنها صارت الحدّ الذي فرض ضرورة وجود متفوّق – منتصر، ومهزوم – خاسر على مستوى الاجتماع الإنساني، وكل ذلك وفق العقل الحسابي وتحقيق المصلحة.

هذه المسلمة في تأويل العقل للمجتمع والعلاقات بين الناس، هي التي أسّست للدور الاستعماري الأوروبي في المرحلة الحديثة. وهي المسلمة عينها التي برّرتْ لأمريكا، بعد الحرب العالمية الثانية، استثمار فائض القوة لديها لاجتياح حدود الجغرافية السياسية، والثقافية، كما الاقتصادية والإثنية في مناطق كثيرة في العالم. وقد وجد هذا الوحش المتعطّش للقوة، منذ ذلك الوقت، في المنطقة العربية مجال نفوذٍ استراتيجي له، يسهم في إمداده بالقوة، وفي استخدام القوة لامتلاك قوة جديدة، وهو المال النفطي العربي الخليجي، فأشعل الحروب وخلق الصراعات، لكي يفرض إرادته بالقوة على البشر في كوكب الأرض.

إلى ذلك، طبعت أمريكا العظمى العالم بصبغتها، فصار مُلزَماً بقبول الوصفة الأمريكية في جميع أنشطته، من المال وطرائق جنيه وتحريكه، إلى السياسة وإدارة شؤون البلدان، إلى الاجتماع وطرائق علاقات البشر، إلى الثقافة وطبيعتها، من معايير قيمية وجمالية وذوقية. لقد صار العالم ملزَماً بتقبّل طراز جديد في الحياة: طراز الأمركة!

و«الأمركة»، بحسب الاصطلاح الذي ذكره المفكر والمؤرخ الإنكليزي اليساري المعروف إريك هوبزباوم، في كتابه عصر التطرفات، وابتكر استثماره في قراءة المايحدث من صراع في العالم، وتبيئته في المنطقة العربية، المفكر العربي السوري مطاع صفدي[١]، ولدت من رحم أمريكا، القوة النووية الهائلة، والمقدرة الإلكترونية الفائقة التعقيد، والمركز الاقتصادي العالمي، والأبعاد الجيو- سياسية الأوسع والأقدر عالمياً، والمالكة لأكبر قاعدة تقنية تغلغلت في جميع مفاصل المجتمع الأمريكي، بما في ذلك البنية العقلية والروحية عموماً. كل هذا جعل من أمريكا «شرطي العالم»، وسمح لها أن تتنطّح لتنصيب نفسها قائدة للعالم.

---

(١) مطاع صفدي، نقد الشر المحض- نظرية الاستبداد في عتبة الألفية الثالثة، الكتاب الأول، مركز الإنماء القومي، بيروت/باريس، ٢٠٠١. الفصل الثالث والرابع.

وكان من تحصيل الحاصل، أن هذه القاعدة التكنولوجية الكبيرة هي التي أسّست لنشوء أكبر طاقة مديولوجية على سطح الكرة الأرضية. فوسائط الإعلام الهائلة القدرة في تصنيع المعلومة ونقلها وتوصيلها إلى المتلقّين البشر، عبر شاشات التلفزة والخطوط الضوئية، والحواسيب الإلكترونية الجبارة والأقمار الصناعية، والمراصد والتلسكوبات العملاقة، هي القاعدة التي قام عليها إعلام الأمركة.

هذه المعطيات هي التي شكّلت مصدر الأسئلة التي هي مدار التفكير في هذه الدراسة: ما السمات الخاصّة بطبيعة الأمركة؟ كيف تُدير حربها على العالم، ومنه، خصوصاً المنطقة العربية؟ ما آلية الافتراضي في هذه الحرب؟ وما الوقائعية الموضوعانية لهذه الحرب؟

أما فرضية الدراسة المشتقّة من هذه الأسئلة، فهي: الحرب التي تقوم بها الأمركة على العالم تأخذ أشكالاً وصوراً افتراضية توفرها المقدرة التقنية المديولوجية العملاقة، ولكنها، إلى جانب ذلك، مترعة بموضوعاتها ومواقعيتها؛ فهي تجري بأيدي البشر وبأجسادهم، تقتلهم وتدمّر مصائرهم تحت تبريرية خطاب الرأسمالية النيوليبرالي: خطاب الأمركة، وبالتالي حرب الأمركة على البلدان العربية (وفي معظم الحالات بالتنسيق مع أنظمة الحكم الديكتاتورية فيها) لها أساس مشهديّ موضوعانيّ، مهما اتخذ أشكالاً افتراضيةً بعيدة عن قبضة الإدراك الحسيّ أو العقل الشائع.

الأمركة عقل العصر!

ترابط العالم، بفعل ثورة الاتصالات، أباح مشاكله لاشتراك جميع شعوبه في التعاطي معها والتأثر والتأثير بها، لهذا لا غرابة أن يرى العقل نفسه متورطاً بتفكير المشكلات والكوارث التي تضرب العالم الآن. من هنا، يكون من الحقيقي أن تتقاطع الأفكار بين هذه الشعوب وتتفاعل حول مصير كوكب الأرض. أمام هذا المشهد يجد العقل نفسه مقسوماً بين اتجاهين؛ واحد يمجّد القوة الغربية وسيدها الأمريكي، وما جرّ من مركزية القوة وتبريراتها، وآخر متزامن معه، لكنه مضاد له، ويحمل مقارباته الفكرية الفلسفية الخاصّة به، من النقدية الماركسية، إلى الكينونيّة، إلى الأركيولوجيّة.

إلى ذلك، من المنطقي، أن يقوم تفاعل ثقافي بين الشعوب والحضارات، فتقدّم أطروحات ونتاجات فكرية واختلافات في ما بينها، مما يثري الفكر ويوسّع آفاق المعرفة. في هذا الإطار قدّم المفكّر مطاع صفدي قراءة نقدية لرحلة العقل الغربي في التاريخ(١)، وأفاد من تجربته الثقافية وعدّته المعرفية، وعمل على تبيئة حصائل التفاعل معه، سواء أكانت في المعرفة أم الاصطلاح. فإذا كانت مصطلحات، مثل: «المرآوية»، «المشهديّة»، و«الأمركة»، قد أسّس لإنتاجها أو مقاربتها مفكرون غربيون راهنون، مثل: جان بودريار، ر.ج.دوبريه، ج.ف.ليوتار، الذين استندوا أصلاً إلى أعمال مفكّري ما بعد الحداثة، مثل: نيتشه، هيدغر، فوكو...إلخ، فقد استثمرها صفدي في قراءته الكوارث التي جرّتها الأمركة على العالم(٢).

وما تعلمته من هذا المفكر، والفائدة التي اجتنيتها من أعماله، وخصوصاً «نقد الشر المحض....»، لا تلغي اختلافي معه حول بعض الأطروحات التي قد تكون أساسية، في ما يخصّ إشكالية الافتراضي بعلاقته بالموضوعاني، في الحرب التي تجري تحت راية الأمركة، وعلى الأخص إمكان وشرط المواجهة مع هذه الأخيرة، من جانب، وفي فهم الأمركة، كعقل استهلاكي له سطوته في هذا العصر، ما يقتضي التفكير في الشروط العميقة لتشكّلها، من جانب آخر.

النظام الرأسمالي الذي بلغ ذروته مع المرحلة الإمبريالية، بما هي مرحلة عليا، تقوم، كما بين لينين بحق، استناداً إلى معطيات تاريخية، على «الاحتكار وتمركز الإنتاج»، واحتكار البنوك، على امتداد العالم، لمعظم «الرأسمال النقدي»، وتكوّن

---

(١) مطاع صفدي، نقد العقل الغربي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠

(٢) لعبت مصطلحات «الأمركة»، «المشهدية»، «المرآوية»، دور المفاصل المعرفية الفلسفية في الكتاب الأهم لمطاع صفدي: «نقد الشر المحض...» المشار إليه أعلاه، فأبدع في إنتاج معرفة عميقة بسلوك الرأسمالية في ذروتها الإمبريالية. وقد أفاد من قراءته النقدية في حصائل الفكر الفلسفي الغربي، وخصوصاً، أعمال: بودريار، ر.ج. دوبريه، إدغار موران...إلخ

«الرأسمال المالي والطغمة المالية»، و«تصدير الرأسمال المالي»، و«اقتسام العالم بين اتحادات الرأسماليين»[١]، هو الذي أسس لظهور الدولة الأمريكية، التي تتمتّع بقوة اقتصادية، مالية وعسكرية أقوى في العالم. وهذه القوة إلى جانب المقدرة التقنية الكبيرة والإلكترونية الفائقة، وفرت القاعدة الأوسع والأقوى لإقامة مديولوجية بالغة القوة والتأثير، على امتداد مساحة الجغرافياً والديموغرافيا وذهنية البشر على سطح الأرض، وهذا التحكّم بالمعلومة والفكر والعقل، هو الذي يجعل الأمركة مسيطرة على تشكيل الحقيقة في العالم على كل صعيد، وإجبار جماهيره على هذا العقل يختلف عن نظيره في المرحلة السابقة، حين كانت الرأسمالية الأوروبية تتقاسم العالم، عبر مخططات تقسيمه في ما بينها، وغزوه بالقوة العسكرية (اتفاقية سايكس- بيكو، احتلال فلسطين وتقسيمها، على سبيل المثال) في أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصفه، أما الآن فقد صارت الأمركة تغزو العالم عن طريق إشراكها جماهير مناطق مختلفة منه، وتدجينهم وجعلهم يتقبّلون تنفيذ المهمات التي توكلها أمريكا لهم، فقد صارت الأمركة المعاصرة «تنتشر وباءً من الشفافية لا يأتي من جهة معينة، بقدر ما يبثّه مناخ بيئة كاملة تلفّ الأرض جمعاء»[٢]. والأمركة أوسع من الدولة الأمريكية، رغم أن الثانية والدة الأولى، لأنها (الأمركة) أصبحت طريقة حياة، ونظام تفكير مهيمن، ونمط علاقات. وهي تمتلك قدرة كبيرة على توفير التسويغ العقلي والنفسي لدى البشر لتقبّل الدولة الأمريكية؛ فقد قدّمت «مراكز الانجذاب والاستهواء

---

(١) ربما يثير الاقتباس عن لينين شيئاً من الحنق أو الاستخفاف لدى بعض المثقفين الليبراليين الجدد، والمثقفين الذين يُخفون انحيازهم لأمريكا والأمركة تحت قناع الاستعلاء، إذ يعتبرون لينين أيديولوجي لا قيمة فكرية لكتاباته، ولكن لا يعرفون أو يتجاهلون عمداً إسهامات الرجل الفكرية الفلسفية والاقتصادية، التي تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لفكر الحداثة والتمهيد لما بعدها، بصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع بعض أطروحاته، مثل: «المادية ومذهب النقد التجريبي»، وكتابه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» الذي نقتبس منه هنا.

ف. إ. لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٧، موسكو، ١٩٦٢. ص٢٩٩-٤٢٦. (بالروسية)

(٢) مطاع صفدي، نقد الشر المحض، مصدر مذكور، ص٢٠٢

الرغابي والعاطفي الذي يبنيه نظام عالمي قائم على قولبة الجماهير، وتدمير ثقافتها الخاصّة، وردّها إلى حالة قطعان بشرية هائلة الحجم لا تمايز بينها، ولا وجوه لأقوامها، هائمة وفق عواصف صماء من ردود الفعل المبرمجة حسب إغراءات تصنع الرغبات مع صناعة طرق وموضوعات إروائها»[١]. هنا وصلت برمجة الروح حدّاً غريباً، ينطوي على مفارقة مؤلمة، وهي أن الكارثة، مهما كانت، يجب ألا تكون مناسبة للألم أو الشعور بالحزن لدى الفرد، فآلية الأمركة في إخضاع الإنسان– الفرد، جعلته متكيّفاً وإنجازياً. يكفي الفردَ بحرُ الاستهلاك ليعوم فيه؛ إذ إن كل شيء، من أهم السلع والحاجات إلى أعمق خلجات الروح، تكفّلت به الرّبةُ المعدنية: التقنية وحاضنتها الرأسمالية. من هنا، تمكّن العقل التقني الحسابي من إعادة بناء الإنسان وفق قولبته: إنه، حسب تسمية هربرت ما ركوز «الإنسان ذو البعد الواحد»[٢]. هذا الإنسان المدجّن القابل بكل المؤسسات والقوانين التي تفرضها الحياة الأميركية، بل يفرضه نموذج الأمركة الذي اجتاح أمريكا عينها. لكن القسر هذه المرة، ليس من خارج الفرد، بل بتلعيب الإغراء والإغواء وكل أسباب الفرح السطحي، وما يؤمّن التحكّم بالضمير[٣]. وهنا تتجلى أعمق آليات العنف ضد الإنسان، وهو معمم على شعوب العالم بأسره؛ تجتاحه الأمركة، عبر سلاحها الأمضى: المديولوجيا.

المديولوجيا بين التجوية المرآوية والمشهديّة الموضوعانية

تُشاهدُ الآن الأمركةُ في أفظع حرب في التاريخ تشنها على العالم، ورغم أنها حرب طاحنة في سعارها ووحشيتها، فهي تحتاز على درجة بالغة التنظيم والتعقيد التقني. غطّت كامل مساحة الجغرافيا التي تضربها، من المنطقة العربية، إلى

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠٣

(٢) هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة، جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص٩١–١٢٠

أوكرانيا، وبحر الصين إلى فنزويلا والإكوادور. تصول أمريكا وتجول العالم تحت إمرة سيدتها: الأمركة، عبر أساطيلها وحاملات طائراتها وناقلات جندها وقواعدها العسكرية المنتشرة في كل قارات العالم، ومناطقه الحيوية. وتجري أوروبا خلفها لاهثة طيعة مثل سانشو بانسا وراء سيده دون كيشوت.

هنا تلعب المديولوجيا لعبتها؛ فهي شبكة إعلام هائلة القوة والانتشار، تغطّي الحروب وكوارثها، وتجنّد كامل طاقتها لتسويغها، وإقناع العالم بشرعيتها. والمفارقة التي تنطوي عليها المديولوجيا، تأتي من كونها تقوم على أسس عقلية، وفي الوقت عينه تقوم بتبرير كل أفعال الشر التي تقوم بها أمريكا، بل وتغطّي تحوله الأخير(الشر)، حيث استحال الآن عنفاً شاملاً يلفّ كوكب الأرض.

ومنذ وُجد الإعلام، بصفته مقوّماً مركزياً للمديولوجيا، اكتسب مشروعية تقليدية، في إطار العلاقات الرأسمالية الاستهلاكية، بفعل الترابط الجدلي بينهما: هي تسيطر عليه وتغذيه وهو يبررها ويقويها. في هذا الإطار تكوّنت له سلطة هائلة على البنية الروحية، بأبعادها المعرفية والنفسية، كما الثقافية والسياسية. وقد تجسم هذا في حصائل أفعال المديولوجيا في العالم الآن، حيث ملأت الفضاء بالصور والمعلومات، وتمكّنت من جعل رؤوس المتلقين في فضاء، هو في قبضتها. وبقدر ما إنَّ مرسل المعلومة ومتلقيها (الإنسان ووسائط الاتصال) هما ركيزتا الإعلام- المديولوجيا، فإن الوسيلة هي الحد الأقوى، وهي تشكل المدخل لاجتياح العناصر الثلاثة المكونة، بما فيها هي عينها، عبر طغيان الصورة كسيل يخفي أوالياته المحرّكة وعناصره معاً. بهذا تتحقق عملية المرآوية الغفل التي تفيض عن الحدث وتطغى على مواقعيته كمشهد؛ تسيطر عليه، وتشفّفه، لا لكي يصبح واضحاً، بل لتجوّيه وتفقده مشهديته الموضوعانية، فيتحوّل صورة مسخية عن صورته الأصلية. هكذا يكون من عمل المديولوجية أن تستثمر جهدها في لعبة المرآوية، فتتوالد الصور عبر الوسيلة/التقنية الإعلامية، وتتشكّل سيلاً جارفاً من الصور، ما يجعلها مكتفية بذاتها، ويصبح

وجودها هو الواقع[١]. والأمر لا يقف عند هذا الحد، ذلك لأّن «المرآوي يحقق النقلةَ الأبعد والأخطر في هذا المسار، لأنه يُخضِعُ الصورةَ عينها لما كانت أخضَعت الصورةُ أصلَها له، أي تبديد قوامها الشبحي بتشبيح أكبر»[٢]. في هذا السياق ينخلق عالم موازٍ للعالم الذي نعيش فيه. وحين تسيطر الصورةُ المشبّحةُ، تتراجع مكانة اللغة ودورها في عملية سرد المايحدث، وهو، هنا، حكاية الشرّ/العنف. وهكذا يُفسَحُ في المجال للأمركة، لكي تستمرّ في السطو على العالم، ولو كان الثمنُ تدميره.

ولكن من أين جاء الشرّ، وكيف تحول إلى عنف يعمّ العالم الآن، ويعمل فيه تدميراً؟

كان تحديدُ الشر ومفهمته يعودان إلى أسباب مفارقة، كما هي مقررة في منطوق الخطاب الديني، وهي الخروج عن تعاليم الألوهة. ولكن الحداثة وثقافتها المرتكزة على المنهجية التجريبية للعلوم الوضعية أرجعتهُ إلى مسؤولية/إرادة الإنسان، التي قدّمت وعودها بالقضاء على الشر والتخلص منه. ولكن الإرادوية الذاتية الإنسانية لم تفلح بتحققيها هذه الوعود، نظراً لأنها أرجعت فهمه ومحاربته إلى لدنها الجوهراني الذي حلّ محل الذات الإلهية، وبالتالي غابت الاستراتيجية القادرة على مواجهة الشر. لعل الاستراتيجية المخوّلة بإنجاز هذه المهمة، هي تلك التي لا تنطلق من خطاب يتمركز على الأيديولوجية الغائية أو الذاتوية الإنسانية المثالية.

ربما يكون من الصحيح القول: أتى الشر من نظام الحياة المجتمعية ومن طريقة التعقّل المنضوية في خطاب سائد في المجتمع مضاد لحقوق البشر. وحين يحدد خطاب الحداثة نمط السلوكات البشرية التي لاقت انتظامها في مؤسسات المجتمع، والشروط والوقائع الاقتصادية والتقنية

---

(١) في العين النقدية، ليس هو الواقع، لأنه لعبة المديولوجيا.

(٢) مطاع صفدي، نقد الشر المحض، مرجع مذكور. ص١٧٤

والثقافية التي تمسّكت بحسابية العقل، الأمر الذي يبيح ضرورة تحقيق المصلحة بالقوة، بصرف النظر عن مبدأ الحقاًنية في الحياة المجتمعية، وخصوصاً عندما يتوافر فائض قوة هائل، كما هو الحال مع أمريكا، حينذاك استحال الشر عنفاً. صار على العالم، في ظل النظام الرأسمالي المسيطر، وخصوصاً الإمبريالية الراهنة، أن يتقبّل العنف، وأن يتكيّف مع العيش تحت شبحه المخيّم الفظيع. هذه هي استراتيجية مديولوجيا الأمركة. ومقدرة هذه الأخيرة في تبرير العنف لا تأتي فقط من الكتلة المالية الهائلة التي تستند إليها، بل من سيطرتها على أكثر من تسعين بالمئة من وسائط الإعلام في العالم. يتأتى عن هذا، أن على جماهير العالم أن تتلقى المعلومة التي يرسلها. والمعلومة خبرٌ تتغلّف التعاليمُ، من أوامر ونواهٍ، بها. هكذا يكون قد توافر للأمركة بعدٌ اجتياحي للعالم. هي تقصف العالم بصواعق ضوئية مبهرة ومؤثّرة، تزيّغ بصيرة العقل؛ تجعله أمام دفق صور من دون موضوع معيّن مخصوص، إذ تذرّي الأخير عبر مئات من الصور المجزّأة التي من شأنها أن لا تبقي له على قوام؛ فتغيب مضوعانية الموضوع، ويتجوّى المشهد، ويمسي العقل فاقداً إمكانية الرؤية أو الاستدلال والحكم. فوظيفة فضائيات الأمركة أن تتفوّق على حصر جهاتها وأبعادها، إذ تتكفّل الصور وهندساتها، وعوالم الشبكات الإلكترونية الضوئية المنتشرة في بيوت الناس في العالم، بتفقير الثقافة وإجهاض العقل، إلى درجة لا يبقى منهما إلا ما يتقبّل كل ما تقدّمه من معلومات وإيحاءات، ليتقولب بها. هذه هي الآلية التي تصيّر البشر متكيفين، مدجّنين، متقبلين طبيعيين لسياسة وخطاب الدولة الأقوى في العالم؛ الدولة المركز في إدارة شؤونه على كوكب الأرض، وهي دولة الأمركة: أمريكا. هذا هو عصر الأمركة الذي يكاد يطبق على العالم. وفيه تتحد مقومات ثلاثة: المديولوجيا مع التكنولوجيا مع النمط الإمبريالي، لتقدم العنف على أنه ظاهرة مألوفة؛ لا اعتراض حقيقياً عليها.

ينتشر العنف بعد أن تنْسلبَ هويته أمام البصيرة، إذا ما سعت الأخيرة للإحاطة به مشهدياً وقائعياً، أو القبض عليه عقلياً. هذا يحدث عن طريق عمل الوسائط الميديائية؛ تضع مصطلح العنف، تكرره، تسرّع عبوره صوراً يومية على الشاشات ولحظية أمام الأعين أو على المسامع، فيصبح العنف منداحاً، لكنّه مفرّغٌ من حمولته اللغوية الدلالية، لينعرض بشفافية صماء عزيزة على الميديا. والأخيرة تعرف الهدف من منع سرده لغوياً؛ هي تستعيض عنه بسيل الصور والرسوم والإيحاءات المفرطة، وتستحضر كل المؤثرات الأخرى لتشويه المعلومة وتوليد الاستيهامات، لتغييب المشهد.

لعله من الصحيح القول: هذا هو عنوان مرحلة فارقة في تاريخ التعقّل؛ هي تعطيل السرد، الذي عرفته البشرية عندما كانت تنسج وقائع الحدث لغوياً، لتفسح المجال لتقنيات الاستدخال الدعاوي والإيهام النفسي، عبر الضخّ الصوَرِيّ.، وكل هذا من شأنه أن يصنّع الرأي العام العالمي والغربي، ويعطل إمكان اشتغال اللغة النقدية لدى الناس، فيفقدوا إمكان فهم استراتيجية القوى المستفيدة وأهدافها. هي الاستراتيجية التي تحقق مصالح أصحاب الشركات العملاقة، وتجار الحروب، عن طريق العنف ونشره وتشغيله ضد العالم أجمع.

الموضوعانية وأيديولوجيا الافتراضية

شكلت الأمركة التي تمارس عنفها على العالم مستخدمة طاقة المديولوجيا المرآوية، التي هي ذروة الافتراضية، أكبر تحدّ لمصير الإنسان وعقله. مع هذا، هي عاجزة عن إلغاء المشهدية وقوامها الموضوعاني. القتلى والجوعَى والمشردون وكل ضحايا العنف الآخرين، هم التحدّي المطروح والمحرّك للعقل النقدي التحليلي الراهن، كي ينظر في حكاية الافتراضية وما يمكن أن تنطوي عليه من أبعاد أيديولوجية.

وُجِدت الافتراضية في التاريخ، كفكرة فلسفية، منذ وُجِدَ التصورُ الذي أتى مع انبثاق اللغة، وانبناء المعنى وتشكّل الخطاب. ومن المعروف، أن أفلاطون أول من أنتج – كما جاء في نظريته: الكهف – فكرة انقسام العالم إلى عالم المحسوسات وعالم المعقولات، وانعكاسه على عقل الإنسان[١]. المُثل هي الحقائق الأصلية بحسب أفلاطون، أما الموجودات الحسيّة فهي حقائق زائفة. والصورة التي تنعكس على المرآة، أي عقل الإنسان، هي المثال، بعد أن تكون قد كشفت حقيقة الصورة الزائفة التي كانت تلامحت على جدار الكهف. وطالما أن الأولوية لهذه الصورة، تتقدّم المرآة على الموضوع المنعكس، أو المرآوية على المشهدية.

تابع أرسطو خطى معلمه، مع فارق، أنه استند إلى مفهمة العلاقة بين الصورة والهيولى، فالأولى لا تنطبق تمام الانطباق على الثانية[٢]، لأن للموضوع أهمية فعلية، ولا وجود للصورة من دونه «فهناك دائماً شيء هو موضوع»[٣]، ذلك على العكس من أفلاطون الذي حطّ من قيمة الموضوع بالنسبة للمثال، لهذا يقول أرسطو: «فعدم الشكل أو الصورة أو النظام، هو المقابل؛ والنحاس أو الحجر أو الذهب، هو الموضوع... وبالجملة الهيولى هي وحدات قابلة لأن تُعدّ... أما الصورة فواحدة»[٤]. إلى ذلك، تشكل المشهديّة الموضوعانية مبدأً أساسياً لدى أرسطو، في فهم الحقيقة وتصورها عقلياً، ولا وجود للصورة من دونه.

بقيت الصورة تنطوي على مفارقة عبر المراحل التاريخية للتفكير الإنساني، من زمن الأسطورة حتى الأديان التوحيدية، فهي من جهة من مكونات العقل كي يبني تصوّره ويكوّن رؤيته العامة في ما يخصّ موضوعاته، وهي، من جهة ثانية،

(١) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، ط٢، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠. ص٢٠٥

(٢) أرسطو طاليس، الطبيعة، ترجمة: إسحاق بن حنين، الجزء الأول، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤. ص٥٩

(٣) المصدر السابق، ص١٦

(٤) المصدر السابق، ص٦١

مجال يمرّ عبره تبرير وتسويغ ممارسات دنيوية. فالصورة محور تحقق رمزية الطقس والأسطورة داخل علاقة المقدّس بالدنيوي، كما أشار الباحث المعروف مرسيا إلياد. النموذج/ الصورة في اليهودية «بالنسبة لبني إسرائيل، المظلة والآنية المقدسة والهيكل– كل ذلك كانت نماذجه عند يهوه منذ الأزل، وإن يهوه هو الذي أوحى إلى أنبيائه لكي يصنعوها على الأرض طبقاً لنماذجها في السماء»[١].

وأيضاً، في المسيحية حضرت الرمزيات في الكاتدرائيات، ورمزية الأمكنة تحاكي الخلق السماوي والفردوس. وهذا يعكس، بحسب إلياد «الظمأ الأنطولوجي»، لأن لدى الإنسان رهبة من «العماء» التي تتفق مع رهبته من العدم، ولعل المقدّس يشكل منقذاً للإنسان، وهذا هو مقصد الإنسان الديني[٢]. فعلاوة على أهمية معنى الصورة، هي تشيّد المقدس الذي له قيمة كوسموغونية (ولادة العالم)، فهي من شروط تأسيس وجود العالم. يقول إلياد:«إن تجلي القدسي يؤسس العالم أنطولوجياً»[٣]. ولا تخرج الصورة المقدّسة «للكعبة» في الإسلام عن مغزى دورها في تأسيس العلاقة بين المقدّس والدنيوي.

وما كان للصورة أن تتمكّن من المحافظة على بنيانها ووظيفتها اللذين كانا لها في الزمانيات السابقة؛ زمان الأسطورة الأول، وزمان الفلسفة اليونانية، وزمان الأديان التوحيدية، ذلك لأن حلول لحظة الحداثة الكلاسيكية وخطابها الذي دشن قطيعة معرفية، ليست إطلاقية بطبيعة الحال، مع الخطاب الميثولوجي، والثيولوجي، قد غيّر معنى التصور وطبيعته، وكذلك الصورة عن العالم. وكان الدور الأكبر، في هذا المجال، لإسهامات المنهجية الديكارتية، والنقدية الكانطية، والجدلية الهيغلية، والنقدية الجدلية الماركسية.

---

(١) مرسيا إلياد، المقدس والدنيوي، رمزية الطقس والأسطورة، ترجمة: نهاد خياطة، العربي للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٧ص٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص٦٢

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤

تُوِّجَتْ هذه الصيرورة التاريخية بحلول لحظة جديدة للعقل، هي العقلانية الذاتوية، وما نتج عنها من جدل وصراعات فكرية. ولكن من أهم ما أسفرت عنه: تمجيد العقل.

سيطرة فكرة قوة العقل، ومقدرة الذات الإنسانية، والزمن وعلاقته بالتقنية والإنتاجية، كل ذلك أفضى إلى فكرة رئيسة: التقدّم، الذي قدّم نفسه على أنه التقدم التكنولوجي، الذي يمكنه أن ينتظّم جميع أنشطة الإنسان، وكل مجالات الحياة. هنا برزت ظواهر كثيرة جديدة حقاً، على مسرح الحياة: زيادة مقدرة الإنسان، ارتفاع الإنتاجية، تراكم رأس المال الصناعي، وتقدم التقنية بشكل متسارع... إلخ، كل ذلك أدى إلى إعلاء شأن التكنولوجيا إلى مستوى التقديس والأسطرة. صارت هي المعيار الأول لضمان الإنجازية، والربحية، كما الرفاه والأمان والسعادة. صارت هي الصورة- الأيقونة المقدّسة، هي المرآة الكبرى التي اجتاحت العقول والأرواح على نحو كاسح؛ إذ فرضت إذعاناً عاماً لحالة مرآوية تتلامح شظاياها الصورية المبعثرة في أرجاء العالم. فاضت قوتها عن حدود جغرافياً البلدان، وعلى لغات الأقوام وسردياتها، وحطمت شروط الإرواء الأصيل لحاجات البشر، لتفرض على الجميع نمطاً مصطنعاً: نمط الحياة الرأسمالي الاستهلاكي. إنها المرآوية، كما يقول صفدي، التي «تجرف جميع الثقافات القومية التي تعترضها. تدمّر أواليات النماذج الأنثروبولوجية والكيانات الإثنية، وتفرض عليها البديل الوحيد من الرصيد الذي تملكه، وهو تعميم النمط الاستهلاكي»(١).

ورب سؤال يطرح هنا: كيف لا يكون بمكنة المرآوية التي تبث الانطباع بدلاً من المعلومة، وتروج للإشباع الاستهلاكي لحاجات الناس، بدلاً من الإشباع الأصيل، وتجعلهم قابلين للعبة انخداعهم، أن تدمّر المشهدية الموضوعانية على

---

(١) مطاع صفدي نظرية الاستبداد...، مرجع مذكور، ص١١٠

نحو كامل؟ ربما يكون من الصحيح القول: هناك أمران يجعلانها عاجزة، أولهما: عجز قولبتها وتذريرها الصّوَريّ عن استغراق كامل أبعاد المايحدث في العالم، وثانيهما: النتائج التدميرية لممارساتها داخل حياة البشر.

من هنا، إذا كان من الصحيح، الموافقة مع مفكري ما بعد الحداثة، على عدم إطلاقية مقدرة المرآوية، فإن من الصحيح أيضاً، القول: إن معظمهم، ومنهم صفدي، أوقفوا السير إلى جذورها العميقة. إذا كانت «المرآوية اكتساحية على الصعيد الإجرائي، فإنها ليست شمولية كاملة على صعيد المفهمة، إذ لا يزال بالإمكان التلفظ باسمها، وبالتالي جرّها إلى نوع من التعيّن والقبض عليها في قوام ما»(١)، كما يقول صفدي. لكن الإشكال يتأتّى من كون هذا المفكّر قد قطع التحليل وأوقفه عند حدّ مغلق، لذلك لا يمكنه، أو لا يريد أن يصل إلى الجذر العميق الموضوعاني لتشكّل المرآوية. وربما لا يكون كافياً أن يقولَ: إن الرأسمالية وإنتاجها التقني العالي أنتج المرآوية. إلى ذلك، أعتقد أن الوصول إلى عمق الإشكال لابد أن يفضي إلى التفكير في العملية الاقتصادية الرأسمالية، وسلسلة أفاعيل الإنتاج التي تقوم عليها، وتجلياتها الاجتماعية وامتداداتها السياسية، وما واكبها من عمليات تفكرية، هي المواقعية التي شكّلت المشهد الأسّ الذي تأتت المرآوية وأمها المديولوجيا، عن أفاعيله وحصائله. وهما اللتان تحاولان طمس المشهد أو تزييفه.

* * *

لقد ذهب معظم مفكري ما بعد الحداثة الغربيين والعرب إلى رفض الماركسية وإنكار فاعليتها، معتبرينها مثل كل الأيديولوجيات الأخرى التي تجاوزها الزمن،؛ عاجزة عن إنتاج تخريج فلسفي حقيقي لإشكالية المرآوية والأمركة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥١

ولكن ماركس أوضح في كتابه الذي يشكّل منعطفاً في تاريخ المعرفة: رأس المال، الأصل الموضوعاني للصورة التي جعلت الأمركة ومديولوجيتها، تستخدم الصورة المرآوية لتدمير الصورة الحقيقية، عندما بيّن أن استغلال العمل الإنساني عبر التاريخ، هو أسّ صورة الشر، لأنه هو الذي أوجد الأغنياء والفقراء، الأمر الذي نتج عنه سلسلة القيم الأخلاقية، وليس البعد الحيوي العدواني لـ«إرادة الحياة»، كما يقول نيتشه(١)؛ معتقداً أن «الإنسان الحيوي، العدائي، بل العدائي العنيف... الأقوى والأشجع والأنبل، قد امتاز دائماً وفي جميع الأزمنة بحرية النظر وراحة الضمير.»(٢). ولكن أهمل نيتشه، وهو الفيلسوف الكبير المدشّن لمرحلة ما بعد الحداثة، حقيقة أساسية، وهي: عندما كان الكائن الذي يُسمى الآن إنساناً، في مرحلة الحياة الطبيعية، لم تكن هناك لغة ولا سلسلة قيم أخلاقية، من ضمير ووجدان، أو خير وشرّ، وبالتالي، من العبث إطلاق صفة «النبل» أو «العدوانية» عليه. والأهم من ذلك، هل يمكن أن تكون القيم فطرية في ظل وجود اللغة والثقافة، وهل بمكنة الإنسان الانفكاك عنهما، حتى يكون سلوكه فطرياً؟ إلى ذلك مصطلحات «الفطرة»، و«الخير»، و«الشر»، و«العدوانية»... إلخ، تأتي من الخطاب الأخلاقي الذي تشكل داخل المجتمع في الحضارة الإنسانية.

وبالعودة إلى أطروحة ماركس، فإن التفاوت الاجتماعي بين الفقراء والأثرياء أو بين المشتغِلين والمُشغِّلين، وصل ذروته في المرحلة الرأسمالية الإمبريالية، وهكذا شأن الشر أيضاً؛ إذ تحول إلى ذروته، وهو العنف العالمي. وهنا بدأت عملية التضليل الميديائي لطمس مشهده الحقيقي.

---

(١) فريدريك نيتشه، أصل الأخلاق وفصلها، تعريب: حسن قبيسي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١. ص٧١

(٢) المرجع السابق، ص٧٠

وعندما درس ماركس صورة الأجر في الإنتاج الرأسمالي، وصل إلى أن هذه الصورة تمحو تقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل زائد، و«إن هذه الصورة التي لا تعبّر إلا عن المظاهر الزائفة للعمل المأجور تجعل العلاقة الواقعية بين رأس المال والعمل غير مرئية وتُظهر على وجه الدقة عكسها، وعن هذه الصورة تُشتَقُّ كل المفاهيم الحقوقية للمأجور والرأسمالي، وكل أضاليل الإنتاج الرأسمالي، وكل الأوهام الليبرالية»[١]. يتضح من هذا، أن هذه الصورة تزيّف العلاقة المواقعية، وتجعلها غير مرئية، الأمر الذي يفضي إلى إنتاج صورة عن الصورة الوهمية، فتصبح عمليات العقلنة التي تسوّغ الأوهام هي ذاتها صورة مركّبة أو أوهام مركّبة.

لعله من الواضح، أن ماركس يقدم عبر هذه التحليلية، رؤية نقدية لا تمتّ بصلة للغائية الثيولوجية أو الذاتوية الإنسانية، الأمر الذي يبعدها عن الإرادوية وعن التصنيفية الضيقة التي يمكن أن تتميّز بها الأيديولوجيات الأخرى الموالية للرأسمالية. وربما من الصحيح القول: الماركسية هي كتاب رأس المال، وماركس ينظر فيه وعبره المجتمع الإنساني بناء على جاهزية معرفية مزودة بعدة نقدية رفيعة، ورؤية فلسفية قطعت مع خطاب الذات الإنسانية التي تتوهم أنها «تصنع التاريخ على هواها»، ليجد أن كل علاقاته (المجتمع) وأنماط الحياة فيه مرتبطة بعمليات العمل، ونظام الإنتاج وتركيب الطبقات. وقد عبّر ماركس عن هذا بقوله «إن مالكي مجرّد قوة العمل ومالكي رأس المال والملاكين العقاريين الذين تكون مصادر دخلهم هي الأجر والربح والريع العقاري، وبالتالي، إن الأجراء والرأسماليين والملاكين العقاريين يؤلفون الطبقات الثلاث الكبرى في المجتمع الحديث القائم على نظام الإنتاج الرأسمالي»[٢].

---

(١) كارل ماركس، رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول، الجزء الثاني، ترجمة: أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧١ ص٣٣٣.

(٢) كارل ماركس، رأس المال– نقد الاقتصاد السياسي، الكتاب الثالث، الجزء الثالث، ترجمة: أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧١ ص٣٨٥.

انطلاقاً من تعطّش رأس المال إلى الربح والسيطرة، قامت الإمبريالية، بتدمير أشكال التنافس التقليدية على القيمة المضافة بين البلدان الرأسمالية، بحيث صارت البلدان الأقوى اقتصادياً تحظى بنسبة أعلى من الربح مقاربة بنظيرتها السارية في الأحوال العادية. هذا هو الذي أسس للجوء إلى القوة، كطريقة للوصول إلى قيمة مضافة أعلى. هذا هو الأساس الموضوعاني لكي تصبح القوة والحرب أو السيطرة والعنف أساليب متلازمة مع طبيعة الإمبريالية، التي تسعى الأمركة عبر مديولوجيتها، إلى توفير كامل التبريرات لها.

هي أيديولوجيا تحصيل الحاصل، التي تتجلى في موقف بعض (وليس جميع) مفكري ما بعد الحداثة الذين يرفضون الخضوع للأيديولوجيا في قراءة العنف الجاري في العالم الذي تديره الأمركة، ولكن جهودهم الفكرية تقع في مدار الأيديولوجيا، باعتبارها تسهل السبيل لأيديولوجيا الامبريالية التي تمارسها في العالم، عبر العنف التي تغذيه بكافة الأشكال، وتقوم مديولوجيتها بتزييغ مشهديته وتزييف رؤية أصله الحقيقي، الذي تكشفه النقدية الماركسية.

الوقوف ضد الماركسية، أو إنكارها، أم تجاهلها، يعني أن جهود هؤلاء المفكرين تقع في مدار الأمركة التي تخفي أيديولوجيتها الإمبريالية تحت أعمدة الصحف الإلكترونية وضوء شاشات التلفزة وإحداثياتها الهندسية وسيل صورها الذي تدفقه الفضائيات التي تسيطر عليها.

الأنطولوجيا وإشكالية تخريج موضوعانية العنف

كيف تتبيّن كفاية أو عدم كفاية الأنطولوجيا، التي عرفناها مع مارتن هيدغر، واعتمدها الأستاذ صفدي في تخريج موضوعانية العنف فكرياً وفلسفياً؟

انطلق صفدي، في نقده للأمركة وعنفها في العالم الذي تمرره عبر المرآوية المدمرة للمشهدية، في كتابه المهم المذكور أعلاه، من الحصائل الفكرية الفلسفية، المتجاوزة للأسطرة وكل تراث الثيولوجيا والذاتوية الإنسانية. وقد

استثمر قوة التحليلية الأنطولوجية التي توصل إليها هيدغر في كتابه العمدة «الكينونة والزمان». والبؤرة المركزية في هذه العمارة الفلسفية هي البحث «في ضرورة مسألة الكينونة وبنيتها وأوليتها»[١].

ويتوصل هذا البحث إلى «التحليلية الأنطولوجية للدزاين بما هي تحرير للأفق من أجل تأويل لمعنى الكينونة بعامة»[٢]، وإذا كانت اللغة هي مسكن الإنسان؛ أي يتعرّف كينونته عبر اللغة، وبأنه لا يمكن أن يدرك ذاته إلا بالتحرك داخل اللغة، لذلك هي الميدان الذي ينبسط فيه معنى الكينونة بالنسبة للدزاين معين[٣].

من هنا، لا يكون للدزاين أي «مضمون أو تعين إنثروبولوجي، بل هو إشارة «صورية» إلى بنية كينونة محض»[٤].

كان يمكن لهذا التحليل العميق أن يكتمل، لو أوجد تخريجاً فلسفياً للعلاقة بين «الدزاين»؛ باعتباره «صيغة وجود الإنسان في العالم»؛ بحسب عبارة هيدغر، والموضوعانية التي تشكل عمق المشهدية الغاصة بالعنف الذي يجتاح المنطقة العربية والعالم.

وربّ سؤال يُطرح هنا، إذا كانت اللغة حارسة الكينونة وهي سكنها أيضاً فكيف يمكن «للدزاين» أن يحيل إلى صيغة وجود الإنسان في العالم، دون الدخول عبر بوابة التحليل للاقتصاد السياسي الرأسمالي، الذي يشكل أساس انتهاك وجود الإنسان في العالم؟

---

(١) مارتن هيدغر، الكينونة والزمان، ترجمة وتعليق: فتحي المسكيني، مراجعة: إسماعيل المصدق، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا)- بيروت، ٢٠١٢ ص٤٩.

(٢) المصدر السابق، ص٦٩

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه العمود المركزي لفلسفة هيدغر، لذلك قسم كتابه إلى قسمين، الأول: في التحليل الأساسي التمهيدي للدزاين، القسم الثاني: الدزاين والزمانية.

(٤) هذا تعليق المترجم، وهو أمين لفكرة هيدغر عن الدزاين. المصدر السابق، ص٥٧.

لقد أوضح يورغن هابرماس، وهو الماركسي الأهم بين المفكرين المبشرين بما بعد- الحداثة، في كتابه «القول الفلسفي للحداثة»، أن التحليل الأنطولوجي الهيدغري أبقى الحقيقة في «السكن اللفظي»، أي داخل الدزاين، الذي هو «إشارة صورية»، وبالتالي أفقدها أرضها الموضوعانية. ومحاولة صفدي ردّ أطروحة هابرماس، وإثبات أطروحة هيدغر، بقوله «إن إعادة سكن الحقيقة في العالم يعني أنها غدت في متناول الكائن الوحيد المُولَجِ بالحياة في العالم، الذي هو الدزاين»(١)، لا يمكن لها أن تنجح باختراق سورِ اللغة أو السكن اللفظي؛ لأنها لا تحيل إلى عقلنة الموضوع، بل اقتصرت على انشغال الفهم بذاته، أي بالسؤال عن الكينونة.

يصل صفدي في تحليله إلى حقائق لا يمكن غض النظر عنها، أو تجاوزها. هو يرى في المرآوية «ديكتاتورية مطلقة»، ما يدفع للثورة عليها(٢)، ويشير إلى وجود «مشروع الديكتاتورية الأمريكية على العالم»(٣)، وأن النظام العالمي الراهن سيطر فيه مفهوم العنف، ويريد أن يفرض «صلاحته المنطقية والواقعية»، وكأن الإذعان له أعلى خيارات الشعوب. ولكن النظام العالمي الجديد الذي يتشكل بديلاً، فهو الذي يقوم على التعددية القطبية، هو العالم الذي يتأسس على حقوق الشعوب التي بدورها، تغدو قاعدة صلبة لحقوق الإنسان(٤).

لكن قول صفدي لا يصل إلى مستوى الاستحقاق الفعلي لمواجهة عنف الأمركة؛ ذلك لأن تكوين فهم حقيقة العنف والإرهاب والأمركة التي ترعاهما، يمكن أن يتحقق فعلاً بالرجوع إلى نقد ماركس للاقتصاد السياسي الرأسمالي، كما تمّت

---

(١) مطاع صفدي، نقد الشر المحض، الكتاب الأول، مرجع مذكور ص٣١.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٣.

(٣) مطاع صفدي، نقد الشر المحض، الكتاب الثاني، بحثاً عن الشخصية المفهومية للعالم، مركز الإنماء القومي/ بيروت- باريس. ط١، بيروت،٢٠٠١ ص٦١.

(٤) المرجع السابق، ص٦٣

الإشارة أعلاه، نظراً لأن هذا النقد يحدّد الأوليات المحسوسة لتشكل المشهدية؛ أي فهم الأساس العميق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، واستغلال العمل الإنساني، وتحصيل القيمة المضافة. إلى ذلك، إشارة صفدي إلى «الجوْعى» في العالم كقوة مقاومة للأمركة، لا تأخذ بعدها الحقيقي، عندما ينكر هذا المفكر الماركسية بما فيها تحليلها النقدي للاقتصاد السياسي الرأسمالي، بحجة تفادي خطر الأيديولوجيا وأوهامها[(١)]. وربما من نافلة القول، التوكيد على أن التحليل الاقتصادي ليس وهماً ولا أيديولوجيا زائفة؛ فالجوعى فقراء والشبعانون أثرياء، وبلغة الاقتصاد السياسي الماركسي، كما هو معروف، الفقراء هم العاملون الكادحون، والأثرياء هم مالكو وسائل الإنتاج الذين يستثمرون عمل الكادحين. هذه هي المواقعية لظاهرة التفاوت الاجتماعي في امتلاك الثروة؛ هي حدث حياتي عملاني يشكل مشهداً له حيز موضوعاني، وهو عمل البشر المتصل بأجسادهم وطاقتهم الحيوية والذهنية.

وقائع حرب الأمركة المرآوية على العرب

توظف الأمركة في حربها على بعض البلدان العربية أقوى تقنية مرآوية لتدميرها، وإعادة رسم خرائطها الجيو- سياسية وفق مصالح الإمبريالية، عبر التشبيح والتخطيف المرآوي لمشهدية الحرب ومواقعيتها. و«الربيع العربي» كان الاسم أو الصورة الكبيرة التي وُظِّفَتْ في حملة التغيير المزعوم للبلدان العربية باتجاه «الديموقراطية». والصورة التي نتجت عن الصورة المزيفة الأولى، هي أن «المعارضة» التي شكلت القوى الإسلامية الأصولية المتطرفة رافعتها، والخطاب

---

(١) علماً أن الأستاذ صفدي وصل لشدة محاولته الابتعاد عن الأيديولوجيا، إلى تبنّي مصطلح ما سمّى «الثورة» في سورية، وهي في حقيقتها ثورة مضادّة، الأمر الذي أفضى، وياللمفارقة والأسف، إلى أن مقالاته، بالمحصّلة، اقتربت من الانحياز للأصولية تحت وطأة البريق الخاطف لما سمي «الثورة» في بداية انفجار الأحداث، وهو ما ينتج عنه تدمير المفهوم الحقيقي للثورة. وقد كتبت مقالاً بهذا الخصوص؛ مقداد عبود: مطاع صفدي، تدمير مفهوم الثورة، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٢٠٨٥، ٢٣آب ٢٠١٣.

الإسلامي، بتأويله الحدّي المتطرّف، مرجعها، كانت موضع الرهان الأول لأمريكا، فجاءت القوة العملاقة الناعمة لمديولوجيا الأمركة بفضائياتها وصحفها، مثل «CNN» و«New york time» والـ«Washington post» إلى twitter والـ face book...إلخ، والفضائيات العربية، والأوروبية الدائرة في فلكها، لتقدم الإسلاميين التكفيريين الإرهابيين، أداةً لتحقيق ربيع العرب، وإنجاز ثورة «الحرية والكرامة» أو الثورة من أجل «الديموقراطية».

ولأن أمريكا هي الدولة الأقوى في العالم، هي التي تزعّمت «التحالف العالمي» الذي يقود «الثورات العربية»، وهي التي ورّطت الدول الأوروبية، وتركيا، وقطر والسعودية والإمارات بالاشتراك في الحرب على هذه البلدان العربية الأساسية، تحت هذه الشعارات والصور البراقة. وكل ذلك يجري في إطار خطة النفوذ السياسي الاستراتيجي لها.

النظرة في موضوعانية المشهد تكشف بوضوح أن أمريكا هي محور الإمبريالية في العالم وزعيمته، وهي أيضاً، محور مشروع العقلنة الاستهلاكي المفقرِ للإنسان، الذي تطرحه على العالم وتجرّه إليه، وهي، فوق كل هذا، تقدم نفسها عبر وسائطها الإعلامية الجبارة على أنها قائدة العالم إلى الحرية والديمقراطية.

أما في صورة المشهد الوقائعية، تقوم المرآوية بقصفها وتفتيتها إلى أجزاء صور كي تبدو أمريكا في ذهنية الجماهير الأمريكية والعربية، على أنها الدولة المثلى في العالم، وطراز الحياة فيها، هو الأجمل بين الدول، وهو المكان الذي يتحقق فيه «الحلم الأمريكي». تضخّ كل الصور والمعلومات السريعة والمتزاحمة لجماهير أمريكا والعالم، كي تنسى الجرائم الأمريكية ضد شعوب العالم، من الهنود الحمر إلى الفلسطينيين، ومن الفيتناميين إلى العراقيين والليبيين والسوريين...

في **العراق**، بدأت لعبة المرآوية عندما عممت مديولوجيا الأمركة الصورة التي اجتاحت أبصار جماهير العالم، حين جلس كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية،آنذاك، في قاعة مجلس الأمن، ليعرض، في القطار الذاهب إلى العراق، صورة سلاح «التدمير الشامل». وفيها أثبت (بالصورة فقط) أن نظام صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل. شنّت أمريكا الحرب على العراق، ومن دون قرار من مجلس الأمن. كان الهجوم مهولاً، نقلته شاشات التلفزة، ورأى العالم بلداً يُفجّرُ بحمم جهنمية ألقتها الطائرات وصورايخ البوارج البحرية على العراق. احترق البشر والشوارع والمزارع، احترق العراق. وخرج «تقدير لجنة التفتيش الدولية» عن أسلحة الدمار الشامل في العراق: «لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق»!

احتلت أمريكا العراق، وجاءت الصورة الثانية مع بول بريمر وقرارته الجديدة التي تتابع التدمير وتجعله مستمراً: حلّ مؤسسات الدولة، تفكيك الجيش العراقي، حلّ حزب البعث العراقي، اعتماد مبدأ الطائفية في الحكم وإدارة شؤون البلاد.

بعد ذلك حلت الصورة الثالثة فوق السابقتين: صورة الطائفية السياسية المفتعلة، و«طائفية» الحكم المزعومة في عهد رئاسة نوري المالكي للوزارة، الأمر الذي ترتب عليه صورة مفادها، «رفع الظلم» عن «المكوّن المذهبي الإسلامي الأكثري»! وبعدها مباشرة جاءت الصورة الرابعة: اعتصامات الأنبار ضد المظلومية الواقعة على أتباع هذا المذهب، وهنا كان عرس الميديا الأمريكية للضخ والتحريض الطائفي بين أتباع المذاهب الإسلامية. وتأتي صورة الوضع الكردي في هذه الحمأة، وتتنطح أمريكا لدعم الأكراد، بحجة الحقوق القومية. وهنا تنشأ الصورة المعقدة بفضل الميديولوجيا الأمريكية: أمريكا تدعم ثلاث قوى: اثنتان تتبعان لمذهبين إسلاميين، والأخيرة كردية. وهي واقعياً ضربت الجميع.

كان من المنطقي أن تتأتّى الصورة السادسة في ١٠ حزيران ٢٠١٤ حين ظهر التنظيم الفاشي التكفيري الإرهابي: «داعش»، الذي اجتاح بسرعة خاطفة، وعلى خلفية الطائفية السياسية التي رعتها ونمَّتها ميديولوجيا الأمركة، في الوقت

الذي كذبت عندما اعتبرته مفاجئاً، وهي تعلم أن اعتصامات الأنبار ستفرّخه. والمفارقة هنا أن أمريكا التي أسهمت بإنشاء «داعش»، هي ذاتها تشكل «التحالف الدولي» لمحاربة هذا التنظيم. بل أكثر من ذلك، أمريكا تقول: إن هذا التنظيم عدو للعالم أجمع، ولكنها تمنع كلّ العالم من محاربته؛ هي اختارت على هواها (بالأحرى مصلحتها السياسية) الدول «الجديرة» بمحاربة داعش، ومنعت دولاً أخرى! هي في الحقيقة تريد أن تقول:أنا من يقرر كل شيء في العالم. إلى ذلك، لا غرابة أن تُلقي الطائرات الأمريكية الأسلحة والذخائر، فضلاً عن المواد الغذائية، إلى تنظيم «داعش» في العراق وفي الوقت عينه تقصف مواقعه. والحشد الشعبي لا يحقّ له – بحسب الأمركة – محاربة «داعش».

هذا التناقض التي تقصده الأمركة في مواقفها، ينسحب على وضع الأكراد؛ فهي تتحدث عن تسليحهم، بمعزل عن حكومة بغداد المركزية، ثمّ بعد عدة أيام وأسابيع، يقرر الكونغرس الأمريكي عدم الموافقة على برنامج التسليح هذا، من دون موافقة الحكومة العراقية، ثمّ تأتي معلومة – صورة ثالثة – مفادها: إمكان الرجوع عن قرار الكونغرس، وبالتالي العودة إلى فكرة التسليح.

في هذا الفضاء الذي تتراءى فيه الصور عن الصور حول المشهد العراقي الذي أصبح مقصيّاً وراء لعبة ترائيها، تستنفر المديولوجيا لتروِّج لفكرة حلّ المشكلة العراقية عن طريق تقسيم هذا البلد إلى ثلاثة كيانات: شيعي، سني، كردي. قسم من العراقيين والعرب يقبل هذا المشروع التفتيتي، وقسم آخر يرفضه. ويبقى العراق على مفترق طرق.

وإذاً، لعبة المرآوية في العراق تمّت بضخّ سيل من الصور والمعلومات التي لا يجمعها شيء سوى أنها تريد أن تقدم العماء أو غياب المشهد، بحيث تضيع الباصرة والبصيرة، وهو ما يجسم استراتيجية الأمركة.

والأمر عينه، في حدوده العامة، وقع في **سورية**؛ حيث استنفرت مديولوجيا الأمركة قواها لتسهم بتصنيع ما سمّيت «الثورة السورية». منذ البداية أمّنت التغطية للدعم اللوجستي والمالي والاستخباراتي، وصارت تفبرك الحدث عبر قصف دائم بالصور والمعلومات لصالح قوى «الثورة». ولم تكلّ عن تسفيه وشيطنة الدولة السورية و«الجرائم التي ارتكبتها بحقّ الشعب السوري»، على حدّ تعبيرهم، الأمر الذي جعلها تكرر دائماً تصريحات المسؤولين الأمريكيين بخصوص ضرورة «تنحي الرئيس» لأنه، وفق زعمهم التضليلي والمناقض للقانون الدولي، «فقد الشرعية». كما جنّدت جامعة الدول العربية في هذا الاتجاه عينه، حتّى قررت الأخيرة «تجميد عضوية سورية» فيها وفرض عقوبات عليها.

وقد شاركت القنوات الفضائية العربية مثل «الجزيرة» و«العربية» ومئات المحطات الفضائية الأخرى التابعة للأمركة، بتقديم صورتين رئيستين، وآلاف الصور التي تساندهما: «السلطة تقتل» و«الثوار» الذين يقاومونها «بصدور عارية». ولعلّ الأكثر درامية ولفتاً للانتباه تلك التي صُوِّرَ فيها الرئيس السوري والرئيس الروسي، بصورة غير لائقة ومناقضة للواقع والحقيقة، أمام البيت الأبيض، حيث تقنّع شخصان: واحد وضع قناعاً عليه صورة الرئيس بوتن وآخر وضع قناعاً يحمل صورة الرئيس الأسد، لكي يقدما إيحاء سلبياً عن الرئيسين.

وقدّمت صور عن أنشطة «قادة الثورة»، كما لو أنهم هم فعلاً قادة سورية، مثل ذلك المشهد الذي أراده برهان غليون بمناسبة عيد الأضحى، وألقى خطاباً للشعب السوري من وراء منضدة وإلى جانبه علم «الثورة» بالحجم الكبير، متخذاً هيئة رسمية وجدية.

أما أصدقاء «الشعب السوري» الذين صممتهم أمريكا وحلفاؤها، فقد كان إعلام الأمركة في جهوزية عالية ودائمة لتغطية لقاءاتهم وأنشطتهم، وخططهم، وتشكيل «حكوماتهم» في المنفى، كلّ ذلك كي يثبتهم الإعلام بديلاً «شرعياً» عن الحكومة السورية الشرعية، التي يعترف بها مجلس الأمن والقانون الدولي.

ولكن الصورة الأكثر تبريقاً وتصعيقاً، كانت الصورة المتعلقة بالأزمة الكيميائية في آب ٢٠١٣ عندما بُثَّتْ صور ومواقف لمسؤولين أمريكيين، وخصوصاً أوباما، بيّنت كما لو أن قوات الدولة السورية قد قامت، فعلاً، بضرب «الثوار» بالكيميائي. بعد ذلك انتهت الأزمة بالتسوية المعروفة. ولكن الإعلام الأمريكي لا يكل ولا يمل، لذلك سارع إلى التقاط بروزها مجدداً من الدوائر الأمريكية، وبدأ يبثها، الآن من جديد...

وبعد انكشاف حقيقة الحدث السوري بصورة كبيرة، جرّاء الأعمال الإرهابية للجماعات المسلحة المعروفة في سورية، والتي استكملت خصائص ظاهرة الفاشية، لم يعد إعلام الأمركة قادراً على ستر فظائعها، وخصوصاً بعد القوة التي اكتسبتها «جبهة النصرة» و«داعش»، احتاج تعقيد الأزمة إلى تقنيات أقوى وأفعل من أجل ضمان استمرار التحكم والسيطرة الأمريكية. والشفافية كانت الوسيلة الأنجع: اعترفت أمريكا بخطر داعش والنصرة، واستُصدِرَ قرار من مجلس الأمن ضدهما. ولكن تمَّ توليد صورة المعارضة «المعتدلة»، فوق الصورة الأم–صورة «الثورة»، وضرورة استمرار دعمها. ثمّ، إن صورة الاعتدال، أليست صورة عن صورة «النصرة» التي هي جزء من «جيش الجهاد» و«جيش الفتح» اللذين يقاتلان في جنوب وشمال سورية، بتنسيق توفّره غرفة عمليات «موك» التي شكلتها الاستخبارات الإسرائيلية والأردنية، وغرفة عمليات «أضنة» التي أسستها الاستخبارات الأمريكية والتركية؟

هكذا، تتزاحم الصور وتتوالد عن المشهد الذي سرعان ما تطمسه صورُ الصورِ، وتفاصيل التفاصيل أمام العقل، فتُعجِزه، كما تميت إرادة الناس في مقاومة الأمركة!

وحضّرت السعودية بإيعاز وإشراف من أمريكا صورة تبريرية مختلفة وهشّة بالنسبة للساحة **اللبنانية**، وهي كذبة «النأي بالنفس» عن الأزمة السورية، كما لو أن سورية ولبنان لا علاقة بينهما، علماً أنهما، كما هو معروف تاريخياً، أقرب

بلدين عربيين لبعضهما البعض، بل كانا بلداً واحداً حتى أواسط القرن العشرين تقريباً، حين تم التحرر من الاستعمار. في هذا الإطار جاء إعلان بعبدا في ٢٠١١/٦/١١، «تلبية لدعوة رئيس الجمهورية اللبنانية ميشيل سليمان». وقد نصّ البند ١٢ منه على «تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية... عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي...» من حينه بدا واضحاً الدور القوي لـ«تيار المستقبل»، أي قوى ١٤ آذار، أداة السعودية وأمريكا في المنطقة العربية، في دعم ما سُمّيَ «الثورة السورية»، حيث تقاطرت جماعات إرهابية تكفيرية من أصقاع الأرض، وقد أدخلها إلى سورية الحلف الغربي – الرجعي العربي تحت قيادة الإمبريالية الأمريكية، لتحارب الجيش السوري والسلطة السياسية القائمة، علماً أن البند ١٣ من الإعلان المذكور ينص على عدم «استعمال لبنان مقراً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين». وهنا ظهر تحالف قوى الليبرالية الجديدة: قوى ١٤ آذار، سمير جعجع، وليد جنبلاط المؤيد فعلاً لدخول هذه الجماعات الإرهابية. وبعد دخول حزب الله إلى سورية للدفاع عنها ضد الجماعات الإرهابية التكفيرية، بدأت الحملة الشعواء ضده، من قبل التحالف الليبرالي تحت المظلة الأمريكية– السعودية. وبدهي بالنسبة للنظرة المنصفة، أن المشهد الحقيقي هو أن الدولة السورية، المعترف بها من هيئة الأمم المتحدة، ملزمة بقوة القانون بالدفاع عن أمن الدولة ضد أي تمرّد إرهابي مسلّح، وأن الذين سموا أنفسهم ثوّاراً، ما هم إلا جماعات أصولية متطرفة، مثل ظاهرة الشيخ أحمد الأسير الإرهابية التكفيرية التي قتلت جنوداً لبنانيين، والتي تحولت إلى فاشية أصولية تكفيرية إرهابية، باعتراف العالم أجمع، خصوصاً بعد أن أسفرت عن حقيقتها بالتنظيمات الفاشية الأصولية، مثل «جبهة النصرة» و«داعش» و«أحرار الشام»...إلخ. وهنا يبدأ دور مديولوجية الأمركة التي لا يمكنها إلا أن تشوه المشهد عن طريق ضخّ كم هائل من الصور والمعلومات لتشويه مقاومة حزب الله للعدو الإسرائيلي، ودعمه

للمقاومة الفلسطينية، ولخلط الأفكار والمفاهيم عبر لعبة الاتهام والتحريض الطائفي بين المذهبين الإسلاميين الأكبرين، وتصوير الدور الإيراني على أنَّه العدو الأول للعرب والإسلام. أما دور دولة قطر التي تدعم وتتواصل مع الفاشيين التكفيرين منذ بداية الأزمة السورية، ومؤخراً صارت تنسّق معهم بخصوص الجنود اللبنانيين الذين اختطفتهم جبهة النصرة، والسعودية التي تدعم علناً الجبهة الإسلامية والقوى الإرهابية في غوطة دمشق، وتركيا التي قدَّمت كل أشكال المساندة اللوجستية والدعم المالي والعسكري، فيتمّ السكوت عنهم.

إلى ذلك، حقيقة المشهد هي صراع بين الجبهة الإمبريالية وحلفائها من الأنظمة الأوروبية والرجعية العربية، من جانب، والجبهة المواجهة لها والرافضة لأهدافها وإملاءاتها من جانب مقابل.

آلية عمل الأمركة في الحرب على **ليبيا**، كانت الأشرس والأسرع في الوصول إلى الهدف. عهدت أمريكا إلى حلف «الناتو» NATO، بالإسهام العسكري الأكبر في قصف ليبيا، وإسقاط نظام الحكم والدولة فيها. وكانت الصورة الرئيسة التي صنعتها الميديا الأمريكية وتابعتها الأوروبية، هي تقديم القذافي على أنه أبشع الطغاة في العالم. وبعد هذه، جاءت الصورة الكبرى الثانية لتقدم عملية تجميد عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية، وبعدها، في هيئة الأمم المتحدة. وقدمت صورة ممثل ليبيا عبد الرحمن شلغم، وهو يذرف دموع التماسيح حين أعلن انشقاقه عن النظام (كان مقرباً من القذافي). أما الصورة الأخطر، هي تلك التي قدمت الجماعات الإرهابية التكفيرية، على أنها ثورية، في الوقت الذي كان معروفاً فيه، أن بعض قادتها، مثل (عبد الحكيم بالحاج)، كان ينتمي «للقاعدة»، وكان في سجن غوانتنامو. وجاءت عملية القصف الصوري للناس من الميديا الأمريكية والغربية، حول نشاطات «الثورة»، وعملياتها القتالية، وخصوصاً صورة هنري برنار ليفي الفرنسي–الصهيوني إلى جانب «الثوار» في الخنادق، قرب المدافع، ليُظهر تضامنه مع «الثورة والثوار»

ضد القذافي، وليبرّر عمليات قصف وتدمير حلف "الناتو" لليبيا. وهكذا، أمست ليبيا أنقاضاً بلا دولة، وشعباً يحاصره الجوع بعد أن كان مرفّهاً إلى حد ما، في الحياة. واستمر القتال حتى الآن، والقوتان الأساسيتان اللتان تعيثان قتلاً وتخريباً في البلاد، هما القوتان الفاشيتان: «فجر ليبيا» و«داعش». وقد قدمت ميديا الأمركة، «داعش» على أنه الشيطان بعينه، ذلك عبر الإخراج الفني لعملية قتل العمال المصريين؛ فقد أثبت هذا التنظيم براعته التمثيلية في فن القتل، حين كشف المخرج الأمريكي عن صورة يمتزج فيها الخوف والمهابة مع رومانسية مشهد الأمواج والصخور مع الألم الساحق الذي يكاد يمسك باليد، في وجوه العمال المصريين المُقادين إلى الذبح بعد قليل، بهذا الفيلم، يتحول مشهد تدمير بلد إلى حالة سينمائية ترفيهية.

وتستمر اللعبة السياسية الأمريكية في ليبيا عبر برناردينو ليون، ممثل هيئة الأمم المتحدة، بتخريجٍ مرآوي؛ حيث تتدفق صور فوق صور عن لقاءات بين الليبيين، في «غدامس» الليبية و«الصخيرات» المغربية، للحوار بين ممثلي قوى إرهابية تكفيرية مطعمة ببعض الشخصيات الليبرالية الجديدة، وكلّ ذلك كي يبقى هذا البلد في القبضة الإمبريالية، وشعبه يعاني القتل والجوع والفوضى.

و**مصر** هي أيضاً واقعة في أتون حرب الأمركة عليها. اجتاحت أرجاءها صورٌ كبرى رئيسة موقّعة باسم «ثورة الربيع المصري» أو «ثورة فبراير» لترميها الأخيرة في قبضة تنظيم الإخوان المسلمين المتطرف ويجلس محمد مرسي على كرسي الرئاسة. ولكن سرعان ما تأتي مديولوجيا الأمركة لتهلل وبنفس الوقت لتشكك بصورة أخرى هي «ثورة ٣٠ يونيو»، حيث يتسلّم الحكم عبد الفتاح السيسي بعد إطاحة مرسي، وتقع مصر في القبضة الأمريكية، عن طريق ارتهانها للسعودية ودول خليجية أخرى. فهي في الوقت الذي توافق فيه على مجيء السيسي إلى سدة الرئاسة، تضع مآخذها عليه، لتبقيه في دائرة الارتهان؛ أي أن يظل خاضعاً للسياسة الأمريكية أو أن تطلق عليه حربها الإعلامية، خصوصاً وأن تهم خرق مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان جاهزة في ترسانتها المديولوجية.

وينفجر الوضع في مصر بين جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية والسلطة المصرية، لتبدأ عملية استنزاف الجيش المصري، والاقتصاد، والسياحة...إلخ. ولعلّ ما يؤكد على التعمية التي تولّدها مفاعيلُ المرآوية، أن غالبية الشعب المصري والعربي لم تلحظ عدم الاختلاف النوعي بين أنظمة الحكم في عهد الرؤساء الثلاثة: حسني مبارك، محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي، ما يعني أن الثورة لم تطرح أيّ مشروع وطني للمجتمع المصري؛ فالحريات العامة منتهكة دائماً، والبطالة والجوع ينهشان الجماهير المصرية، والعلاقة مع الكيان الصهيوني في وضع مستقر وطبيعي، فحسني مبارك ربطته علاقات طيبة مع هذين البلدين، ومحمد مرسي أرسل رسالة صداقة وودّ إلى رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز، والرئيس السيسي يعيد تنشيط العلاقات مع العدو الإسرائيلي بإرساله السفير المصري إلى الكيان، مع هذا سمّتْها ميديا الأمركة ثورة. والآن «أنصار بيت المقدس» و«المقاومة الشعبية» وجماعات أصولية أخرى تضرب سيناء وأنحاء مختلفة في مصر. كل هذا يعني أن الثورة في مصر حدثت في الصور فقط، المبثوثة إلى شاشات التلفزة من وسائط مديولوجيا الأمركة، ومن الشاشات إلى أبصار الناس، من هنا، يتبيّن أن هذا الإعلام لا يقدم حقاًئق فعلية حول الأزمة المصرية، بل ذهب إلى تسميتها «ثورة» لكي يختلط الأمر على أفهام الناس، ويستمر التدمير المجاني لمصر، وهو ليس مجانياً لأمريكا وإسرائيل، لأنه يحقق مصالحهما الاستراتيجية. وهذا هو المشهد الحقيقي الذي حاولت المديولوجيا تشويهه.

تونس لم تنجُ من المحرقة، أيضاً. هذا البلد يختزن طاقة ثقافية فاعلة، إلى جانب ثقافة سياسية استهلاكية. ويمكن تحويل هذه القدرة إلى أساس لمشروع وطني تقوده القوى الوطنية الديمقراطية التعددية، وقوى المجتمع المدني، إذا تُركت القوى التنويرية واليسارية المرتبطة بالحركة النقابية التونسية العريقة في وضع مستقر في بلد آمن. لهذا كله، توجهت جهود الأمركة وقوتها الإعلامية الجبارة، إلى النفخ في تناقضات المجتمع التونسي، وجعل هذا الأخير مكاناً

للمسرَحةِ الأولى، والعرض الأول في مسرحية «الربيع العربي». مثلت صورة حرق «بو عزيزة» لنفسه الألم الإنساني الفظيع من الفقر والبطالة والجوع، اندفعت جماهير كبيرة من الشعب التونسي إلى «الثورة» ضد الفساد، ومن أجل «الديمقراطية»، ونسيت الرؤية الفكرية التي تضمن الوصول إلى أفق التغيير، بل نسيت أيضاً، علاقة رافعة التغيير وطبيعتها بالأفق المرتقب لهذا التغيير.

وبعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، جاء منصف المرزوقي رئيساً جديداً ليدير الحكم المستند إلى «ترويكا». هنا بدأ الإعلام عملية تزييف جديدة، إذ صارت التقارير والصور الإعلامية تشدد على وصول تونس إلى الاستقرار والديمقراطية، ولكن سرعان ما فضحت صور الاغتيالات السياسية (شكري بلعيد ومحمد البراهمي)، إلى جانب البطالة، وانتشار جماعات القوى التكفيرية الإرهابية في البلاد، كل المزاعم والأضاليل الإعلامية.

ثم تتابعت صور العمليات التي نفذتها القوى الفاشية الإرهابية التكفيرية في متحف «باردو» و«سوسة»، لتبيّن دور الأيادي الخارجية والداخلية وهم استقرار تونس، ووهم «الثورة» عندما تكون عمياء بلا رؤية، وعندما تحركها قوى خارجية وتدعمها. ولكن تستمر مديولوجيا الأمركة في لعبة التعمية بخصوص الأزمة، وتضع أمريكا خارج كل الشبهات بالنسبة لما يحدث في هذا البلد.

أما بالنسبة **لليمن**؛ فالكارثة أعم وأخطر. اليمن بلد يُقتل علناً؛ هي أفظع صورة في تاريخ حضارة الإنسان: واحد وعشرون مليون يمنيّ بحاجة لمساعدات غذائية، خمسة ملايين محتاجون لمياه الشرب ٦٠% عاطلون من العمل، هذه إحصائيات هيئة الأمم المتحدة. آلاف القتلى والجرحى اليمنيين ضحايا «عاصفة الحزم» السعودية- الأمريكية، هذا عدا عن التدمير الشامل: في البنية التحتية والمنازل السكنية، المطارات، البساتين، المشافي، المزروعات، والحيوانات...إلخ.

تطمس المديولوجيا بصورها المرآوية المرفقة بتكرار هائل لمزاعم الدفاع عن «الشرعية»، موضوعانية المشهد ومواقعيته في اليمن، حيث تدفق سيل الصور الجارف: مئات الطائرات وآلاف الطلعات قام بها طيران ما سُمّيَ «التحالف العربي»، قصف الحوثيين والقوى الموالية لعلي عبد الله الصالح وأنصار الله، والبعثيين...إلخ، لأنهم أسقطوا – حسب الصورة المفبركة السعودية والأمريكيّة– حكومة هادي «الشرعية». شاشات التلفزة تظهر صور القصف والانفجارات المروّعة وألسنة اللهب الهائلة التي تكاد تشي بأنه يوم الحشر، وهذه جهنمٌ يلقى فيها شعب بأكمله. لكن هذه الانفجارات المهولة التي تنقلها شاشات التلفزة، لم تعد مخيفةً لكثرة تكرارها، أصبحت شبه طبيعية كما لو أنها لعبة من لعب الأطفال. أمام هذا الهول، تأتي صورة المسؤول الأمريكي، لتُظهِر موافقة أمريكا على تقديم «الدعم اللوجستي» و«الاستخباراتي» للسعودية، وفق التصريح الأمريكي الرسمي، علماً أن هذه الحرب تجري من دون أي قرار من مجلس الأمن الدولي، وبموافقة مسبقة من أمريكا.

الصورة التبريرية التي تضخها التلفزة كل يوم مرات ومرات: مواجهة خطر «التهديد الإيراني» لأمن الخليج، ومواجهة «التمدد الإيراني» في الخليج والمنطقة العربية، وهذه تخفي المشهد الحقيقي، من أجل تحقيق الهدف الأمريكي: إبقاء الخليج تحت سيطرة أمريكا، وتحطيم القوى السياسية اليمنيَّة التي أعلنت معارضتها السياسية لنهج الأمركة وللصهيونية، وخصوصاً الحوثيون وحزب «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي» وأحزاب أخرى.

أما المشهد اليمني، الذي جاءت الحرب ومديولوجية الأمركة لتدمره، فهو يقوم على:

١– الحوثيون وحلفاؤهم مع الحوار لحلّ الأزمة.

٢– هم مع اتفاق السلم والشراكة.

٣– هم شاركوا بإنتاج مخرجات الحوار الوطني.

٤- طلب الحوثيون وحلفاؤهم السياسيون من الرئيس هادي عندما كان في اليمن سحب استقالته حفاظاً على اليمن، ثم هربته بعد ذلك المخابرات الأمريكية والسعودية.

ما كانت أمريكا تريد أن ينجح الحوار الوطني في اليمن، لذلك حرّكت السعودية لتباشر «عاصفة الحزم» ثم بعد زمن طويل من القصف، أعلنت السعودية وأمريكا وقف هذه العملية، ولكنها تابعت القصف ولم يتوقف إطلاقاً، حتى مع «عاصفة الأمل» التي جاءت بعد الأولى، لكن القصف والتدمير والقتل لم يتوقفوا في اليمن. حتى هدنة الأسبوع في شهر رمضان لإدخال المساعدات الإنسانية، سرعان ما خرقتها السعودية، وبدّدتها.

وحين بدأ الحوار غير المباشر في جنيف، عطل الحلف السعودي الأمريكي مسار الطائرة التي كان من المفترض أن تقل وفد الحوثيين وأنصار الله وآخرين من أحزاب أخرى. وقد وصف جو لوريا، وهو أحد الصحفيين الأمريكيين، عرقلة سفر طائرة الوفد اليمني بقوله «إنهم يقطعون رجلي الأمم المتحدة، ولا يسمح لها بنقل الوفد اليمني».

لم يبق أمام اليمن بالنسبة للأمركة إلا أن يدفع ثمن وقوفه المعلن ضد السياسة الأمريكية والصهيونية، أولاً، وثانياً، ضرورة أن ينضوي تحت المظلة الأمريكية ومحميتها: السعودية، أو أن يستمر قتله علناً أمام عيون العالم. أما بالنسبة لليمنيين، فقد قرروا المقاومة حتى الموت أو النصر، كما أكد الكثير من قياديي هذا البلد.

والحرب العدوانية القائمة ضد اليمن لا تختلف طبيعتها عن نظيرتها الجارية ضد **الشعب الفلسطيني**، منذ سبعين عاماً.

لقد استنفرت مديولوجيا الأمركة كامل طاقتها في ضخ الصور المشوَّهة والمشوِّهة لتزوير حقائق التاريخ، من جانب، ولتبرير استخدام القوة الوحشية للصهاينة، حين يرتكبون المجازر في أبناء هذا الشعب، ولعلّ أفظعها كانت مجزرة

غزة الأخيرة التي وقعت في مطلع الشهر السابع من العام الماضي، من جانب ثانٍ. من هنا، يكون الهدف من قصف شاشات التلفزة ومدافع الشبكات الإلكترونية الأمريكيّة وتابعتها الأوروبية، لعقول جماهير العالم وأبصارهم، طمس حقيقة الاحتلال وممارساته عبر آليات التشبيح والتخطيف التقني للصور والمعلومات التي تُبث. ويكاد يكون بلا نهاية، عدد المناسبات التي مورست فيها هذه الآليات المرآوية، مثل: قرارات مجلس الأمن التي بلغت أكثر من خمسين قراراً، والتي كانت إلى جانب الحق الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨حتى الآن، ولم تنفذها إسرائيل، مستقوية بدعم ومساندة الأمركة، المستوطنات (المستعمرات) التي تبنيها إسرائيل على الضد من الشرعة الدولية والقانون الدولي، تهويد القدس، محادثات السلام والحجج الإسرائيلية، خطّة حلّ الدولتين وشروطها العدوانية الاغتصابية...إلخ. كل هذا المسار من التضليل المرآوي، شوّه المشهد الحقيقي وركائزه الموضوعانية، ونتج عنه حماية وإطالة عمر الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

ولكن الخبرة النضالية للشعب الفلسطيني، بكل وجوهها: الثقافية والسياسية والعسكرية، التي كرستها عقود من الكفاح ضد العدو الصهيوني وحليفه الإمبريالي وخصوصاً الأمريكي، هي ضمانة هتك ألعاب المديولوجية المرآوية، وهزم راعيتها: الأمركة، وهذا يشكل شرطاً من شروط انتصار قضية فلسطين.

مناطق عالمية في الأتون

عنف الأمركة وحربها على العالم يظهر جلياً في عديد من مناطق العالم. لقد فرضت عقوبات على فنزويلا لثلاثة أسباب رئيسة:

١- معارضة فنزويلا منذ مرحلة بيغوتشافيز للإمبريالية العالمية، وعلى رأسها، الأمريكية.

٢- مناصرة قضايا الفقراء في العالم.

٣- وقوف فنزويلا إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني العادلة، ضد الصهيونية.

روسيا، كذلك تتعرض للعدوانية الأمريكيّة. لقد فُرضت عقوبات على هذا البلد، لأنه اعترض على إطاحة نظام يانكوفيتش الشرعي في أوكرانيا، من قبل قوى مرتزقة وفاشية مدعومة من أمريكا (شاهد العالم مسؤولين أمريكيين في الساحة الرئيسة في العاصمة كييف). وقد كان وقوف روسيا إلى جانب سكان جزيرة القرم، ولوغانسك ودانيتسك، لأن الاستراتيجية الروسية تدرك مغزى سعي الأمركة إلى دعم حكومة فيكتور بورشنكو؛ أي محاصرة روسيا وإخضاعها للنفوذ الإمبريالي الأمريكي، خصوصاً وأن روسيا تشكل عقبة في وجه سيطرة الأحادية القطبية الأمريكية في السيطرة على العالم. هذا هو المشهد الحقيقي لهذا الحدث، أما ميديا الأمركة فقد ضخت الصور التي نفت مواقعيته، وحرّفت أحداثه، لكي تبرر حربها على روسيا وأوكرانيا، انطلاقاً من مصالحها الإمبريالية.

و**الإكوادور** أيضاً، طالتها الحرب الاقتصادية الأمريكية عبر العقوبات التي فرضتها مؤخراً على هذا البلد. وكان مشروع قانون رفع نسبة الضريبة على مداخيل الطبقة الغنية في البلاد، هو المناسبة المباشرة لهذه العقوبات. وكان من المنطقي أن تقف دول «الألبا» في أمريكا اللاتينية إلى جانب الإكوادور، في حين اصطفت الطبقة الرأسمالية في هذا البلد إلى جانب الإمبريالية.

أما **إيران**، فقد كان برنامجها النووي بوابة الحرب على هذا البلد. وقد ظهر هذا في سياق «فبركة» هذا الملف (بحسب عبارة علي أكبر صالحي، رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية)، وطريقة تعاطي الميديا الأمريكية والغربية معه. لقد تمكنت الأخيرة من اختراع صورة مزيّفة عن السعي الإيراني لامتلاك التكنولوجيا النووية، من أجل تأمين الطاقة للمحطات الكهربائية التي تعمل بالوقود النووي، وقدمتها على أنها خطة لامتلاك القنبلة النووية.

استغلت مديولوجيا الأمركة هذه الصورة المزيّفة للصورة الواقعية، وأخرجت جملة من الاستنتاجات، مدعومة بسلسلة من الصور التي من شأنها أن تجعل العالم يقتنع بالسلوك الأمريكي، الذي فرض العقوبات على إيران.

والآن انتقل الملف إلى مرحلة جديدة من ألعاب المرآوية، فولّدت صورة مزيفة عن الصورة المزيفة أصلاً، حيث تصور اتفاق أمريكا مع إيران، على أنه انتصار للنهج الحقاًني الأمريكي، ورفع العقوبات المفروضة على إيران منذ ثلاثة عقود ونصف، هو منّة من أمريكا على هذا البلد، وعلى العالم.

من الصحيح أن إيران تكسب مالياً واقتصادياً، إذا طُبِّق الاتفاق، ورُفِعت العقوبات عنها فعلاً، ولم تنكث أمريكا بعهدها، ولكن أمريكا هي الرابح الأكبر، وقد تجلّى هذا في نجاح مديولوجيا الأمركة في القضايا التالية:

١- فرضت المنطق السياسي الأمريكي على العالم، علماً أنه استند إلى صورة كاذبة عن الملف النووي الإيراني. وأما بالنسبة لمشاركة الدول الكبرى، وتحديداً روسيا والصين في إخراج الاتفاق، فهو من قبيل تحصيل مكسب جزئي لهما، يتجلى بتخفيف حدة التوتر في العالم، وتخفيف زخم الهجوم الأمريكي على العالم.

٢- أصبحت إسرائيل، ربيبة أمريكا في المنطقة العربية، في وضع أقوى عسكرياً، من إيران، كإمكان، وليس كفعل متحقق، بحكم حظر استيراد الأسلحة الذي فرضه الاتفاق على هذا البلد الأخير، خصوصاً وأن إسرائيل، علاوة على امتلاكها أسلحة نووية، وحماية أمريكا لها، لها الحق باستيراد الأسلحة المتطورة متى تشاء، ومن أين تشاء.

٣- خسر الروس إمكانية بيع الأسلحة المتطورة إلى إيران، وخصوصاً الصواريخ التي تحفظ توازناً استراتيجياً لإيران مع العدو الصهيوني.

٤- الاتفاق سيف مسلط على رقبة إيران وحلفائها، وخصوصاً سورية واليمن. وهنا سيكون لأمريكا والسعودية أن تطلقا إرادتيهما التدميرية في جميع مواقع الصراع في المنطقة العربية، وسيكون على إيران أن تكون

حذرة، في سياستها بالنسبة لحلفائها في الأشهر الثلاثة. وإذا ما قامت بأية مبادرة لا تتفق مع السياسة الأمريكية، فيمكن أن تعمد الأخيرة إلى التضليل، وتقوم باتهام إيران بعدم الالتزام بالاتفاق فتصبح العقوبات «أشد»، بحسب نص الاتفاق.

رغم كل ذلك، فقد تحقق نوع من الانتصار لإيران وحلفائها، على المستوى الإجرائي السياسي المباشر، مثل إخراج العقوبات عليها من الفصل السابع، والاعتراف بحقها بامتلاك التكنولوجيا النووية لأهداف سلمية، وكل ذلك يعتبر مؤشراً، مهما كان ضعيفاً، على إمكانية كسر إرادة الهيمنة الأمريكية، إذا ما توافرت شروط المواجهة العالمية الحقيقية معها.

الخلاصة

أصبح العقل البشري الآن في الحضارة الراهنة، في جُله، تقنياً مرآوياً، بعد أن مرَّ بتحولات وعرف انقطاعات عبر الخبرة التاريخية. فقد كان ميثولوجياً، ثم لاهوتياً، ثم انقلب ذاتوياً إنسانياً. وهذا العقل الراهن هو عقل الأمركة الذي يعمل من أجل تعميم سيطرته الكاملة على العالم.

وإذا كانت الحرب التي تشنها الأمري   كية المرآوية على العالم، والمنطقة العربية كجبهة مركزية أولى لأسباب اقتصادية وجيو- سياسية، عبر العنف والفاشية الجديدة، وعبر ترسانتها المديولوجية العملاقة، نجحت في إخفاء حقيقتها المشهدية المواقعية، وحولتها إلى حرب افتراضية، فهي لم تفلح بصورة كاملة. هذا، لأن العقل المرآوي لا يمكنه أن يستنفد استهلاك كامل إمكانات المشهدية ومواقعياتها الموضوعانية. الفقراء، الجَوّعى، المنبوذون، الكادحون المستغَلّون، كادحو العمل الذهني، المثقفون، النشطاء الثوريون، الحقانيون، هؤلاء جميعاً يشكلون قوى جديرة وقادرة على الكفاح الثوري ضد الإمبريالية، وضدّ وليدتها الأمركة. هنا يبدأ خطاب جديد مختلف بالتشكّل في هذا الميدان، هنا تبدأ عملية عقلنة جديدة لعملية التفكير ذاتها، أي نشر ثقافة جديدة ديمقراطية تعددية حقيقية (وليست ديمقراطية أمريكية)، ضد الإمبريالية والفاشية الأصولية الإرهابية التكفيرية، ما يؤسس حقاً وفعلاً لمواجهة العنف الذي يعمل تدميراً وتقتيلاً في العالم. كلّ ذلك يبعث على تكشيف الحقيقة، إن عادت اللغة لتسردَ حدثانه. حين ذاك يكون لجماهير العالم أن تدرك الحقيقة؛ إذ إن كلّ هذا العنف والقتل والحروب، كل ذلك هو مشهدية موضوعانية، مهما حاولت افتراضية المرآوية أن تُخفيَ ذلك. وهذا يتوافق مع فرضية هذه الدراسة.

الفصل السادس

الفاشية الراهنة والعرب والعالم

لعل من أكثر الأسئلة أحقية وخطورة الآن هي: كيف حدث أن المجتمع الإنساني الراهن لم يتعلم شيئاً ذا معنى من المآسي والمرارات التي خبرها في الحرب العالمية الأولى، التي أشعلتها الدول الرأسمالية، من أجل المصالح الاقتصادية ومناطق النفوذ، ولا من الحرب العالمية الثانية التي فجّرتها الإمبريالية العالمية تحت راية الفاشية، حيث قُتل عشرات الملايين من البشر، وشُرّد أكثر منهم من الشيوخ والنساء والأطفال، ودُمّرت بوحشية فائقة مدن وبلدان؟ كيف تتكرر الآن الكوارث والمآسي من الطبيعة عينها، وفي المكان ذاته: العالم، وخصوصاً المنطقة العربية التي كان نصيبها منهما هو الأكبر، إذ سقط مئات الآلاف من القتلى، ومثلهم أو أكثر من الجرحى؟ هي، إذاً، جائحة حرب مجنونة؛ سقوف البيوت في المدن والقرى تسقط على رؤوس السكان، ولا فرق، هنا، بين أعمار الناس: الكل إلى المحرقة. آثار تحمل حكايات التاريخ وبصمات البشر، تُدمّر. نساء تسبى وتغتصب، أفواج من البشر تقاد كالنعاج، يذبحون بالسكين تحت راية سوداء كُتِب عليها «لا إله إلا الله محمد رسول الله»؛ هي راية «داعش»، أي تنظيم «دولة العراق والشام».

كل هذا يجري داخل النظام العالمي الذي يديره مركز القوة العالمي: الرأسمالية الإمبريالية تحت الإمرة الأمريكية، وهيمنة الأمركة. أليس مصير العالم يُسألُ أهله عنه؛ أي النظام الدولي، وهو نظام تطاحن وفوضى وحروب؟ ألا

تتوافر كل مقومات الفاشية في هذه القوى التي تحكم هذه المآزق والأزمات، ابتداء بالخطاب الفكري، إلى الاصطفاء الديني الذي به تمجّد الجماعة الإسلامية المتطرفة نفسها، وانتهاء بشرعنة القتل والتصفيات الجماعية، انطلاقاً من فكرة «نقاء الطائفة» بدلاً عن «نقاء العرق»، وما يجرّه من تبريرِ أي فعلٍ، مهما كان دموياً وشنيعاً أو استعلائياً؟ أليس هذا ما نراه في إمارات الدولة الإسلامية «داعش» في سرت– ليبيا»، الموصل والأنبار في العراق، وفي جبال الساحل السوري وبقية المدن السورية؟، وفي تونس ومصر واليمن؟

من أين جاءت هذه القطعان السوداء القاتلة المدّمرة؟ كيف وصل هذا السيل من المقاتلين الإسلاميين المتطرفين من أكثر من ثمانين دولة عربية وأجنبية للانخراط في الحرب التي تشنها الفاشية على هذه الدول وشعوبها، وخصوصاً سورية واليمن وليبيا؟ من أين يأتي الدعم المالي، والدعم العسكري الذي يغذي «داعش» وكافة القوى الإرهابية التكفيرية التابعة لها؟ من قدم التسهيلات والدعم اللوجستي لهذه الكتائب الفاشية، وما الغاية منه؟ والسؤال الرئيس هنا، ما هي مسوغات تسميتها «فاشية»؟ وما الأهداف السياسية لهذه الحرب الشاملة التي تفتك بالبلدان العربية وشعوبها؟ وما طبيعة القوى العالمية والعربية التي تقف وراءها؟

هذه الأسئلة، هي موضوع هذه الدراسة.

المساحة الهائلة لمنطقة الحرب ومسرحها الذي تُدمَّرُ عليه دول عربية، على أيدي الجبهة الأصولية الإسلامية المتطرّفة، واشتراك الدول الرأسمالية في مؤازرتها، وخصوصاً الأقوى والأفعل منها، وعمليات القتل والتدمير والتهجير القسري والتطهير الديني، وإضافة لهذا كله، التفكير بالنظام العالمي، وعوامل تحكّم بعض الدول الإمبريالية به، وعلى الجهة المقابلة تضاديّاً، التفكير في مواقف الدول التي ترفض الخضوع لهيمنة تلك الدول المسيطرة، والأهداف الاستراتيجية، والمصالح الجيو– سياسية لكلا الطرفين اللذين يتواجهان الآن بلغة النار والقصف الجوي والصاروخي،

كل هذا يفضي إلى حقيقة محددة؛ هي أن نوعاً جديداً من الفاشية يظهر على مسرح العالم الآن. هذه هي الفرضيّة التي تسعى هذه الدراسة للتفكير فيها، والتحقق من مدى صحتها، والمسوغات التي تبررها. كل هذا يفضي إلى ضرورة التفكير في طبيعة الفاشية ومفهومها، وشروط ظهورها في التاريخ، ومن ثمّ إجراء المقارنة بينها وبين الفاشية الراهنة، والظروف والموجبات التي منحت الأخيرة الخصائص المميزة لقوامها المختلف عن نظيرتها الكلاسيكية المعروفة في التاريخ، حتى صار بالإمكان إطلاق تسمية جديدة عليها: الفاشية المغالية أو الفاشية الحديّة، وتقابلها بالإنكليزية ultra-fascism.

الفاشية المفهوم والأصل

جاء في القاموس الفلسفي الروسي «الفاشية كلمة إيطالية facio التي تعني الوحدة. هي ديكتاتورية الرعب العلنية للعناصر الأكثر رجعية وتعصباً قومياً وإمبريالية رأس المال. نشوء الفاشية يعبر عن عجز البورجوازية المسيطرة في المحافظة على سلطتها بالطرق «الديمقراطية» العادية. وهي تتقدم على رأس القوى المعادية للشيوعية، وضربتها الرئيسة موجهة ضد الأحزاب الشيوعية والعمالية، والمنظمات التقدمية الأخرى. ظهر النظام الفاشي بداية في إيطاليا عام ١٩٢٢، وبعد ذلك في ألمانيا عام ١٩٣٣. وقد ظهرت الفاشية في ألمانيا تحت قناع الوطنية – الاشتراكية. وقد اعتُبرت الفاشية قوة الرجعية العالمية الضاربة، وبالدرجة الأولى، ألمانيا الهتلرية، التي أطلقت الحرب العالمية الثانية. الخدمة التاريخية للشعب السوفييتي أمام القوة التقدمية الإنسانية، تكمن في أنه لعب الدور الحاسم في هزم الفاشية الألمانية. الفاشية، وبصرف النظر، عن الانهيار الكامل للدول الفاشية في الحرب العالمية الثانية، في عدد من البلدان الإمبريالية، تحاول في الوقت الحاضر العناصر الرجعية إعادة توليد الفاشية. وفي الأيديولوجيا، الفاشية هي اللاعقلانية، والشوفينية والعرقية المتعصبتان، والظلامية هي العداء للإنسانية»[١].

---

(١) القاموس الفلسفي، موسكو، ١٩٨٠. مادة الفاشية.

وفي قاموس وبستر Webster dictionary

الفاشية طريقة في تنظيم المجتمع، بها يحكم ديكتاتور الحكومة التي تسيطر على حياة المجتمع، فيها يكون غير مسموح للناس أن يعارضوا الحكومة. الفاشية: سيطرة أو سلطة قاسية جداً... ظهرت الفاشية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية... (١)

الفاشية في أوروبا

من المعروف، استناداً إلى الدراسات التاريخية الوفيرة، أن الفاشية ظهرت في أوروبا منذ أوائل عشرينيات القرن العشرين، إثر أزمة اقتصادية عالمية كشفت عن تناقضات النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي. وقد ظهرت في إيطاليا في الفترة ١٩٢٩–١٩٤٥، وكانت تحت قيادة الدوتشي بينيتوموسوليني في إيطاليا، والفوهرر أدولف هتلر في ألمانيا، وفرانكو في إسبانيا.

شكلت الفاشية نظام دولة استثنائي، إلى جانب نظامي الاستثناء المعروفين؛ البونابرتي، ونظام الديكتاتورية العسكرية. وتأتي استثنائية الدولة الفاشية من كونها، أولاً، تختلف عن الأشكال العادية للدولة الرأسمالية التي تقوم على الدساتير والبرلمانات، والاستقلالية النسبية للأجهزة الأيديولوجية عن الأجهزة البوليسية. ثانياً، هي ترتكز على خطاب فلسفي قطعي، إقصائي، ومتعصّب، يرفض ما عداه من أفكار أو أيديولوجيات. ثالثاً، أتباع الفاشية أو رافعتها الاجتماعية، هي من البورجوازية الصغيرة وحثالات الطبقة العاملة والعاطلين من العمل، التي تتميز بالقطيعية وما تفضي إليه من طاعة عمياء للزعيم أو القائد، كما حدث في ألمانيا وإيطاليا، معتمدة على خطاب أيديولوجي– سياسي متهافت، استعلائي، عرقي، يخلط بطريقة إرادوية تلفيقية بين الحداثة والقروسطية. رابعاً، تعتمد الفاشية العنف الفظيع في فرض سلطانها على المجتمع، بشراً، مؤسساتٍ

(١) Webster dictionary, fascism

وأحزاباً سياسية. خامساً، هي تعبير عن خوف الرأسمالية على نظامها في الأزمات الحدّية القصوية، ومحاولة الخروج منها عن طريق الحروب التي توظّف الفاشية فيها.

اعتماد القوة المفرطة والعنف الجسدي في عمليات الضبط الاجتماعي وإدارة شؤون الدولة يكشف عن أمرين أساسيين: أولهما، أن الفاشية، كنظام دولة، جاء ليفرض شكلاً جديداً في قيادة المجتمع سياسياً، بهدف مواجهة مشكلاته وحلّها بصورة مختلفة عنها عندما يكون في وضع عادي مستقر، ثانيهما، النظام الجديد الاستثنائي أتى تعبيراً عن أزمة مستحكمة بالنظام الرأسمالي الاحتكاري. إلى ذلك، جاءت الفاشية في الفترة الزمنية التي سماها المفكر والمؤرخ العالمي المعروف إريك هوبزباوم، في كتابه الضخم «عصر التطرفات»: «عصر الكارثة»، باعتبارها «شهدت سقوط الدول والأنظمة التي أحدثت ثورات اجتماعية، وثورات مضادّة هائلة... كما أنها وضعت نهاية للسيطرة العالمية التي مارسها نظام القوة الأوروبي الإمبريالي»[١]. ظهور الأزمة الاقتصادية، أو الانهيار الكبير الذي حدث بين الحربين العالميتين، وكانت ذروته في الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣، وغرق ألمانيا وإنكلترا وفرنسا بالديون لأمريكا[٢]، كل هذا أسهم في نشوء الفاشية، وفي اندلاع الحرب العالمية الثانية.

انبثاق ظاهرة الفاشية في أوروبا، كاصطلاح، وأيديولوجيا، وتنظيم سياسي، وكنظام دولة استثنائي، دفع كثيرين من اليساريين والقادة الشيوعيين والمفكرين والأكاديميين، لتقديم عدد كبير من الدراسات المهمة والعميقة حول

---

(١) إريك هوبزباوم، عصر التطرفات، ترجمة: فايز الصياغ، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١. ص ٩.

(٢) لقد بلغت ديون ألمانيا لأمريكا «مرة ونصف عن إجمالي الدخل القومي الألماني، بينما وصلت الديون البريطانية للولايات المتحدة نصف دخل بريطانيا القومي، والديون إلى ثلثي الدخل القومي لفرنسا». المرجع عينه، ص ١٨٦.

طبيعة هذه الظاهرة من كافة جوانبها. يرى ليون تروتسكي كأحد القادة والمفكّرين السياسيين الشيوعيين المعروفين في التاريخ، ليس فقط الذين فكّروا بظاهرة الفاشية، بل الذين عاشوا فترتها، في دراسته «ما هي الفاشية»، أن عجز الديكتاتورية البورجوازية عن الاستمرار في الحكم، استناداً إلى أدواتها المعروفة، من برلمانات وأحزاب ودساتير، هو الذي دفع لانبثاق ظاهرة الفاشية في أوروبا(١). وقد كانت مؤشرات أزمة الرأسمالية في أوروبا، وخصوصاً ألمانيا، رغم أن هذه الأخيرة تعيش في ظل «النظام الأكثر تقدماً»(٢)، وصلت فيه أوروبا إلى ارتهان كامل لأمريكا، أنها «تحيا كلها الآن على الإعاشة الأمريكية»(٣).

تتفق وجهة نظر تروتسكي مع نظيرتها لدى القائد الشيوعي الإيطالي غرامشي الذي كان أحد ضحايا الفاشية، حول الطابع الرجعي لهذه الظاهرة الاستثنائية في التاريخ. ويستند في تمشّيه هذا على كون الفاشية تعتمد على المنقضي من الفكر في التاريخ، وتهدف إلى القضاء على نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية؛ فهي «قوة متفسّخة ومنحلّة للطبقة البورجوازية، وبؤرة للمجرمين»(٤).

وفي ما يخصّ قاعدة الفاشية، فقد قامت قواها على أساس نشاط الأحزاب التي شكّلت جماعات مسلّحة لفرض سيطرتها بالقوة على المجتمع ومؤسَّساته، تغطيها أيديولوجية معينة بهدف الوصول إلى السلطة السياسية. وقد رعى حزب الوطنية الاشتراكية الهتلري في ألمانيا والفصائل الفاشية في إيطاليا عملية الـ«فشتسة»، أي تحويل المجتمع إلى حالة فاشية في الفكر والسياسة والسلوك الاجتماعي. ولعل

---

(١) ليون تروتسكي– أرنست ماندل، نصوص حول الفاشية، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١. ص٧١.

(٢) المرجع عينه، ص٧٦.

(٣) المرجع عينه، ص ٧٧

(٤) فكر غرامشي، مختارات، جزء١، جمعها: كارلو ساليناري وماريو سبينيلا، تعريب: تحسين الشيخ علي، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٦ص١٤١.

العامل الحاسم الذي فرض هذه العملية، هو أزمة الدولة الرأسمالية الإمبريالية. وبشكل أكثر تعييناً، حين ظهرت تناقضات هذه الدولة القائمة على الاقتصاد الليبرالي التنافسي، واتضح عجزها عن حل الأزمة الناتجة عنه، ما أوجد دوافع لديها لمحاولة حلّها عن طريق تحصيل «القيمة الزائدة» من خلال فرض نظام اقتصادي إمبريالي تدخّلي في اقتصاد الدول، عبر السيطرة على هذه الأخيرة وإخضاعها للنفوذ السياسي للدول الأقوى اقتصادياً. هذا يعني أن الفاشية جاءت، كما يذهب نيكوس بولينتزاس، للعمل على تجاوز «مرحلة الرأسمالية التنافسية»، وذلك عن طريق فرض النموذج «التوتاليتاري» الذي لقِيَ تحققه الفعلي بالفاشية(١).

هذه الأطروحة لا تناقض حقيقة الفاشية في شيء؛ فقد أكد زعيمها أدولف هتلر، في كتابه «كفاحي» على فشل نموذج الحكم بصيغته الرأسمالية العادية المعروفة، من الدستور إلى الانتخابات إلى البرلمانات، لأنه «يتنكّر للمبدأ الأرستقراطي الطبيعي الذي يَكِلُ الأمور إلى النخبة»(٢). ولكن بولينتزاس يقارب بعمق العوامل الاقتصادية- السياسية والاجتماعية لنشوء الفاشية، داحضاً بذلك أطروحة هتلر وعجزها عن التقاط الشروط الحقيقية لتشكّلها. لقد انطلق من أن الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين قوى سياسية تقع داخل النموذج الاقتصادي الرأسمالي الواحد، القائم على الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، وتحصيل الربح عن طريق استغلال قوة العمل، إنما هو صراع على الهيمنة. فقد يحدث أن تكون هناك اختلافات بين مراكز القوى لأطراف من الطبقة الرأسمالية المسيطرة سياسياً، الأمر الذي يولد صراعات بينها على المصالح، وهذه الأخيرة يمكن أن تتحقق عن طريق الهيمنة على جهاز الدولة(٣).

---

(١) نيكوس بولينتزاس، الأيديولوجية والسلطة- نموذج الدولة الفاشية، ترجمة: نهلة الشهال، دار ابن خلدون، بيروت، [د.ت] ص ٤٥.

(٢) أدولف هتلر، كفاحي، ط١٠، ترجمة لويس الحاج، دار طلاس، دمشق، ٢٠١١ص٤٨.

(٣) نيكوس بولينتزاس،السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل غنيم، ط٢، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٣ ص١٣١-١٣٢.

الفاشية، إشكالية الأساس الاجتماعي

تأتي ضرورة التوكيد على الأساس الطبقي الاجتماعي للفاشية من كونها ظاهرة سياسية لها منظومتها الفكرية، كما أنها محكومة بتحقيق أهداف مجموعة معينة من البشر. ولما كانت الرأسمالية هي هذه المجموعة التي شكلت الطبقة الأقوى اقتصادياً وسياسياً في المجتمع، وهي التي تدير شؤونه وتتحكّم به، فإن جميع ظواهره لابد أن ترتبط بها، من هنا تكون الرأسمالية الإمبريالية هي الأساس الطبقي الاجتماعي لانبثاق الفاشية في العالم، القرن الماضي. رغم ذلك يبقى، هنا، سؤال إشكاليّ: كيف تكون الرأسمالية الإمبريالية هي أساسها الطبقي، في الوقت الذي تأتي كتائبها وميليشياتها من الطبقة البورجوازية الصغيرة، ومن حثالة الطبقة العاملة؟

لعل تلمس إمكان فضّ هذه الإشكالية، يكون بالرجوع إلى حقيقة تمّ الإلماح إليها أعلاه، وهي أن التناقض ليس تناحرياً بين البورجوازية الصغيرة والطبقة الرأسمالية الكبيرة المسيطرة. كلاهما لا يتناقض مع أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ولا مع الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، لهذا كانت البورجوازية الصغيرة مَعيناً لا ينضب لمدّ الفاشية بعناصر كتائبها المقاتلة. أما من جهة خطابها الثقافي، فهاتان الطبقتان لا تمسّان المسلمة المركزية للخطاب الليبرالي البراغماتي، وهي اعتماد مبدأ حساب المصلحة القائم على الربح، وبالتالي يوجد اعتراف منها بمبدأ التفاوت الاجتماعي، وكانه حقيقة خالدة لا يطالها أي شك.

في هذا السياق جاءت فكرة ديمتروف عن الأساس الاجتماعي الطبقي للفاشية، رداً على أتو باور الذي اعتبر أن للفاشية سيادة فوق كل من الطبقتين البروليتاريا والبورجوازية، وأيضاً، اعتراضاً، على الاشتراكي الإنكليزي برايل سبورت الذي رأى أنها ثورة البورجوازية الصغيرة التي قبضت على مؤسسة الدولة، فقال ديمتروف: «الفاشية هي سلطة رأس المال نفسه»(١).

---

(١) جورجي ديمتروف، ترجمة المجلس المركزي لاتحاد النقابات البلغارية، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨ ص٦٨.

وعندما تصل القوى الفاشية إلى السلطة تتكشّف طبيعتها الطبقية بصورة أوضح. في هذا الإطار، رأى نيكوس بولينتزاس، كباحث متخصص في دراسة الفاشية، أن هذه الأخيرة تنتمي إلى التشكيلة الرأسمالية، ولكن «تُظهِرُ الدولةُ الفاشية اختلافاتٍ عن نموذج الدولة في تشكيلات اجتماعية أخرى، تمتاز بانتمائها إلى مرحلة النمط نفسه (المرحلة الإمبريالية)»(١). وكان غرامشي قد كشف، قبلاً، عن الأساس الاجتماعي، والأهداف السياسية للفاشية عندما تصل إلى سلطة الدولة، تصبح «الضمانة المسلحة للدولة الطبقية، والفاشية- بإمعان النظر في عمق البنية التاريخية للطبقات- لا يمكنها إلا أن تشعر بنفسها مرتبطة بقوة بالدفاع عن مصالح الطبقة البورجوازية»(٢). إلى ذلك، الفاشية تقوم على أساس اجتماعي طبقي، جرت في حينها، وحتى الآن، محاولات إخفائه من قبل الأيديولوجيا الرأسمالية وإعلامها، بهدف منع وامتناع تكون وعي حقيقي بهذه الظاهرة، حفاظاً على الثقافة والمصلحة الرأسماليتين.

أيديولوجيا الفاشية

التفكير في خطاب الفاشية الذي تبنّاه حزبها: الوطنية الاشتراكية، يتطلب تحديد المفاصل الرئيسة لهذا الخطاب، كما جاءت في كتاب هتلر «كفاحي»، أولاً، ثمّ إظهار كيفيات عجزها، ثانياً.

أولاً، يبني هتلر أيديولوجيته على العرقية الآرية، فكل ما أنتجته الحضارة الإنسانية من «الفن والعلم والتكنيك يكون كله ثمرة للنشاط الآري الخلاق... لقد كان الآري ولايزال المشعل الإلهي الذي يضيء السبل أمام البشر... فشرارة العبقرية الإلهية انبعثت دائماً من جبينه المشرق، وهو الذي قاد الإنسان على دروب المعرفة ودلّه على السبل التي تجعل منه سيد الكائنات الحية على هذه الأرض»(٣).

---

(١) نيكوس بولينتزاس، الأيديولوجية والسلطة، نموذج الدولة الفاشية، ترجمة: نهلة الشهال، دار ابن خلدون، بيروت[د.ت] ص٢٥.

(٢) فكر غرامشي، مختارات، جزء١، جمعها كارلو ساليناري، ماريو سبينيلا، تعريب: تحسين الشيخ علي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٦ص،١٤١.

(٣) أدولف هتلر، كفاحي، مصدر مذكور، ص٢٠٥.

ثانياً، هناك نقاء للعرق، إذا خسره انحطَّ، وفق رؤية هتلر، لهذا اعتقد «إن الشعوب التي تتبذّل لابد أن تفنى في الجنس الأدنى منه الذي يخالط دمُهُ دمَها، أما أن تصون دمها نقياً، فإنها تتغلب على الصعاب وتذلل كل عقبة تعترض طريقها»[١]، لذلك تكون وظائف الدولة الفاشية «بالحفاظ على ميزات العرق الجوهرية»[٢].

ثالثاً، تمجيد القوة مبدأ أساسي لدى الفاشية، لهذا يرى هتلر ضرورة هزم «كل كائن ضعيف أو غير جدير بالبقاء»[٣].

رابعاً، هتلر يؤيد الدين ويقدّر وظيفته في الأيديولوجيا الفاشية؛ فهو يقول «نجد في الكنيسة الكاثوليكية قدوة ومثالاً»[٤].

خامساً، الفاشية تعادي الديمقراطية، لهذا، بحسب هتلر «لن يكون في الرايخ مجالس تمثيلية... بل سيكون مجالس استشارية... لن يكون تصويت في أي مجلس من المجالس، فهي مؤسسات مهمتها العمل، وليس آلات للتصويت»[٥].

سادساً، تستند أيديولوجيا الفاشية إلى فلسفة مثالية ديماغوجية، وهذه تظهر في أن «الدولة العنصرية يجب أن تقوم على الكفاح في سبيل المثال الأعلى»[٦].

سابعاً، للفاشية عدوان: الماركسية واليهودية[٧].

---

(١) المصدر عينه، ص٣ ٢٣.

(٢) المصدر عينه، ص٢٧٠.

(٣) المصدر عينه، ص٢٠٢.

(٤) المصدر عينه، ص ٢٩٨.

(٥) المصدر عينه، ص ٣٠٨.

(٦) المصدر عينه، ص ٣١٠.

(٧) المصدر عينه، ص ١٤٨.

ثامناً، هتلر يؤيد رأس المال وأسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويضع شرطاً بطريقة تقريرية لا علاقة لها بعلم الاقتصاد السياسي، حين يقول: «ينبغي للدولة أن تحرص على أن يكون المال خادماً لها...»(١).

تاسعاً، إلى جانب تأييدها للفلسفة المثالية على صعيد نظرية المعرفة، ولرأس المال، والدين، تتميز أيديولوجيا الفاشية باعتمادها النظرية البراغماتية، التي تظهر في موقف هتلر حين يتحدّث عن النفوذ السياسي والتجاذبات بين ألمانيا وإنكلترا، فيقول «الشرط الأساسي لارتباط مصير شعبين ليس الاحترام والعطف المتبادل، بل هي الفوائد التي يمكن أن يجنيها كلاهما من هذا الارتباط»(٢).

النظرة المتأنّية في أيديولوجيا حزب الوطنية الاشتراكية التي صاغها هتلر، تظهر بنيتها الفلسفية المتناقضة، والمرقّعة بأفكار فضفاضة يستحيل جمعها في تصور فكري منسجم مع ذاته. هي تضمّ مفاهيم حديثة نتيجة تأثرها بخطاب الحداثة الفلسفية، مثل مفاهيم شوبنهور وشيلر، وأفكار ما بعد- حداثية، مثل نيتشه وهيدغر، وأفكار دينية قديمة وأسطورية، وبالتالي لا يمكن تسويغها معرفياً ولا سياسياً.

ولعله من الصحيح، أن تروتسكي من أفضل من قدّم وصفاً بديعاً لخطاب الفاشية وتناقضاته الصارخة، حين قال: «لقد كشفت الفاشية أعماق المجتمع... فاليوم يعيش إلى جانب القرن العشرين أو الثالث عشر، ليس فقط في منازل الفلاحين، ولكن أيضاً في ناطحات السحاب، مئات الملايين من الناس تستعمل الكهرباء ولا تزال تؤمن بالقوة السحرية للإشارات والتعاويذ. كم يمتلك هؤلاء من الاحتياطات التي لا تنفذ من الظلم والجهل والوحشية! لقد رفع الجهل تلك الأمور على أقدامها، وأعطاه الراية...إن المجتمع الرأسمالي يتقيأ البربرية التي لم يهضمها، هذه هي فيزيولوجية الاشتراكية الوطنية»(٣).

---

(١) المصدر عينه، ص ١٥١.

(٢) المصدر عينه، ص ٤١٧.

(٣) ليون تروتسكي، أرنست ماندل، نصوص حول الفاشية، ترجمة: كميل داغر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١ص ٩٣.

الأيديولوجية المتهافتة التي تشكّل المرجعية في المرحلة الرأسمالية، تعرقل تشكّل وعي ثوري تغييري، كما أن حصائل الممارسات الفاشية، حتى ولو كانت تدميرية، التي تسمح للإمبريالية بالتدخل في شؤون العالم بهدف إبقائه تحت سيطرتها، وذلك سعياً لحلّ أزماتها، وبالتالي لاستمرارها بالحياة، كل ذلك يحافظ على إمكان ظهور الفاشية في العالم من جديد.

الفاشية الحدّية، سياق الانبثاق الجديد

بعد تقديم هذه المقاربة التاريخية عن الفاشية التقليدية، كما عرفتها أوروبا، وشروط ظهورها، وأساسها الاجتماعي الطبقي، وأسس خطابها الفكري الفلسفي، وأهدافها السياسية، وطبيعة ممارستها العنفيّة الفظيعة، سأحاول الآن التفكير في ثلاث إشكاليات عن ظهور الفاشية الجديدة في العالم الآن. أولاً، الظروف والعوامل التي أدت إلى انبثاق وانتشار الفاشية الجديدة في العالم الآن. ثانياً، كيفية ظهورها عبر بوابة المنطقة العربية. ثالثاً، قضايا التقاطع والاشتراك مع الفاشية التقليدية، من جانب، ووجوه التفاوت والاختلاف من الجانب الآخر.

اختلفت ظروف العالم بخطاباته الثقافية، واستراتيجياته، كما بسياساته وممارساته، بعد هزيمة الفاشية التقليدية، مع هذا ها هي تظهر الآن من جديد. إن الفاشية يمكن أن تنبعث من جديد في أوروبا، حين يكون هناك اهتزاز اجتماعي، وأزمة اقتصادية «يصبح للفاشية بدورها حظوظ من النجاح»، كما يقول تروتسكي(١). وهذا ينطبق أيضاً على أمريكا، حيث «إن العنف المتعاظم والطابع المتفجّر للمسألة العرقية وجسارة بعض الدوائر الإمبريالية تجعل أكثر احتمالاً بكثير تطور اتجاه فاشي في الجانب الأمريكي من المحيط الأطلسي»(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

ولكن الفاشية لم تظهر على نحو مباشر، بالمعنى الجغرافي، في أوروبا وأمريكا، بل ظهرت في منطقتنا العربية برعايتهما ومسؤوليتهما الكاملة عنها. فما العوامل والكيفيات لحدوث ذلك؟

أولاً، العولمة جعلت مصير العالم مترابطاً في قضاياه الكبرى، وتحتل الرأسمالية مكان السيطرة والتحكّم فيه إلى حدّ كبير، الأمر الذي جعل إمكانية حل الأزمة الاقتصادية العالمية، من منظور الرأسمالية، متاحاً عن طريق بعث حالة فاشية جديدة في العالم الآن. والفاشية توفّر هذا الإمكان، لأنها لا تكترث للعقلانية الفكرية والسياسية، وتستهتر بمبدأ الحقانية والقانون، وتعتمد العنف المهول الشامل، من قتل البشر وتدمير البلدان، وهذا ما يجري الآن في غالبية البلدان العربية. وقد كان من تحصيل الحاصل، أن تُوظَّفَ مديولوجية الأمركة الكاسحة الجارفة في محاولة تبرير هذه الكارثة التي تصيب البلدان العربية الآن، عبر يافطةِ «ثورات الربيع العربي» التي دمّرت العراق، سورية، ليبيا، اليمن ومصر وتونس بدرجة أقل.

ثانياً، سيطرة الخطاب الرأسمالي الإمبريالي الذي يؤلّه المال والإنجازية اللذين يشكّلان المسلّمة المركزية لفلسفته البراغماتية، من أهم العوامل التي شكلت أساساً لظهور الفاشية الجديدة الحدّية في المنطقة العربية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقع في حالة من الارتهان الثقافي، إلى جانب السياسي والاقتصادي، للغرب وأمريكا على رأسه. إلى ذلك، التقاء التوجهين الغربي والعربي الرسمي في رؤية الما يحدث في العالم شكّل أساساً لتقاطع المصالح بينهما، الأمر الذي هيأ الإمكان لظهور الفاشية، ولرعايتها ومساندتها، الآن في العالم.

ثالثاً، ظهور هذه الفاشية الحدّية التي تستند إلى الرأسمالية العالمية، لا يعني أن الأخيرة موجودة بقوامها الفعلي والكامل في البلدان العربية التي اجتاحتها الفاشية، الأمر الذي يبيّن أن هذه الظاهرة ليست تعبيراً مباشراً- داخل حيز مجتمعي مخصوص- عن الطبقة التي تستند إليها، ولكن العولمة التي وحّدت مصير العالم

تحت سيطرة كبيرة للإمبريالية، جعلت الأخيرة سنداً وراعياً للفاشية الحدّية في المنطقة العربية. ولعل ما يسوّغ هذه الأطروحة، هو أن «الإمبريالية الجديدة»(١)، بحسب عبارة كريستيان بالوا، وارتباط رأس المال الوطني برأس المال الدولي، أدى إلى خلق أرضية مشتركة للموقف السياسي إزاء المايحدث في العالم، ومنه ظهور الفاشية والموقف منها. إلى ذلك ربما يكون من الصحيح القول: هذه المعطيات تؤدي إلى حقيقة ارتجاع الفاشية في سورية، العراق، ليبيا واليمن، إلى أن محرك بعثها وانتشارها من جديد هو الإمبريالية العالمية، إذ نمّت الأخيرة بعضاً من شروطها الرئيسة، وقوّت أدواتها، وقدّمت جميع عوامل الدعم والإسناد لها.

رابعاً، محاولة حماية الأحادية القطبية الأمريكية في السياسة الدولية، استوجبت توظيف الفاشية في المنطقة العربية، الأمر الذي مهّد لتوريط العالم في حرب كونية، وهذا ما يحدث منذ إشراك أكثر من مئة وعشرين دولة عربية وأوروبية، تحت القيادة الأمريكية، في مجموعة ما سُمّي «أصدقاء الشعب السوري»، كطرف يقف في صفّ الجبهة الفاشية التي وظّفها في الحرب على سورية. ومن جهة مضادّة، كان اشتراك روسيا، بثقلها الكبير العسكري والسياسي والاقتصادي، في الحرب ضد الفاشية في سورية وحلفائها في الإقليم والعالم، استباقاً في مواجهة خطرها المحدق بها على أراضيها من الجماعات الإسلامية السلفية الجهادية، وكذلك دفاعاً عن نفوذها الجيو– استراتيجي، كل ذلك أعطى الحرب بعداً كونياً.

خامساً، كل هذا نتج عن الأزمة الاقتصادية لأمريكا وأوروبا؛ فتداعيات أزمة الرهن العقاري في أمريكا، وانخفاض سعر الفائدة على الودائع المالية، وضعف معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الدين الداخلي الكبير، والتكاليف الهائلة للقواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، كل هذا هيأ لوصول الاقتصاد

---

(١) كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي (المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة)، ط٢، ترجمة: عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت،١٩٨٠ ص٢١.

الأمريكي لحالة انكماش جزئي، قياساً بأوضاعه في المرحلة السابقة على هذه الأزمة. والاقتصاد الأوروبي بدوره، واقع في دوامة الأزمة، فهو في حالة قلقة تتراوح بين الانكماش وخطر انهيار الاتحاد الأوروبي، إلى أزمة الدين اليوناني وتأثيرها على الاتحاد، وكذلك أزمة البرتغال وإسبانيا.

وإذاً، الهلع الغربي من إمكان فرض التعددية القطبية في إدارة شؤون العالم وحرمانه من الهيمنة الكاملة عليه، التي كان من شأنها أن تسمح بحل أزمات الغرب وفق مقاييسه ومصالحه، هو الذي دفع الإمبريالية لتفجير هذه الحرب الكونية، عبر جرّه للانخراط في الحروب التي فجّرها ما سُمّيَ «الربيع العربي» في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، العراق وسورية...إلخ. وقد شكّلت الفاشية الحدّية الدينامو الذي يورّط العالم في «الفوضى الخلاّقة»، التي تريدها الإدارة الأمريكية، من أجل إعادة بنائه على نحو جديد بما يتوافق مع الهدف الجيو- سياسي الاستراتيجي للأمركة. وهذا كله لا يغفل عن حقيقة أن المنطقة العربية التي تمثّل مصدراً كبيراً للطاقة (النفط والغاز)، تحتلّ مكانة مهمة في حسابات المصالح الغربية والأمريكية، والفاشية الجديدة الحدّية ظاهرة توظّفُ، من قبل أمريكا، بصورة مثمرة في إطار تحقيق هذه التوجّهات والمصالح. كل ذلك لا يلغي الشروط الداخلية للبلدان العربية التي هيأت التربة لانبعاث هذه الظاهرة فيها. ولعل الشرطين الأكثر تأثيراً في هذا المجال هما: أولاً، على مستوى البنية الفوقية، كانت سيطرة الخطاب الديني الإسلامي الأصولي بنسخته المتطرفة التكفيرية، هو عامل رئيس في تشكّل الذهنية الفاشية، والاستقطاب السياسي لصالحها. ولأن هذا النمط من الفكر الذي كان منتشراً على نطاق واسع في البلدان العربية، فقد تمكنت قوى الفاشية من تحقيق نجاحاَت وسيطرة على رقع واسعةٍ من الجغرافياً السياسية في البلدان المذكورة. ثانياً، أنظمة الحكم الديكتاتورية في البلدان العربية، وخصوصاً نظام الحكم البورجوازي البيروقراطي في العراق ودول عربية أخرى، والأشكال العديدة من التناقضات والصراعات الاجتماعية، المرتبطة بأزمتهما الاقتصادية والسياسية والفكرية التي تعاني منها هذه المجتمعات، كل ذلك وفّر الأساس الواقعي لظهور الفاشية فيها.

إلى ذلك، سيكون من العبث الاعتقاد أن أمريكا التي شكّلت تحالفاً من ستين دولة لـ«محاربة داعش»، هي جادّة في ذلك. هي استبعدت، منذ البداية، سورية وإيران وروسيا من المشاركة في هذا التحالف، وهي التي اخترعت ذرائع عديدة (وهي ذات طبيعة طائفية) لتعويق جهود الحشد الشعبي العراقي في هذه الحرب، وحاولت منعه من تحقيق انتصار حاسم على هذا التنظيم الفاشي. وفوق كل ذلك، ألقت من الجو مساعدات عسكرية وغذائية، واستخباراتية سريّة للتنظيم، من جانب، وكانت تقصف أحياناً بعض مواقعه، لإبقائه في قبضة السيطرة والاحتواء من جانب ثانٍ، ما يثبت حقيقة تحكّم أمريكا بهذه الفاشية واستخدامها بالشكل الذي يخدم مصالحها.

كيفية الفروقات بين الفاشية والإرهاب

هناك فروقات حقيقية بين الإرهاب والفاشية، وهي تهمل، في معظم المواقف والتحليلات السياسية، لعوامل فكرية وسياسية. وفضّ هذه الإشكالية يقتضي تحديد المفهومين، أولاً، وتعيين دوافع التغاضي عنها، ثانياً.

الإرهاب عمل عدواني يمكن أن يقوم به فرد أو جماعة أو دولة، خارج القانون، بطريقة عنفيّة: تفجيرات،انغماس انتحاري، قتل، اغتيال، تهديد، ترهيب فكري أو طائفي...إلخ، بقصد إخافة الناس وترويعهم، لإجبارهم على اتخاذ مواقف معينة. من أجل مال أو مصلحة أو هدف ما. إلى ذلك، الإرهاب لا ينطوي على مشروع، وليس له منظومة فكرية أو سياسية متكاملة، هو عمل جرمي يعاقب عليه القانون.

أما الفاشية، فهي ظاهرة لها أبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية المتكاملة؛ فمن الناحية السياسية، للفاشية أيديولوجيا، وأجهزة وهدف، وهو الوصول إلى السلطة السياسية، ومن حيث مقومها الاجتماعي، هي حركة

جماعة من الناس تنتظم تحت راية أيديولوجية استعلائية، متعصّبة وإقصائية، أما فكرياً، فلها منظومة تصورات- بصرف النظر عن تهافتها- عن الإنسان والمجتمع والحياة.

إلى ذلك، هناك فوارق عميقة بين الإرهاب والفاشية، ولعل تجاهلها يهدف إلى التنصّل من المسؤوليات الفكرية والسياسية المستحقّة لمكافحة الفاشية والحرب الحقيقية ضدها.

الفاشية في منطقتنا العربية

ظهور الفاشية في البلدان العربية، وإن كانت بنسب متفاوتة في ما بينها من حيث مستوى الحضور والقوة، جاء على خلفية ثلاثة عوامل رئيسة، أولها: الأزمة العامّة للوطن العربي على كافة المستويات، ثانيها: استغلال أمريكا وتابعاتها من الدول الأوروبية والإقليمية والعربية لأزمة المجتمعات العربية ونظمها السياسية الفاسدة، ثالثها: أزمة الرأسمالية الإمبريالية، وقد سبقت الإشارة إليها أعلاه.

من المعروف أن تخلّف الوطن العربي على جميع الصعد: سياسةً واقتصاداً أو اجتماعاً وثقافةً، جاء نتيجة الوضع اللامتكافئ بينه وبين دول المركز الرأسمالي العالمي(١)، وأيضاً، وهو العامل الأهم، بفعل ممارسات الاستعمار الغربي التدميرية في البلدان العربية، من استغلالٍ اقتصادي وقسر سياسي وقهر اجتماعي. من هنا، لا يستقيم فكرياً وواقعياً، تفسير «التخلف بالتخلف»، بحسب عبارة توماس سنتش الصائبة(٢).

---

(١) سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠. الفصل الرابع: أصول وتطور التخلف، ص١٥٥-٢٢٥.

(٢) توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨ ص٩٥.

لا تلغي هذه المعطيات حقيقة قوامها، أن تقادم بنية الثقافة، أو عدم وجود خطاب فكري، وبالتالي سياسي قادر على الاستجابة لاستحقاق حلّ هذه المشكلات الشاملة، أسهم، ليس فقط في تحقيق إمكان حدوثها، بل في مفاقمتها أيضاً. إلى ذلك بقي «الاقتصاد العربي منخرطاً بشكل قوي في النظام الرأسمالي العالمي»[١]، نتيجة غياب إرادة سياسية للتحرر من التبعية الشاملة للغرب، الأمر الذي أفضى إلى غياب التكامل والتنسيق في الأنظمة المالية والتجارية[٢]، ناهيك عن التخطيط والتنمية.

إلى ذلك كله، أفسح في المجال لظهور الفاشية في المنطقة العربية. ولأن هذه الفاشية الجديدة الحدّية تعتمد الخطاب الديني الإسلامي بنسخته المتطرّفة مرجعاً لها، ولأن حواملها الاجتماعية مكونة من أفراد أتوا من تنظيمات وقوى وجماعات هي من المجتمعات العربية، فمن غير المنطقي أو الواقعي اعتبار أن الإمبريالية هي الأساس الاجتماعي الطبقي، بالمعنى المباشر، لظهور الفاشية فيها. لهذا يحقّ القول: أصل الفاشية الجديدة الحدّية، ومنشؤها الحالي هو بيئة المجتمعات العربية، وأن دور الإمبريالية كان تأمين الرعاية والإسناد والدعم اللوجستي لانتشارها وتعاظم قوتها. بعبارة أخرى، من العالم العربي جاء خطابها وقوتها البشرية وتنظيماتها السياسية،، ومن أمريكا والغرب أتت الخبرة الثقافية والسياسية حول الفاشية، إلى جانب الدعم بكافة أشكاله.

أما القول: هي فاشية حدّية، إنما تأتّى من كونها تزيد على الفاشية التقليدية الأوروبية، في مستوى الإقصاء الفكري، حين تستند إلى خطاب ديني مهووس بالتطهير الديني الطائفي والمذهبي، وتزيد عليها في شرعنة قتل المدنيين حتى من المجتمع الموالي لها، لمجرّد الاختلاف حول مسائل جزئية صغيرة، سواء أكانت فقهية

---

(١) سمير أمين، الاقتصاد العربي المعاصر، ترجمة: غسان إدريس، دار الحقائق، بيروت، ١٩٨٤ ص١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

أم مالية أم سياسية أم شخصية، في حين لم تكن الفاشية في أوروبا تقتل من المدنيين في مجتمعاتها إلا السياسيين المناوئين لها. وهي أيضاً تزيد عليها، بإمكان إشراك مؤسسات دولية في تبرير أفعالها وأنشطتها، مثل دور مجلس الأمن في سورية وقرار جنيف الملتبس بالخصوص، الذي سمح تفسيره المتضادّ بين أمريكا وروسيا، باستمرار القتل والدمار في هذا البلد، وكذلك دوره في ليبيا، من سكوته على تدمير «حلف الناتو» لهذا البلد، حتى محادثات «الصخيرات» في المغرب بين فصائل معظمها فاشي وقليلها ليبرالي، للوصول إلى تأليف حكومة ليبية، وكذلك تغطية مجلس الأمن لعملية تدمير الحلف الأمريكي- السعودي لليمن، من خلال الرضوخ للإملاءات السعودية بالمماطلة في التوصّل إلى حلّ يوقف مسلسل القتل الجماعي والموت اليومي والتجويع لمواطني مجتمع بكامله، هذا من جانب، ويفسح المجال لتنامي قوة الفاشية المتمثلة في «القاعدة» وتنظيم الدولة، من جانب آخر، لكي يُصار إلى استخدامها وقت اللزوم.

وعلاوة على ذلك كله، هذه الفاشية حدّية وأكثر قسوة وجنوناً من نظيرتها الأوروبية، لأنها تحاول الوصول إلى سلطة الحكم عن طريق القوة العسكرية المقاتلة، حتى من خلال تدمير قطعانها لكامل البنى التحتية في البلدان العربية، وتهجير وقتل الملايين من المواطنين، كما فعل «تنظيم الدولة الإسلامية» في مدن غرب العراق، وفي ليبيا عندما أقام إمارة «درنة» و«إمارة سرت»، وفي سورية عندما أقام «إمارة الرقة» وإمارة إدلب وجسر الشغور التي أقامتها «جبهة النصرة» التابعة لـ«لقاعدة»، أما الفاشية الأوروبية فقد عملت على الوصول إلى سلطة الدولة عن طريق السياسة والتصويت منذ «جمهورية فايمر» والدستور الذي سُمي باسمه، والبرلمان، والتصويت، ولعبة الأكثرية والأقلية...إلخ.

بدأت نواة الفاشية الحدّية بالتكون في بلداننا العربية مع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حين دمّر الاحتلال، كما هو معروف، مؤسسات الدولة بدءاً بالجيش والأمن وانتهاء بالدستور. وقد عنى هذا تدميراً شاملاً للعراق، بصرف النظر عن الموقف من صدام حسين ونظامه الديكتاتوري.

تجلّت ردة الفعل على الاحتلال الأمريكي وعدوانيته بنكوص فئة واسعة من الناس إلى التمسّك بالخطاب الإسلامي المتطرف، وإنشاء تنظيم جهادي على أساسه، لمقاتلة الاحتلال الأمريكي. وقد وقفت، أيضاً، بعض الجماعات من الأكثرية المذهبية في العراق لمحاربة القوات الأمريكية. هذا المشهد العراقي، وفي نطاق سيرورته، حدث تفارق بين هذين التوجهين المقاومين: فاتجاه الجماعة الأولى وقف ضدّ العملية السياسية التي كانت تديرها أمريكا في العراق، أما الثانية فقد بدأت تقبل بهذه العملية، وتنسحب من تبنّي العمل العسكري. داخل هذه البيئة ذات الصبغة الإسلامية «المقاوِمة»، وفي ظل ضعف انتشار الثقافة الحديثة وخطابها العلمانٍي، انبثقت نواة الفاشية الجديدة الحدّية، وكان حاملها المباشر مشكلاً من بعض المجموعات الإسلامية التي جمعت بين العمل من أجل أهدافها السياسية الخاصّة بها، على المستوى الاستراتيجي، وبين مقاتلة الاحتلال الأمريكي مرحلياً. في هذا السياق تشكّلت الجماعة الجهادية الإسلامية من عناصر إسلامية متطرفة، لتقاتل «في سبيل الله ضد الاحتلال الأمريكي»، في شباط (فبراير) ٢٠١٠[١]. ولكون هذه الجماعات من داخل سيرورة المجتمع العراقي في اتصاليتها التاريخية وتقطّعها، من الواقعي أن تعود أصول هذه

---

(١) تألفت الجماعة الإسلامية في العراق من كتائب وسرايا:

١- جيش المجاهدين في العراق.

٢- جيش سعد بن أبي وقّاص.

٣- عصائب المرابطين الإسلاميين(خمس سرايا غرب بغداد).

٤- سرايا البراء بن عازب (أربع سرايا، محافظة صلاح الدين).

٥- كتيبة النعمان مستقلة(محافظة ديالي).

٦- كتيبة سلمة بن الأكوع، مستقلة(شمال بغداد).

٧- كتيبة خالد بن الوليد، مستقلة شرق بغداد.

٨- كتيبة عبدالله عزام، مستقلة (بغداد). www.isjarq.net/archives/80

التنظيمات إلى تلك المرحلة، حين شكّل أبو مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٤، جماعته السلفية الجهادية «لمحاربة القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، ومحاربة «الروافض»، والكفرة كما أعلن على شاشات التلفزة آنذاك. وقد وُجدت جماعات إسلامية أخرى حينها، مثل «مجلس شورى المجاهدين» التي كان حضورها قوياً في الأنبار ونينوى وصلاح الدين، وهي المدن التي ستتشكّل لاحقاً معقل تنظيم الفاشية ودولته الإسلامية. أما المدن الأهم، من حيث عديد القوات فيها، فقد كانت بعقوبة، ديالى وبغداد، وكان «مجلس علماء المسلمين» المؤلف من إسلاميين أصوليين متشددين، برئاسة الحارث الضاري، لعب دور السند السياسي الأقوى لهذه الجماعات السلفية الجهادية.

هذه الجماعات هي التي انصهرت، لاحقاً، وتحولت إلى «تنظيم دولة العراق والشام»- «داعش»، ما جعله على درجة عالية من القوة والاتساع والانتشار الجغرافي. وكل هذا حدث، بلا شك، بعلم وتشجيع غير معلن، بشكل مباشر، من قبل الإدارة الأمريكية وعبر استخباراتها. وربما ليس مهماً، هنا، ما إذا كانت عناصر تلك الجماعات تدرك أو لا، وقوعها في دائرة الاحتواء الأمريكي لها، كقوة احتياطية جاهزة للاستخدام حين اللزوم. ولكن الإدارة الأمريكية كانت تدرك، مسبقاً، أن الذي سيدفع بتلك الجماعات السلفية الجهادية للتوجّه إلى تنظيم إسلامي واسع، ثلاثة عوامل:

١- حاجتها إلى كسب القوة عن طريق الاندماج بقوى إسلامية كبيرة.

٢- حاجتها للدعم المالي الذي يمكن أن يأتيها من جرّاء اتساع حدود سيطرتها الجغرافية، ومن الاستثمارات التي يمكن أن توفّرها الظروف الجغرافية- السياسية الجديدة المترتبة على التوسّع والانتشار.

٣- وهذا هو الأهم، أن خبراء واستراتيجيي السياسة الأمريكية يعرفون جيداً طبيعة الخطاب الأيديولوجي والسياسي لهذه التنظيمات الإسلامية، وما سيفضي إليه من طموحات لديها لبناء دولة إسلامية عالمية، الأمر الذي سيثير الاعتراضات والحروب والفوضى والدمار في المنطقة العربية، وهذا هو الهدف الأمريكي.

بالفعل تمددت «داعش» بزعامة أبي بكر البغدادي، ابتداءً من عام ٢٠١٤، وأقام «الخليفة» البغدادي «دولة الخلافة الإسلامية»، ومن حينها بدأت تتوافر لها، وتتكامل مقومات الدولة الفاشية. وكانت القوة العسكرية الهائلة التي امتلكتها بعد اجتياح مساحات واسعة في غرب العراق، مكّنتها من التمدد إلى سورية، حيث كانت تسيطر جماعات إسلامية سلفية جهادية، معتنقة لخطاب إسلامي متطرّف. وحين كان تنظيم «داعش» قد سيطر قبل هذا بعام، أي في أواخر ٢٠١٣ على الفلوجة، كانت هناك علاقات قوية بين تنظيم الدولة و«جبهة النصرة» بقيادة أبي محمد الجولاني. ونتيجة نشوب صراع بينهما على السلطة، بعد شباط ٢٠١٤، انفصلا إثر فتوى، زعيم «تنظيم القاعدة»، أيمن الظواهري، إذ رأى أمير الجهاد العالمي بقاء «جبهة النصرة» في الشام، و«دولة العراق الإسلامية» في العراق. هذا مع العلم أن أبا محمد الجولاني، زعيم جبهة النصرة رفض الخضوع لسلطة أبي بكر البغدادي، لذلك قرر الاستقلال عن تنظيم الدولة.

أما الزخم الكبير الذي حظيت به «داعش»، فقد جاء من تظاهرات مذهبية إسلامية، في العراق في محافظة الأنبار، مطالبين برفع «الغبن» عنهم، من قبل أتباع إيران، والحكومة العراقية» برئاسة نوري المالكي. وكانت أمريكا استجابت حينها عبر مواقفها السياسية وتأييدها لمطالب المتظاهرين، باسم الحفاظ على الديمقراطية و«حماية حقوق المكونات الطائفية»، حتى اكتسبت تلك التظاهرات «مشروعية وحقوقاً»، حسب الإعلام الأمريكي، كما لو أنها لا يمكن أن تتحقق إلا داخل تكوين سياسي طائفي، ما يستبطن رفضاً للنظام السياسي الحديث الذي يقوم على الدستور والمؤسسات، واعتماداً أمريكياً للانقسام الطائفي في العراق.

ولقد حاولت الإدارة الأمريكية تعميق الشرخ الطائفي، على العكس مما هو متوقع منطقياً، بحكم طبيعة الخطاب الحداثي التنويري الذي يسود في مجتمعها، والذي من المفترض أنه يوجّه سلوكها السياسي، فقد عملت، وبصورة ممنهجة

وقصدية، على استخدام سلاح الطائفية في تأجيج الأزمة في العراق وسورية، بل أيضاً، في جميع البلدان العربية حيث يمكن أن تنتشر خطاباً يقوم على الانقسام الطائفي العمودي، يكون جاهزاً للاستخدام خارجها، كما داخلها.

وعلى خلفية دمار مؤسسات الدولة العراقية، ودستورها الجديد الذي وضعه المفوض الأمريكي «بريمر» الذي يكرس المحاصصة الطائفية والمذهبية، انطلق الاجتياح «الداعشي» في العراق، واحتل مساحات واسعة جداً. وقد ساعد على هذا، التأهب الطائفي لدى أنصار الجماعات الإسلامية وأتباعها السلفيين والجهاديين. فقد استثمرت رصيدها الذي راكمته في اعتصامات الأنبار، الأمر الذي جعل قطعات من الجيش العراقي معبأة بهذا النهج ومستعدة مسبقاً له، وبالتالي لتسلّم هذه الجغرافية العراقية الواسعة لكتائبِ الفاشية.

الوضع في سورية، بدوره، كان ملائماً لتقبل موجات «داعش» والكتائب الإسلامية المتوافقة معها والمساندة لها، ذلك لأن تاريخ سورية الحديث عرف نشوء تنظيم الإخوان المسلمين أواخر الثلاثينيات بعد عودة مصطفى السباعي الذي كان التحق بتنظيم الإخوان في مصر، وأسس «شباب محمد»، وخلِفَه عصام العطار عام ١٩٥٧، وحصل على شعبية واسعة في دمشق، لأن نشاط الإخوان كان واسعاً في المدارس والجوامع. وكان وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، أثار سخط الإخوان وخوفهم فانتقلوا إلى العمل السري، وأسسوا خلايا مسلّحة في حلب وحماة ضد الدولة، وأسس الشيخ عبد الرحمن أبو غيدا «حركة التحرير الإسلامي» في حلب. واستمر تشكيل نواة التنظيم الفاشي الإسلاموي، فظهر عام ١٩٦٤ الجهاد السلفي المسلّح الذي قاده الإخوان المسلمون. في تلك الفترة، اعتبر هؤلاء أن حكم «البعث الكافر» ضد الإسلام، وأن محاربته إن هي إلا تكليف من الله. تفجّرت، في إطار هذه الأيديولوجية السياسية الإخوانية، أحداث طائفية في بانياس وحمص وحماة ضد البعث وضد الأقليات المذهبية، سعياً لإسقاط سلطة البعث السياسية عبر تشويش الوعي

الاجتماعي وخلق حالة من الانقسام العمودي في سورية. وقد ذكر كمال ديب في كتابه «تاريخ سورية المعاصر»، أن الشيخ محمود الحامد صعد «إلى مئذنة «مسجد السلطان» ووجه نداء إلى الجهاد: الله أكبر! إما البعث وإما الإسلام»[١]، فأخذت تكرر مكبرات الصوت هذا النداء طوال الليل. قام بعض رجال الدين من أتباع الأصولية الدينية المتطرفة، ورجال الإقطاع بنقل السلاح إلى حي الحاضر «ومسجد السلطان، وهرع الإخوان، وأقاموا الحواجز في الأزقة والشوارع وفتحوا مخازن السلاح والمؤن، وهاجموا المتاجر التي تبيع الخمر، واعتدوا على أعضاء حزب البعث»، ووقع بين أيديهم شاب بعثي، «يدعى منذر الشمالي، فقتلوه ومثلوا بجثته وقطعوها إلى أشلاء». وقد تمكنت قوات الأمن والجيش التابعة للحكومة التي كان يرأسها أمين الحافظ من إخماد هذه الحركة، وإنهاء العصيان في المدينة.

وتجددت تحركات الإخوان الواسعة في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ مع «الطليعة المقاتلة» التي كان مروان حديد من أشهر مؤسسيها والذي كانت له خبرته التي تكونت حين أسس عام ١٩٦٥ جماعة مسلّحة تحت اسم «كتائب محمد»، في مدينة حماة[٢]. واستمر هذا التنظيم في عمله تحت الأرض يمارس الدعاوى والتحريض، إلى أن قام بعملية إرهابية مروعة: «مجزرة مدرسة المدفعية» عام ١٩٧٩ في مدينة حلب، حيث قام أحد أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين الذي يدعى إبراهيم اليوسف بإطلاق النار على زملائه وقتلهم في المدرسة عينها[٣]. واستمرت ممارسات الإخوان العنيفة بقوة، من تفجيرات في الشوارع والساحات، وسقط عدد كبير من الأبرياء، وقام التنظيم باغتيالات لمسؤولين في الدولة،

---

(١) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ط١، دار النهار،بيروت،٢٠١١، ص٥٤٥.

(٢) المرجع عينه، ص٥٤٣

(٣) قام المذكور بهذا الفعل الإرهابي ضد زملائه من طلاب الضباط لكونهم من أتباع مذهب إسلامي لا يتوافق مع تفكيره الأصولي القطعي.

ولأكاديميين في الجامعات، وضباط في الجيش. ولم تخف حدة العنف، حتى بعد صدور القرار «٤٩» لعام ١٩٨٠، وبقي الصراع على أشدّه بين «الإخوان» والأجهزة الأمنية للدولة، رغم أن القانون حدد عقوبة الإعدام لمن يكون عضواً في التنظيم. أما ذروة القتال، فقد كانت في عام ١٩٨٢ حين حاصرت جماعة الإخوان المسلمين مدينة حماة، وكررت أحداث ١٩٦٤، حين قطعت الطرقات، وأغلقت الشوارع بالمتاريس، وهاجمت المقار الأمنية. وكان حينها رد السلطة السياسية قاسياً ورادعاً؛ فتمكنت من إنهاء سيطرة التنظيم على مدينة حماة، بعد أن دمّرت الكثير من أماكن اختبائهم، وقسماً مهماً من بعض أحيائها.

وبطبيعة الحال، كان هناك دعم كبير لجماعة الإخوان من قبل الدول الرجعية العربية، وخصوصاً السعودية والأردن، ذلك بحكم وحدة موقفهما الأيديولوجي، وعدائهما السياسي للبعث باعتباره حزباً علمانياً. أما الدعم الدولي، فقد أتى من الإمبريالية الأمريكية، لأنها كانت تسعى لإسقاط السلطة السياسية في دمشق، لأن الأخيرة لا تسير في ركابها، وأيضاً لأنها عدوة للكيان الصهيوني.

ولأن السياسة الأمريكية محكومة بتوجهها الإمبريالي الساعي إلى محاصرة الخصوم لإخضاعهم، لهذا تحالفت مع تنظيم طالبان في أفغانستان، وقدمت له الدعم والإسناد لمواجهة النفوذ السوفييتي في ذلك البلد، في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، ووقفت بقوة ضد نظام حكم بابراك كارمال، وقد تمكنت أمريكا من إقحام الدول الخليجية في هذه «الحرب على الشيوعية»، التي صورها الإعلام الغربي- العربي الرجعي على أنها حرب الإسلام ضد الكفر والإلحاد الشيوعي، فقدمت هذه الدول الدعم المالي والإمداد البشري بالمقاتلين، وتمكنت هذه الدول والقوة الفاشية لطالبان من إسقاط نظام حكم كارمال. ولكن، ما إن انتصر تنظيم «القاعدة» وأقام حكمه في أفغانستان حتى انقلب على أسياده الأمريكان. وبدورها، ردّت أمريكا بقوة مدمرة على تنظيم طالبان والحكومة التي أقامها.

ومن المنطلق عينه؛ أي من خلال استغلال الفكر الديني عينه، كوّنت أمريكا مع انطلاقة الحرب اللبنانية في أواسط السبعينيات، مجموعتها الداعمة لتنظيم الإخوان المسلمين، من السعودية، الأردن، وبعض القوى الرجعية اللبنانية، والدول الخليجية؛ من أجل محاربة الكفر والعلمانية في البلدان العربية «التقدمية»، مثل سورية والعراق وليبيا. وبالفعل، فقد تمكنت من إحداث تدمير كبير وقتل عدد كبير من الناس في هذه البلدان. أما الأداة الفاعلة في اليد الأمريكية، فهي جماعات الإخوان المسلمين، وكتائبها السلفية المقاتلة.

وإذا كان خمد الصراع جزئياً بين السلطات السورية والإخوان لفترةٍ، فمع هذا استمر نشاطهم، وإن كان ضعيفاً في الداخل السوري، فإنه كان فعّالاً في الخارج. وقد قاد عمل تنظيم الإخوان في الخارج والداخل عدد من أقطاب التنظيم الذين يعيشون في الخارج، مثل عصام العطار الذي استقر في ألمانيا منذ عشرات السنين، وصدر الدين البيانوني الذي كان مرشداً عاماً للإخوان، وقد خلفه في هذا الموقع رياض الشقفة، ومحمد طيفور... إلخ، وجميعهم كانوا يتنقلون في العواصم الأوروبية، وخصوصاً ألمانيا وإنكلترا وفرنسا. وكانوا يتهيؤون لإطلاق نشاط تنظيمهم بطاقة وزخم أعلى، هذه المرة.

وقد ساعد موضوعياً الوضع الاقتصادي والسياسي في سورية على توسع تنظيم الإخوان المسلمين وتقوية مواقعه. فقد كان الاقتصاد يحمل تناقضات كبيرة؛ كان من أهمها تعمّق الهوة الطبقية بين البورجوازية وعموم الناس، وخصوصاً العمال والكادحون، ما وسع شريحة الفقراء وأثر على مستوى المعيشة، وعمم الاستياء في المجتمع السوري. كما أن الطبيعة البورجوازية البيروقراطية لسلطة الدولة آنذاك، سمحت لفئات معينة من الناس أن تحقق ثروات هائلة، وتمتلك عقارات كبيرة بكمالياًت فيها إسراف كبير، كانت كل هذه الحقاًئق الواقعية موضوعاً لدى الجماعات السلفية الإخوانية لاستخدامها في التعبئة والتحريض لتقوية تنظيمهم ومواقعهم في مواجهة الدولة.

ومع اندلاع الأزمة السورية، آذار ٢٠١١، وقف تنظيم الإخوان المسلمين داعماً رئيساً ومحركاً أساسياً لها، من دون أن يُظهروا ذلك بصورة علنية فاقعة، كي ينشروا وهماً فكرياً وسياسياً بأن ما يجري في سورية هو «ثورة عفوية» من «ثورات الربيع العربي»، لذلك ارتأوا أن يسيّروا المظاهرات الاحتجاجية التي أطلقت على نفسها تسمية «السلمية»، في الوقت الذي كانت تواكبها عمليات عنفيّة، بهدف إراقة الدم ومفاقمة الأزمة.

ورغم أحقية بعض الشعارات التي كانت تُرفَعُ في المظاهرات، مثل «الحرية» و«الكرامة»، وبصرف النظر عن الموقف من السلطة السياسية وممارساتها المتناقضة قبل انفجار الأزمة، فإن طابع الحراك كان يعبّر عن خطاب أصولي تكفيري متطرّف، وأن حَمَلَتَهُ من أتباع السلفية الجهادية المقاتلة التي قامت باعتدائها على بائع الخضار نضال جنّود، منذ الأيام الأولى لانفجار الأزمة السورية، ولكنها ستكشف عن وجهها السياسي الحقيقي بصورة أكثر سفوراً بعد شهرين ونصف من انطلاقتها(١)، وهو وجه العنف والإرهاب الذي سيتحول إلى فاشية بعد سنتين ونصف من ذلك الزمان.

وقد استمرّ هذا السلوك العنفي طوال مسار الأزمة السورية. وبعد زيادة وتيرة الدعم العسكري والمالي واللوجستي للجماعات الجهادية السلفية من قبل السعودية وقطر والكويت، بتوجيه وإشراف أمريكي، خصوصاً وأن أمريكا سوف تجني الأرباح من مبيعات الأسلحة في هذه الحرب، رجحت كفّة القوة العسكرية لصالح كتائب الجماعات السلفية. وبفعل هذه المعطيات سقطت محافظة الرقة بيد «داعش».

---

(١) وهذا ما أكدته وقائع عنفيّة ظهرت على شاشات التلفزة، مثل المشهد الإجرامي المؤلم لطعن بائع الخضار نضال جنود بالخناجر والسكاكين، في مدينة بانياس منذ الأيام الأولى للأزمة، ومشهد مجزرة جسر الشغور ضد عناصر الكتيبة الأمنية، في ٣ حزيران ٢٠١١، وقبلها كان المشهد الفظيع، حيث تم إلقاء جثث عدة مواطنين من على الجسر في نهر العاصي بعد ذبحهم وتقطيعهم بالسواطير.

وبعد استيلاء «تنظيم الدولة الإسلامية» على مساحات واسعة في غرب العراق، وكان فرعه في سورية قد استولى على شرق البلاد، صار له الإقليم- القاعدة، الذي يسمح للمحور الأمريكي- الأوروبي بأن يوظفه لمصلحته الجيوسياسية الاستراتيجية في مواجهة المحور الروسي- الصيني، ومن في صفه: إيران، سورية والمقاومة اللبنانية. ومن جانب آخر، صار هذا الإقليم دولة للفاشية، يسمح لها بالعمل من أجل أهدافها السياسية الاستراتيجية الخاصة التي تمكّنها، في حال تحققها، من الانقلاب على راعيها الأمريكي- الأوروبي، كما حدث لأمريكا مع طالبان.

في سياق هذه الحرب حرك كل محور قواته العسكرية بفعل تضادّ المصالح الاستراتيجية؛ فأرسل الأمريكان حاملة الطائرات (جورج بوش) إلى المتوسط وهيَّؤوا قواعدهم، وبالمقابل، أرسل الروس البوارج والصواريخ والطائرات والغواصات إلى اللاذقية على الساحل السوري. كل هذا أكد على حقيقة رئيسة، وهي أن حرباً عالمية تجري على جغرافيا المنطقة العربية، وأن الفاشية الجديدة الحدّية هي أداتها التي تحركها الأمركة الإمبريالية، وهي ذراعها الضاربة التي تتمظهر في الحرب وأفاعيلها.

انتشار الفاشية في ليبيا، بعد انطلاقة «داعش»، وبعد تمكّن «تنظيم الدولة الإسلامية» من إقامة دولة الخلافة الإسلامية على جزء من الجغرافية السورية- العراقية، جاء نتيجة إعلان الجماعات السلفية الجهادية في هذا البلد مبايعة الخليفة أبي بكر البغدادي.

ولكن السلفية الجهادية المقاتلة في ليبيا ليست حديثة العهد، بل هي ذات خبرة طويلة تعود إلى العام ١٩٨٢. وقد شارك قادتها من ذلك الحين في الحرب ضد القوات السوفيتية في أفغانستان. نقلوا خبرتهم التنظيمية والقتالية، حين عادوا إلى بلدهم، وعُرِفوا حينذاك بمجموعة «الأفغان الليبيين»، ليبدؤوا «الجهاد» من أجل إسقاط السلطة السياسية وزعيمها القذافي. ومن المعروف أن هذه السلفية

الجهادية الليبية كانت قد انضمّت عام ٢٠٠٧ إلى «تنظيم القاعدة». وقد أُعلِنَ عن هذا الانضمام في بيان أصدره أيمن الظواهري وأبو الليث الليبي، وبذلك أصبحت هذه الجماعة تحت قيادة زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن. وحين اتسع وجودها في ليبيا، وخصوصاً في مدينة درنة شرق البلاد، قامت القوى الأمنية والعسكرية للدولة بملاحقتها، وتمكنت من تحطيم قواها إلى حدّ كبير. بعد ذلك، كان القذافي قد بذل جهداً للتصالح مع هذه الجماعة، وكلف وسيطاً أكاديمياً معروفاً؛ الإسلامي علي الصلابي، وبإشراف سيف الإسلام ابن العقيد القذافي، تحت اسم مبادرة التصحيح أو الدراسات التصحيحية، التي أسفرت عن إطلاق سراح أعضاء الجماعة من السجون(١).

هذا الموقف الإيجابي من السلطة السياسية الليبية، لم يغير شيئاً في خطاب هذه السلفية، ولا في سلوكها، لأنها تصدر عن نظام معرفي قطعي يؤسس لخطابها الفكري، ولأيديولوجيتها السياسية، ومشروعها الفاشي في إقامة «دولة الخلافة الإسلامية» الذي كان موجوداً، كإمكان، منذ ذلك الحين. من هنا، كانت القوى الإسلامية المتطرفة العمود الفقري لما سُمّي «ثورة ١٧فبراير». وقد تراوح عديدها لحظة البداية بين ٦٠٠ إلى٨٠٠ مقاتل. ولكن الدعم الذي انهمر عليها من كل حدبٍ وصوب، وعلى كل المستويات؛ من التسليح والمال إلى المديولوجيا والديبلوماسية، هو الذي حولها بسرعة خاطفة إلى قوة ضاربة. وقد جعلت قرارات جامعة الدول العربية ضد الدولة الليبية الشرعية، وقرار مجلس الأمن، والتضليل الإعلامي الغربي والعربي المرتبط به ذيليّاً، الدولة الليبية عاجزة عن المقاومة، خصوصاً في ظل تدخل الغرب وحلفائه في هذه الحرب عليها وعلى جيشها. وكان من الواقعي أن ينتصر هذا التحالف بين أمريكا والناتو و«القاعدة» و«الجماعات السلفية الجهادية الإسلامية» على قوات الدولة الليبية، بحكم الخلل الهائل في ميزان القوة لصالح الطرف الأول.

---

(١) بمن فيهم عبد الحكيم بلحاج الذي ينتمي إلى تنظيم القاعدة، وكان معتقلاً في سجن غوانتانامو، قبل رجوعه إلى ليبيا.

على أنقاض الدولة الليبية، وتمزّق مجتمعها، وتشتت سكانها، بفضل «ثورة فبراير»، انفسح المجال للفاشية بفرعيها؛ «القاعدة» و«تنظيم الدولة الإسلامية»، للانتشار بصورة كبيرة وسريعة في هذا البلد. وكان هذا الحضور القوي قد مُهِرَ بمبايعة أعضاء من هذين التنظيمين للخليفة أبي بكر البغدادي. تواطؤ أمريكا والغرب مع الفاشية، والانهيار المجتمعي، وغياب المقاومة الشعبية، كل هذه العوامل مكّنت تنظيم الدولة الإسلامية الفاشي من إعلان مدينة سرت «إمارة إسلامية» تابعة للتنظيم.

ويستمر التحكّم الأمريكي في ليبيا، بعد مرور نحو خمس سنوات على ما سمّوه «انتصار ثورة فبراير»، عبر تشغيل القوى الأربع المسيطرة فيها: الإخوان المسلمين، تنظيم الدولة، «القاعدة»، وأنصار الثورة، وتحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في البحث عن حلّ سياسي للأزمة الليبية. ولأن جميع هذه القوى تقع في مدار السلفية الجهادية والفاشية، رغم الفوارق الجزئية بينها، بالإضافة إلى أن استبعاد أنصار القذافي الذين يمثلون تياراً حداثياً، فإن أي حل سوف يكون في صالح القوى الفاشية. من هنا تكون مبادرة برناردينو ليون ممثل هيئة الأمم المتحدة، وحوار «الصخيرات» الذي يديره في المغرب، هو في غالبيته الساحقة من جماعات فاشية مع عدد قليل من الليبراليين، ليست أكثر من شرعنة استمرار دور الولايات المتحدة في ليبيا، عبر تشغيل هيئة الأمم المتحدة لخدمة سياستها(أمريكا) التي لا تزال تعتمد الاستثمار في الفاشية باعتباره مجالاً للربح وكسباً على مستوى المصالح الاستراتيجية.

ولعل توظيف الفاشية الليبية في الساحة المصرية هي من المغانم السياسية المهمة لأمريكا؛ فقطعان الفاشية هذه يمكن أن تشكل مَعِيناً لنظرائها في تلك الساحة، وسنداً لوجستياً لهم، وقوة ضغط أو ترهيب جاهزة للاستخدام في يد الإدارة الأمريكية. وإن دوائر هذا البلد الأخير ومراكز البحوث، كما مراكز القرار فيه يعرفون تاريخ الوجود القوي للخطاب الإسلامي المتطرف والجماعات السلفية الجهادية في مصر

منذ بدايته أي منذ أن شكل حسن البنا تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ تحت سلطة الاستعمار البريطاني لمصر، في مدينة الإسماعيلية التي كانت تشكّل مقرّاً للشركات الاستعمارية التي تدير قناة السويس(١)، إلى سيد قطب الذي شكل تنظيماً حديدياً، أكثر تطرفاً، فرّخ الجماعات السلفية الجهادية في مصر وسورية.

هذه الجماعات هي التي جاءت منها النواة الأولى للفاشية بخصائصها الفكرية، الأيديولوجية، السياسية والتنظيمية. وكان لهذا التحول سياقه وتجربته؛ فقد قامت هذه الجماعة بأفعال عنفية إرهابية قبل أن تتحول إلى تنظيم فاشي كامل القوام. فقد اغتالت أنور السادات الرئيس المصري في تشرين الأول ١٩٨١، وهاجمت مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة، وقامت أيضاً، في أوائل الثمانينيات بقتل سيَّاح سويسريين بالدير البحري، في مذبحةٍ سميت «مذبحة الأقصر»، وكانت أيضاً محاولة اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري. وإذاً هي تكاملت عبر تجربتها المتطرفة وخطابها المغلق، حتى صارت تنظيماً فاشياً. على هذه الخلفية، كان من المنطقي أن ينضم عدد من قيادات هذه الجماعة إلى تنظيم «القاعدة»، كما أعلن أيمن الظواهري. هكذا، بدأت تظهر هذه الجماعات في تشكيلات مختلفة، لها مكانة حقيقية خطيرة في طبوغرافيا الصراع الجاري في مصر، والمنطقة. وبحكم علاقة التأثير المتبادل بين عولمة رأس المال المالي وعولمة السلفية الجهادية في تشكيلها الفاشي الحالي، ظهر شيء من الالتباس في هذه العلاقة الديالكتيكية بين القوتين: من جهة تتضادّ الفاشية مع الرأسمالية، وتتخذ موقفاً عدائياً منها، ومن جهة ثانية، هي تتعاون معها من أجل أهدافها ومصالحها، ومن الجهة المقابلة تحاول الرأسمالية الإمبريالية احتواء الفاشية، واستخدامها كأداة في حربها مع الآخرين من أجل مصالحها الاستراتيجية.

---

(١) إريك هوبزباوم، وهو مفكر ومؤرخ كبير في الغرب، يعرف عن جماعة الإخوان المسلمين وعن دورها السياسي؛ فهو يقول: «أصبح الإخوان المسلمون بزعامة حسن البنا قوة سياسية يحسب لها حساب في ثلاثينيات القرن الماضي» إريك هوبزباوم، عصر التطرفات، مرجع مذكور، ص٢٠.

قامت التنظيمات السلفية على خلفية مسار تكونها التاريخي هذا، بتوسيع حضورها ونشاطها في مصر، سواء من قبل تلك التي كانت موجودة سابقاً، أم التي ظهرت الآن. ولعل الأبرز من هذه الجماعات الفاشية:

١- «التوحيد والجهاد»، منذ أوائل التسعينيات.

٢- «أنصار بيت المقدس»، التنظيم الذي تحول إلى جماعة «ولاية سيناء».

٣- «جيش الإسلام».

٤- «أجناد مصر».

وقد اعتمدت هذه التنظيمات عسكرة السلوك السياسي الإسلامي، فقامت بهجمات عنفية متنوعة، منها منظمة وأخرى غير منظمة، تهدف إلى إسقاط السلطة السياسية في البلاد، وإقامة «حكم الله» في مصر. ولعل الأبرز في هذه الممارسات، كانت من «أجناد مصر» التي تمرست على فكر السلفية الجهادية. وعند هذه الجماعات، أمر نشاطها العنفي وأهدافه السياسية لا ينحصر في حدود الدولة الوطنية، بل يمتد إلى كافة الدول العربية، ومن ثم العالمية. هنا، يظهر البعد الإقليمي والدولي لاستراتيجية التنظيم الفاشي وعنفه الذي يعمل في هذين النطاقين، وكل هذا إن هو إلا توكيد وتجسيم لأهداف الفاشية الجديدة الحديّة في الوطن العربي.

وقد كان محمد مرسي الرئيس المصري السابق قد اعتمد هذا المبدأ عندما كشف على الملأ عن نيته لإرسال قواته العسكرية إلى سورية لمقاتلة الدولة العلمانية، منطلقاً في هذا من تهافت الأيديولوجية الفاشية.وقد كان في الواقع، ينسجم في موقفه هذا مع شروط عملية «الفشتسة» التي تقودها التنظيمات الفاشية في البلدان العربية من جانب آخر، كان يريد أن يظهر التزامه بالخط السياسي الذي يصدر عن الخطاب/ المرجع للجماعات الفاشية الإسلاموية، الذي يقيم خطته على أساس وجوب مقاتلة العدو القريب أولاً ومن ثم البعيد.

حتى تتكامل محاولة هيمنة أمريكا على الوطن العربي، كان لابد لها من مفاقمة الأزمة في اليمن، بعد ما سميت «الثورة اليمنية». و لعل من أهم العوامل التي دفعتها في هذا الاتجاه، هو أهمية الجغرافيا السياسية اليمنية، لكونها ملاصقة للآبار النفطية الخليجية، وموقع اليمن على البحر الأحمر المفضي إلى قناة السويس، وموقعه على مضيق باب المندب.

جاءت «عاصفة الحزم» السعودية ضمن الخطة العملية لتنفيذ هذا التوجه، وقد كانت بإشراف ورعاية ودعم الإدارة الأمريكية، استخباراتياً ولوجستياً، بوضوح ودون مواربة، لكي تفرض واقعاً سياسياً، دون أي تفويض من الشرعية الدولية ومجلس الأمن، الأمر الذي تتكرَس على أساسه سيطرة السعودية وأمريكا على اليمن.

وقد لعبت الجماعات الإسلامية اليمنية دوراً، منذ زمن بعيد، مهّد لحصول هذه الكارثة. فمنذ السبعينيات بدأت عملية تشكل هذه الجماعات، ثم توسّعت في الثمانينيات، حين أسس هادي الوادي بيتاً تجري فيه لقاءات لشخصيات إسلامية نشأت على خلفيتها «الحكمة والإحسان» و«جماعة دماج» بزعامة يحيى الحجوزي، ثمّ انتهت إلى سيطرة حزب الإصلاح الإخواني الذي كان تأسيسه عام ١٩٩٠، تحت زعامة عبد الله بن حسين الأحمر وعلي محسن الأحمر للجماعات الإسلامية. كانت الأهداف الرئيسة للحزب «الحكم الإسلامي» و«رعاية مقاصد الدين»، لهذا لم يكن بينه وبين تنظيم «القاعدة» في اليمن أي تناقض فعلي.

وإذا كان حزب الإصلاح يشكّل الغطاء السياسي لأنشطة الإسلام السياسي الذي شكل حلقة الوصل بين اليمن والسعودية، فإن تنظيم «القاعدة» شكّل ذراع الفاشية الضاربة عسكرياً في هذا البلد.

أما تنامي قوة الفاشية في اليمن، فيعود إلى عوامل عدة:

١- ازدادت قوةً بنتيجة الصراع بين المؤتمر الشعبي بزعامة علي عبد الله صالح وحزب الإصلاح في العقدين الأخيرين، ما أعطاها فسحة إضافية للنشاط في هذا البلد.

٢- ضعف القاعدة الاجتماعية للسلطة برئاسة عبد ربه منصور هادي، كونه رئيساً لم يأتِ على أساس انتخابات فعلية من الشعب اليمني، بل استلم السلطة بناء على توافق القوى والأحزاب السياسية، بموجب المبادرة الخليجية، وكانت فترة رئاسته محدودة؛ تنتهي في شباط ٢٠١٢، لهذا لم يكن على جهوزية حقيقية لمواجهة تنظيم «القاعدة»، ناهيك عن خطوط المنع التي رسمتها أمريكا، التي لا تسمح بالقضاء على هذا التنظيم.

٣- تنامي قوة حزب الإصلاح على خلفية مشاركته في مؤتمر الحوار الوطني بقوة بفعل الدعم السعودي، وتمكنه من استلام حقائب سيادية في حكومة باسندوة، وخصوصاً، الداخلية. كل هذا وفر ظهيراً مسانداً لتنظيم داعش الفاشي، باعتبار أن قوة حزب الإصلاح، هي خزين احتياطي فكري وبشري للإسلام السياسي المتطرف، الذي بدوره يشكل القاعدة الاستراتيجية للفاشية.

كان مسار التسوية السياسية في اليمن على وشك الوصول إلى توافقات بين الأطراف والقوى السياسية اليمنية، استناداً إلى مخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة في ما يخصّ الحكومة والرئاسة والدستور الجديد. ولكن السعودية وأمريكا لا تريدان حلّاً سياسياً للأزمة يكون لمصلحة اليمن وشعبه، خصوصاً وأن مثل هذا الحل سوف يلغي الهيمنة السعودية على هذا البلد، لهذا جاءت غارات «عاصفة الحزم»، كما ذكرت أعلاه ضد الجيش اليمني والحوثيين والمؤتمر الشعبي وأنصار الله والأحزاب القومية لتعوق محاربة الحوثيين والجيش والقوى الأخرى لتنظيمي «القاعدة» و«تنظيم الدولة الإسلامية». هنا ظهر تحالف موضوعي في جانب منه، وذاتي من جانب آخر، بين أربعة أطراف: حزب التجمع والإصلاح الإخواني، «تنظيم الدولة الإسلامية»، السعودية وأمريكا، من أجل دعم الفاشية لتجميع قواها، والانطلاق من جديد لقضم مواقع، والسيطرة على أجزاء جديدة في اليمن. وقد كان موقف أمريكا الداعم للفاشية في اليمن واضحاً، كما كان أيضاً موقفها ضد القوى التي تحارب هذا التنظيم. ولعل من المؤشرات الأخيرة

القوية التي تؤكد هذا التوجه، هو نقل خمسمئة من عناصر الفاشية إلى اليمن، الذين هربوا من سورية مؤخراً بفعل الضربات الجوية الروسية وتزايد وتيرة هجوم الجيش العربي السوري على مواقعهم، وتوزيعهم على الجبهات للقتال إلى جانب حزب الإصلاح و«داعش» وفصائل القاعدة تحت القيادة السعودية، ومن ورائها أمريكا.

باختصار، وضع الفاشية في اليمن، بناء على المعطيات التي ذكرت أعلاه مفتوح على أفقِ تزايد قوتها. وبهذا ضمنت الفاشية الحدية وجود موقع لها، وهي تحاول ربطه بفروعها في البلدان العربية.

الفاشية الجديدة والصهيونية

الصهيونية فاشية من نوع خاص؟ ليس هنا حيز للتفكير بطبيعة الصهيونية وتاريخها وأيديولوجيتها، واستعمارها لفلسطين، لكن أتيت على ذكر الصهيونية لعاملين:

١- هناك تقاطع واشتراك بين كل من خصائص الصهيونية والفاشية الجديدة الحدّية.

٢- لأن هناك حالة من التعاون الحقيقي العملاني بينهما.

تشترك الصهيونية مع الفاشية في التصورات الأيديولوجية؛ فالأولى تتبنى نظرية «العرق الأسمى» و«الدم النقي»، وهي نظرية متهافتة، يعرف بطلانها العقل الشائع، فكيف مع الثقافة العالمة؟ والصهيونية تنطلق من «مبدأ السمو» فوق جميع الشعوب باعتبار أن اليهود «شعب الله المختار». ومن البديهي أن لا أحد ولا أيّة نظرية يمكنها أن تسوّغ معرفياً أو فلسفياً أو علمياً أن هناك شعباً من حيث تكوينه الجيني البيولوجي، أرقى من شعوب العالم. وكما تعتمد الفاشية التقليدية فكرة الدولة القائمة على العرق الآري، كذلك تتمسك الصهيونية بـ«الدولة اليهودية». وفي ما يخص نظام المعرفة واستراتيجية الحقيقة، فكلاهما يعتمد نظريةً في المعرفة تقليديةً؛ ضد الحداثة، واستراتيجية إطلاقية للحقيقة.

أما الحديث عن المقارنة بين الفاشية الحدية التي تضرب الوطن العربي الآن والصهيونية فهي تبين، أيضاً، التوافق بين المنظومتين:

١- كما يعمل قادة الحركة الصهيونية من أجل إقامة «الدولة اليهودية» في إسرائيل، كذلك يعمل أبو بكر البغدادي من أجل ترسيخ «الدولة الإسلامية» في الوطن العربي، فكلٌ منهما مؤمن بإمكانية بناء دولته على أساس الدين.

٢- كلاهما قطعي إقصائي يرفض النسبية في المعرفة والحقيقة، ويحتكرهما لذاته دون سواه، وبالتالي يرفض الآخر.

٣- الفاشية الإسلامية والصهيونية تبرران استعمال أقصى درجات العنف ضد الناس في سبيل أهدافهما.

٤- كلاهما يعتمد مبدأ «القطيعية» في ممارساته وتحريك كتائبه المقاتلة، وتنفيذ مهامه.

٥- الصهيونية وقوتها الضاربة إسرائيل، وكتائب الفاشية الحدّية، ارتكبتا مجازر مروّعة في صفوف الناس، في فلسطين المحتلّة وسورية والعراق.

هذه التقاطعات الأبرز، تقريباً، بين الفاشية التقليدية والصهيونية، وهي تتجدد الآن بين الفاشية الجديدة الحدّية والصهيونية التي تقود الكيان الإسرائيلي العنصري، تظهر حقيقة التقارب الكبير والتشابه بينهما. كل منهما له سلوكه الوحشي: ارتكبت قطعان الصهيونية، مجازر مروّعة في صفوفٍ من أبناء الشعب الفلسطيني منذ بداية احتلالها لفلسطين حتى الآن، حين ارتكبت مجزرة بحرق أسرة الدوابشة أحياء في منزلها، ولم يستثنَ حتى الطفل الرضيع في سريره. وكل هذه الأفعال تصدر عن أيديولوجيا مستندة إلى «حق إلهي» مُستَجرٍّ من أسطورة «شعب الله المختار». والخطير في هذه المنظومة الفكرية العنصرية المتضايفة منطقياً ووجودياً مع الفاشية، هو آثارها السيكولوجية والعقلية على قطعان الصهاينة، ما دفعهم مؤخراً، وخصوصاً قطعان المستوطنات (المستعمرات) الإسرائيلية، إلى تنشيط محاولة تهويد القدس،

لتوكيد يهودية إسرائيل؛ فاندفقوا بهجوم مسعور على أبناء الشعب الفلسطيني، في الشوارع والأزقة والطرقات والبيوت أو الحقول والمزارع، وقتلوا العديد من الناس، وضربوهم، شيوخاً كانوا أم أطفالاً ونساء أم رجالاً، كما حرقوا ملكياتهم ومزروعاتهم. وهذا هو السلوك الفاشي بامتياز.

هذه الممارسات القطيعية والأيديولوجيا التي تسندها، هي التي قرّبت الصهيونية من الفاشية الحدّية في الوطن العربي، وخصوصاً في سورية، وهي أيضاً التي أسست للتعاون بينهما. ولعل من الوقائع التي تؤكد هذا التعاون:

١- ضرب إسرائيل لمواقع عسكرية سورية؛ في جمرايا، واللاذقية، ومنطقة الجولان...إلخ، استهدف إضعاف الجيش العربي السوري الذي يحارب الفاشية، وعلى رأسها «تنظيم الدولة» و«جبهة النصرة» و«أحرار الشام».

٢- التغطية الجوية والمدفعية التي وفرتها للجماعات الفاشية في جنوب سورية، ساعدت هذه الجماعات في إسقاط العديد من مواقع الجيش، ويسّر للفاشية قضم مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة السورية، ما أدى إلى توسيع المساحة الجغرافية لـ«دولة الخلافة الإسلامية».

٣- تقديم المساعدات الطبية لجرحى المقاتلين في صفوف الكتائب الفاشية، وخصوصاً «جبهة النصرة» في المشافي الإسرائيلية، وزيارة رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لهم.

روسيا والحرب على الفاشية

تضارب المصالح الاستراتيجية بين المحور الذي ترأسه روسيا والمحور الذي تقوده أمريكا، وتعنت الأخيرة في ما يخصّ المشكلات ذات الطابع الدولي، وخرقها الدائم للقانون الدولي، وخصوصاً بالنسبة للأزمة السورية والموقف من الفاشية، كل ذلك جعل روسيا تتخذ موقفاً ضد الخطة الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة على الوطن العربي بصورة كاملة، عبر دعم ما سمّيَ

ثورات «الربيع العربي»، لذلك لم تعترف الدولة الروسية، منذ البداية، بهذه الثورات. وقد بنت موقفها هذا على أسس معينة:

١- الطبيعة الأصولية الإسلامية المتطرفة لقادة ونشطاء «الربيع العربي»، ستنتج كوارث، كما ستفتح المجال لانتشار وتقوية تنظيمات إرهابية تكفيرية.

٢- الهدف من هذه «الثورات»، إجراء تغيير في أنظمة الحكم العربية، كي تتمكّن أمريكا من ضمّ كامل المنطقة العربية إلى مجال نفوذها الجيو- سياسي الاستراتيجي.

٣- تمكين القوة الأمريكية التي يمكن أن تتحصّل عليها، عبر توسيع مجال نفوذها هذا، من إخضاع روسيا والصين لسلطانها.

٤- سعي أمريكا في هذا السبيل، هو الذي دفعها إلى تقديم الدعم لجماعة «الإخوان المسلمين»، الأمر الذي حوّل أجزاء من هذا البلد إلى قاعدة للفاشية.

متابعة روسيا لسياستها الداعمة للدولة السورية، وحماية لمصلحتها الاستراتيجية في مواجهة الفاشية التي جاءت من الجماعات الإرهابية التكفيرية التي كانت منخرطة في الأزمة السورية منذ بدايتها عام ٢٠١١، ودفاعاً عن مبدأ التعددية القطبية في السياسة الدولية، هي العوامل الرئيسة، التي جعلتها تستجيب لطلب الحكومة السورية لتقديم المساعدة العسكرية. إلى ذلك، جاء الدعم الروسي العسكري بقوة هائلة؛ من طائرات محدّثة، وصواريخ، وبوارج بحرية لمحاربة الفاشية بتنظيماتها وكتائبها المختلفة.

تحليل بواعث قلق الدول الغربية والعربية، التي تقف في صف الفاشية: أمريكا، فرنسا، إنكلترا، تركيا، إسرائيل، قطر، السعودية، من الدعم الروسي للدولة السورية، يكشف عن أربع مسائل رئيسة:

١- تفصح الإمبريالية عن دعمها العلني للفاشية، إذ تدين قصف الطائرات الروسية لكتائب الفاشية: جبهة النصرة، وجيش الفتح، وأحرار الشام،

التي لا تختلف عن «داعش» أو «تنظيم الدولة الإسلامية»؛ فكلها تشترك مع بعضها البعض بالخصائص نفسها التي تتميّز بها الفاشية.

٢- جميع هذه الكتائب تنظيمات مدرجة على قائمة الإرهاب، وفق قراري مجلس الأمن ٢١٧٠، و ٢١٦١.، وبالتالي اعتراض أمريكا على مساعدة روسيا لسورية في محاربة «داعش» وأخواتها، يعني أنها تقف ضد الشرعية الدولية، وضد قراري مجلس الأمن، ومن جانب آخر، هي تتخذ موقفاً مسانداً للفاشية، علانية.

٣- المساعدة الروسية بالخصوص تحمل غطاء قانونياً دولياً، إذ إنها تمّت بناء على الطلب الرسمي من الرئيس الشرعي للجمهورية العربية السورية، المعترف بها من قبل هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي، على العكس من التحالف «الستيني» الذي أنشأته أمريكا «للحرب على داعش»، الذي لا يمتلك أية صفة قانونية دولية. أمريكا تصرّفت كما لو أنها هي مجلس الأمن، وهي مصدر القانون الدولي.

٤- هذه الدول التي «تقلق» على سورية نتيجة المساعدة الروسية العسكرية، هي عينها الدول التي دعمت ما سُمّي بـ«الثورة السورية» ولا تزال، بالتالي هي التي رعت الفصائل التكفيرية الإرهابية، إلى أن تحولت إلى فاشية بعد أن استكملت مقوماتها الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية.

٥- التقاء واتفاق مواقف خالد خوجة رئيس ما يسمى «الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة»، الذي رحّب بسيطرة «جبهة النصرة» على مدينة إدلب، مع مواقف الدول الغربية الإمبريالية وبعض الدول العربية، في ما يخص رفض وإدانة المساعدة الروسية لسورية، يبين بوضوح الخط الرابط بين قوى الفاشية الجديدة الحدّية والإمبريالية.

٦- التحالف الأمريكي الستيني جاء، واقعياً، دعماً لـ«داعش» أو «تنظيم الدولة الإسلامية» و«القاعدة»، وأخواتهما، والدليل الواضح، هو إلقاء الأسلحة والعتاد والطعام لهم في سورية والعراق، بالإضافة للتغطية السياسية والإعلامية الهائلة. أمريكا تريد الاستمرار في استثمار الفاشية، من خلال احتوائها وتوجيهها وفق مصالحها، وبالتالي قصفها بعض مواقع «تنظيم الدولة»، كان شكلياً، ولا قيمة له.

والآن، بفضل هذا الدعم الروسي القوي، تغير ميزان القوى العسكري لصالح الجيش والدولة السورية، وهو يترجم بصدق المواقف المعلنة من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف. وهي تتناقض مع الموقف الأمريكي الذي يسعى لتحقيق نصر للجبهة الفاشية عبر إسقاط الرئيس السوري الذي هو قائد الجيش العربي السوري الذي يحارب الفاشية. جاء في هذا الإطار، الموقف الاستفزازي الأمريكي، حيث أعلن المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى موسكو، مايكل راتني، إذ أعلن في ٨/٢١ الفائت التزام واشنطن «إسقاط الرئيس الأسد»، وتعتبره أمراً أساسياً لمحاربة داعش. وبعد شهر ونيّف، وعلى هامش الدورة السبعين لهيئة الأمم المتحدة، يقول الرئيس الأمريكي أوباما «يجب ألا يكون هناك وجود للرئيس الأسد في المرحلة الانتقالية». وهذا يعني أنه يصرّ على موقفه القديم الذي ألزمت إدارته نفسها به على مدار الأزمة السورية. هيلاري كلينتون قالت في ٢٠١١/٧/١٢، أي بعد ثلاثة أشهر من انفجار الأزمة السورية: «إن الرئيس الأسد فقد الشرعية»، وبعد ذلك بوقت قصير عاد الرئيس أوباما وأكد الموقف عينه «الرئيس الأسد فقد الشرعية» وعليه الرحيل، وها هو الآن يكرر الموقف عينه. وموقف الرئيس الفرنسي يتطابق مع نظيره الأمريكي؛ إذ يرى الأول أنه لا يمكن محاربة «داعش» والرئيس «الأسد في الحكم».

هذا الموقف الأمريكي تلقفته المعارضة الخارجية السورية، من «المجلس الوطني» أو مجلس إسطنبول، إلى «الائتلاف الوطني...» أو ائتلاف الدوحة، إلى بقية فصائل المعارضة الواقعة في مدار الفاشية، فأعلنت بعد صدوره بعدة أيام، في ٣ تشرين (أكتوبر) رفضها المشاركة في اللجان الأربع التي اقترحها ستيفان ديمستورا، موفد هيئة الأمم المتحدة لحلّ الأزمة السورية، تمهيداً لمؤتمر جنيف«١». وكانت حجتها في هذا الموقف أن الروس يقصفون «المعارضة المعتدلة»، وأن الرئيس فاقد للشرعية. ولكن الوقائع سرعان ما كشفت عن عبثية هذه التسمية؛ إذ هي ليست أكثر من حصان طروادة لحماية الجبهة الفاشية، المكونة من سائر الفصائل من «جيش الفتح» و«جيش الإسلام»، إلى «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» إلى «تنظيم الدولة الإسلامية» والجبهة الإسلامية وكتائب الفاروق...إلخ.

القيادة السياسية الروسية تدرك الأهداف القريبة والبعيدة للإدارة الأمريكية وحلفائها من دعم الجبهة الفاشية، وتعرف أن إسقاط الرئيس الأسد، هو تقوية لهذه الجبهة، بل هو مدخل لتمزيق الدولة السورية وإفساح المجال للتنظيمات الفاشية لاقتناص السلطة السياسية في سورية، وهو الأمر المشابه لما حصل في ليبيا وتدمير دولتها، لذلك رفض لافروف هذه المؤامرة الأمريكية المكشوفة، وقال: «الرئيس الأسد شرعي، والجيش السوري يمثّل القوة الأكثر فاعلية على الأرض التي تقاتل «داعش»، ومطالبة الرئيس الأسد بالرحيل أمر ضار». بالأصل، هذا هو الخط السياسي الذي وضعه الرئيس بوتين، منذ بداية الأزمة السورية، ولكنه مؤخراً كرر التزام السياسة الروسية بالقانون الدولي، الأمر الذي تجلى في خطابه في ٢٨ أيلول (سبتمبر)، أثناء انعقاد الدورة السبعين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، كرد على الرئيسين الأمريكي والفرنسي اللذين أعلنا عن موقفهما الداعي لرحيل الأسد، فقال: «مع الاحترام الشديد لزميلي الرئيسين، هما ليسا مواطنين سوريين حتى يعملا من أجل إسقاط الرئيس الأسد».

ظهورات العدوانية الأخيرة

بعد التدخّل الروسي الشرعي لمساعدة الدولة السورية في الحرب على الفاشية التكفيرية الإرهابية، كان من المنطقي أن تنكشف، في نهاية المطاف، كل أساليب اعتداءات أمريكا وتركيا والسعودية وقطر على سورية والعراق واليمن وليبيا، التي تجلّت في دعم الفاشية، علناً وبوضوح ساطع، من خلال سيل المواقف والتصريحات الأخيرة لهذه الدول المعتدية، والأبرز منها، كان ضد الدولة السورية، باعتبارها المعقل الأهم للفاشية، ومركز رهان أمريكا الرئيس على هذه الأخيرة لتحقيق مصالحها. فقد أعلنت قطر أنها «سترسل قوات عسكرية للدفاع عن الشعب السوري». وكشف وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر عن توجّه الإدارة لإرسال «قوات عسكرية محدودة لمساعدة المعارضة المعتدلة» في الحرب على «داعش»، وقررت السعودية «فتح حدودها أمام المقاتلين للدخول إلى سورية

لمحاربة القوات الروسية»، وأنجزت تركيا عملية توحيد داعش وجبهة النصرة وأحرار الشام والجيش الحر وفصائل أخرى لمحاربة الجيش السوري. وهنا تبرز قضايا ثلاث حقائق رئيسة:

١- أمريكا ومن في صفها يدعمون الفاشية واقعياً، ويحاربونها ادعاءً وزعماً.

٢- موقفهم الداعم للفاشية يتناقض بشكل صارخ مع القانون الدولي.

٣- هم يستبيحون الدولة السورية بشكل فظ، وينصّبون أنفسهم مكانها، وهم بهذا، يستخفون بهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالشعب السوري.

٤- هم يعتمدون في دعمهم للفاشية على أوهام وجود معارضة معتدلة تحمل السلاح وتقاتل الجيش السوري، وهم أقروا بفشلها، ومنهم مسؤولون أمريكيون، مثل جون ماكين. من جانب آخر الجيش الحر وجميع من يمكن أن يطلق عليهم هذا الاسم، تحالفوا الآن في جبهة فاشية واحدة، تقاتل الآن على الأرض على أطراف مدينة حلب وفي ريفها الجنوبي.

الفاشية الجديدة الحدية - عناصر التكوين

منذ سقوط الموصل حزيران ٢٠١٤، وإعلان أبي بكر البغدادي قيام «الدولة الإسلامية»، وتنصيب نفسه خليفة للمسلمين، بدأت هذه الدولة تكتسب خصائص الفاشية ومقوماتها التكوينية، الأيديولوجية، التنظيمية الاجتماعية، الاقتصادية القضائية، والمخابراتية القمعية.

انتشارها جغرافياً على مساحة واسعة من غربي العراق إلى الرقة في سورية، جعلها تستقطب أعداداً كبيرة من المقاتلين الإسلاميين المتطرفين من أكثر من ثمانين دولة في العالم؛ من جميع القارات ومن مختلف القوميات. إلى ذلك، سرعان ما تحولت هذه الدولة الفاشية إلى ظاهرة دولية بفعل عديد من العوامل:

١- المقاتلون الذين شكّلوا قطعان الفاشية من دول مختلفة في العالم.

٢- انخراط العالم بالتعامل مع هذه الظاهرة، سواء أكان لجهة توفير مقدمات انبعاثها كفاشية جديدة ورعايتها من قبل الدول الإمبريالية، أم لجهة الوقوف ضدها ومحاربتها من قبل الدول التي شكلت محوراً مضاداً لها، وفي المقدمة منها روسيا وحلفاؤها من إيران وسورية إلى العراق والمقاومة اللبنانية.

٣- أيديولوجيا العالمية تعتبر أسلمة العالم وإقامة الخلافة الإسلامية فيه الهدف الرئيس، الذي سيحرر العالم من مشكلاته وشروره، وبالتالي العالم كله مجال نشاطها وهدفها الاستراتيجي.

٤- ممارساتها ذات الامتداد العالمي؛ أي التفجيرات التي قامت بها والأعمال الإرهابية الانتحارية التي شنتها في عديد من دول العالم؛ في فرنسا ولبنان، تونس، الجزائر، الصين، روسيا، سورية والعراق.

جهازا الأيديولوجيا والقمع

تقوم أيديولوجيا الفاشية الحالية على مبدأ «الحاكمية الإلهية»، مستندة على آيات من القرآن: «إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون»[١]، والآية «إن الله يحكم ما يريد»[٢]. وقد اعتمد جميع المفكرين وقادة الحركات الإسلامية هذا المبدأ العقدي للدولة. وتمسكت به السلفية الجهادية التي تعود أيديولوجيتها الفكرية والسياسية إلى رواد الفكر السلفي، وعلى رأسهم الغزالي، ابن تيمية، ابن الصلاح، وابن قيم الجوزية، ومحمد بن عبد الوهاب[٣]، من هؤلاء استمدت أيديولوجيا الفاشية المتطرفة فكرة

(١) سورة يوسف الآية ٤٠.

(٢) سورة المائدة الآية ١.

(٣) الغزالي الذي «سلط سيف الإرهاب الفكري الديني على الفلسفة والفلاسفة»، وابن الصلاح وفتواه المعروفة «التي أعلن فيها تحريم الاشتغال في المنطق والفلسفة»، وابن تيمية الملقب بـ«شيخ الإسلام» الذي حسم التعارض بين أحكام العقل وأحكام الشرع لصالح الأخيرة؛ «فالمرجع هو النص، دون العقل». حول هذا الموضوع يمكن مراجعة: حسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية، ط٣، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠ص٥٢-٦١.

إقامة أو تأصيل الحكم على الشرعية الإلهية التي «تستخلف» الإنسان/الحاكم. وإذاً، المشرّع الوحيد هو الله، وما على الحاكم إلا أن يحكم به ولا يحيد عنه، والسنة كمصدر ثانٍ للتشريع، إن هي إلا المثال العملي للالتزام بالتعاليم الدينية الإلهية كما فعل النبي محمد طوال حياته.

إلى ذلك، لا تعترف الأيديولوجيا الفاشية بالدساتير الوضعية، لأن الأخيرة تقرر السيادة للشعب، وفي هذا «منازعة» للسيادة الإلهية على البشر والحياة والكون، بما في ذلك الحكومات. أيضاً، لا تعترف بالبرلمانات المنتخبة لأنها امتداد وتنفيذ للدستور الوضعي أولاً، وثانياً، لأن «الشورى» هي وحدها السبيل لاختيار الحاكم وفق الشريعة الإسلامية. ولكن لم يسرِ هذا المبدأ طويلاً في تاريخ الدولة الإسلامية، لأن معاوية ابن أبي سفيان؛ ورث ابنه الحكم، وهكذا أيضاً فعل أبو بكر البغدادي «خليفة الدولة الإسلامية»، مع فارق أنه عيَّن شخصه في هذا المنصب.

وبدهي ألا تخرج «داعش» أو الفاشية الحالية عن الشريعة الإسلامية حين تحدد استراتيجيتها وأهدافها، من الناحية المنطقية المجردة، ولكن المشكلات سرعان ما تظهر حين الوصول إلى الناحية العملانية، أو جدل العلاقة بين طبيعة الفكرة والسلوك الذي يجري على هديها. مع ذلك من الضروري معرفة الأهداف التي وضعتها الفاشية الحالية، على أساس أيديولوجيتها الإسلامية، ولعل الرئيس منها:

١- البناء الإيماني العقدي، وإعداد الرجال للقتال على أساس المنهج الرباني.

٢- إظهار الدين الإسلامي والدفاع عنه «وكفّ بأس الكافرين».

٣- الحفاظ على أموال وأعراض المسلمين وممتلكاتهم.

٤- تشكيل الفصائل الجهادية والكتائب والسرايا المقاتلة من أجل هذه الأهداف. وللفاشية الراهنة ثوابت أفصحت عنها في ممارساتها على مدار سنوات الحرب الخمس وهي:

١- تتخذ هذه الجماعة عقيدة أهل السنة والجماعة منهجاً وسلوكاً.

٢- الجهاد واجب شرعي.

٣- الجهاد يكون بالنفس أو بالمال أو اللسان.

النظرة المقارنة بين أيديولوجيا الفاشية الحدية الراهنة والفكر الأيديولوجي لفاشية القرن الماضي التقليدية، تظهر عديداً من نقاط الاختلاف والاتفاق بينهما:

أولاً، قامت الفاشية التقليدية على رفض الدساتير والبرلمانات، كما تمت الإشارة أعلاه وكانت أيضاً، ضد الشيوعية، وأنكرت صراع الطبقات، ولم تعترف بمفهوم الأمة الحديث. وكذلك هي حال الفاشية الحدية الراهنة، فهي ضد جميع هذه القضايا، مع فارق أن الأولى تنطلق من مرجع أيديولوجي في جمع تلفيقي بين عناصر الفكر الحداثي مع عناصر تنتمي للفكر الفلسفي القديم والوسيط، في حين أن الثانية مرجعها الخطاب الإسلامي ومستنداه؛ القرآن والسنة، وفق تأويليةٍ متطرفة.

ثانياً، كلاهما قطعي ويعتبر أن الحقيقة التي يتبناها لا يعتورها شك، لذلك يرفض الآخر وحقائقه، مع الاختلاف من حيث نسق التسويغ الفكري؛ فالفاشية التقليدية تعتمد قوى «الروح والدم»، كما يقول ماكس غالو(١)، في حين تعتمد الفاشية الجديدة الحدّية الخطاب الديني المغلق.

ثالثاً، هما يمجّدان القوة ويبرران استخدامها، بشكل فظيع وتدميري للوصول إلى الهدف، وليست مهمة، هنا، حيوات البشر أو خسائرهم المادية.

رابعاً، كما أن هتلر سعى لكي يحقق، بالقوة، لألمانيا الفاشية هدفها، وهو «إحراز مدى حيوي لها في أوروبا»(٢)، كذلك الفاشية الراهنة تؤمن بضرورة اجتياح الأراضي العراقية والسورية أو أية أراضٍ أخرى لبناء دولتها الإسلامية العالمية.

---

(١) ماكس غالو، «الأيديولوجية الفاشية»، في كتاب: مجموعة من الباحثين، الأيديولوجيا في العالم الحاضر، ترجمة: صلاح برمدا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،١٩٨٣. ص١٧٧-١٩٥ص١٨٠ في.

(٢) هتلر، كفاحي، مرجع مذكور، ص٩٣.

خامساً، الفاشية التقليدية تعترف بالدين وتؤمن به؛ فهتلر يجد في «الكنيسة الكاثوليكية قدوة ومثالاً»[١]، وكذلك الفاشية الجديدة الحالية تؤمن بالدين الإسلامي وتجد في الشريعة– وفق تأويلها المتطرف لها– منهجها.

سادساً، تقول الفاشية التقليدية بـ«نقاء العرق»، والفاشية الحالية تقول بـ«الفرقة الناجية» من سائر الفرق الإسلامية، فكيف بالأديان الأخرى. كل منهما يؤمن بالتفوق والسمو على بقية البشر.

سابعاً، كان هتلر يتمسّك بأهمية «الإرهاب في مواجهة الإرهاب»[٢]، وهو يجب أن يكون مزلزلاً، «وهذا الكفاح التدميري الصرف يحتاج إلى (مناضلين) متصفين بالعناد والصلابة وقوة الشكيمة»[٣]. وبدورها، تؤمن الفاشية الحالية بمقاتلة العدو وإرهابه، معتمدة على الآية القرآنية «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم»[٤]، والآية القرآنية «سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنانٍ»[٥]، فأخذت النصّ ونفذته بحرفيته، وقام مقاتلوها بقطع الرؤوس وبقر بطون النساء الحوامل، واقتلاع الأكباد، وعرضوا كل هذه الفظائع على شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي، كي يرهبوا الناس. والفاشية التقليدية، قامت هي أيضاً بأفعال وجرائم مروّعة في صفوف الشيوعيين واليساريين واليهود.

هذه المنظومة الأيديولوجية لا انفكاك بينها وبين الجهاز القمعي لدولة الاستثناء الفاشية، لأن كل ممارسة مصحوبة بمنظومة فكرية تشكل تبريراً، على نحو ما، لها ولكن جهاز القمع يتقدم في هذه الدولة، من حيث الغلبة والتأثير، على

---

(١) المرجع عينه، ص ٢٩٨.
(٢) المرجع عينه، ص ٢١٢.
(٣) المرجع عينه، ص ٢١٣.
(٤) سورة الأنفال، الآية ٦٠.
(٥) سورة الأنفال الآية ١٢.

منظومة الفكر، رغم أن ديالكتيك العلاقة بينهما يتيح تبدل قوة التأثير لكل منهما بالنسبة للآخر وفق الشروط التاريخية. ومن المعروف أن جهاز الدولة الفاشية القمعي يحتكر ممارسة القوة أو العنف «المشروع» عن طريق المركز القيادي وميليشياته المسلحة، وبالتالي لا توجد مسافة أو وسائط بين جهاز الدولة من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية والجهاز القمعي، أي البوليس السياسي وقطيعه الميليشياوي، بل العلاقة مباشرة بينهما؛ فالثاني يسيطر على الأول ويحركه.

هذا يعني أن «تنظيم الدولة الإسلامية» لا يختلف عن نظيره حزب «الوطنية الاشتراكية» في ألمانيا في حينه، من حيث العلاقة بحد ذاتها بين جهاز الدولة القمعي وجهازها الإداري. ولكن تنظيم الدولة يتمايز عنه من حيث إنه لا يقع داخل مسار «فشتسة»، كما كان الحال في الغرب، بل هو منذ بداية تشكله يقع داخل بنية فاشية، ذلك لأن «الدولة الإسلامية» والتنظيم الفاشي الذي يشكل عمادها، لم يتأتّيا من داخل رحم دولة له مسار تحول في جهاز الدولة القمعي من جيش وأمن وشرطة، إلى جهاز دولة فاشية، بل هما من منشأ خارجي بالنسبة لجهاز الدولة السورية أو العراقية أو الليبية واليمنية. هما ألصقا بالمجتمع بفعل خطة ووسائل خارجية، من حيث التصميم والإنشاء أو الدعم والرعاية من قبل الدولة الإمبريالية. ذلك يجب ألا يعني أن ليس بالداخل أي دور في نشوء ظاهرة الفاشية؛ على العكس فقد قدم الداخل ركائز تلقّي أثر الدور الخارجي، حيث وفر خطاب الفكر ونظام المعرفة لتحويره واستخراج مسوغات التحول إلى أيديولوجية فاشية، كما قدم أيضاً، الأداة الاجتماعية، كعناصر يمكنها حمل المشروع الفاشي.

إلى ذلك، جهاز الدولة الفاشية الإداري والأيديولوجي، تحت قيادة تنظيم الدولة الإسلامية، يتماهى مع جهازها القمعي، من هنا كان لنظام الدولة بكليته أن يقوم بكل هذه الفظائع من قتل وذبح وتقطيع أو تفجير وترويع في سورية والعراق وليبيا واليمن.

يهيمن الخليفة أبو بكر البغدادي على قمة سلطة الدولة، وبالتالي على الجهاز القمعي الذي يسمى «ديوان الجند»، أي المجلس العسكري، والجهاز الأيديولوجي والقضائي. فهو المقرر الرئيس لاستراتيجية جهاز القمع، وهو المتحكم الرئيس باستراتيجية الثقافة والفكر، والمسؤول الأعلى في «مجلس شورى الدولة»، وهو أيضاً مصدر أسس المنظومة القانونية والقضائية، وهو المسؤول الإداري الأعلى الذي يعيّن الولاة على الولايات الواقعة تحت سلطانه المباشر، أو بالتنسيق معه في الولايات البعيدة التي بايعته، وهو الحاكم الأساسي لبيت الحسبة، أما المسؤول التنفيذي في هذا البيت فهو خاضع بصورة مطلقة للخطة المالية التي يضعها الخليفة البغدادي.

وإذا كان من الصحيح أن دور الجند ينحصر في تنفيذ خطط الخليفة في مجال توسيع رقعة الدولة جغرافياً- سياسياً، والدفاع عن حدودها أمام القوة المهددة المحتملة، فإن جهاز الأمن يقوم بمهمة حفظ الأمن الداخلي، وضبط المجتمع. ولكن الجند وقوات الأمن ينفذون التعاليم والقوانين بانضباط حديدي وطاعة عمياء. وإذا كان هناك شيء من الاستثناء لهذه القاعدة لدى عدد قليل من عناصر الفاشية، فإنما يحصل نتيجة قضايا الاختلافات حول الحصص والمكاسب، مثل الرواتب أو الغنائم أو السبايا من النساء.

أما عن وظيفة الجهاز الأيديولوجي الحاسمة، فهي تتحدد بالعمل باستمرار ودأب على نشر خطاب الأصولية الإسلامية المتطرفة عن طريق الخطب في الجوامع، والمدارس الدينية التي أنشأها التنظيم، وكذا الأمر، عن طريق الكتب والكراريس الدينية حول قضايا العقيدة وأصول الفقه والسنة.

وتشارك الدول الخليجية، وخصوصاً السعودية وقطر في نشر ودعم أيديولوجية الفاشية عبر محطات التلفزة الكبيرة التي وظفتها من أجل تبني الخطاب الديني المتطرف بشكل عام، أو عن طريق اعتمادها مباشرة لسردية خطاب الفاشية التي تطلق عليها تسمية «المعارضة المعتدلة». وتقف محطات

عملاقة أجنبية إلى جانبها في دعم الخطاب الطائفي الذي يخدم أيديولوجيا الفاشية، مثل الـ CNN و BBC world و France 24. وكانت جميع هذه الوسائط الإعلامية تشدد على أن محرك الحرب طائفي، بين أتباع المذاهب الإسلامية، أو بين الدول العربية وإيران، والآن بدؤوا يقولون هي حرب بين المسلمين و«الصليبيين الروس». ولا شك أن هذه الأيديولوجية التضليلية تحاول طمس حقيقة الصراع الفعلية بين الفاشية والقوى المضادة لها من يسارية وعلمانية ووطنية.

وإذاً، يحوز الجهاز الأيديولوجي الفاشي الآن على قوة كبيرة مكنته من احتلال مساحة كبيرة في الوعي الاجتماعي، وضبط بنية الثقافة، والتحكم والسيطرة على الرأي العام وتوجيهه. بما يخدم المشروع الفاشي.

اقتصاد الدولة الفاشية

يقوم اقتصاد الدولة الإسلامية الفاشية على مصادر متعددة؛ فهو يأتي من المنطقة الجغرافية التي يسيطر عليها، وخصوصاً الزراعة إلى جانب التجارة الداخلية وحصتهما ضعيفة في الإسهام في ميزانية الدولة. أما المصادر الأهم، فهي تهريب النفط من سورية والعراق، الذي يأتي في المركز الأول، ويباع إلى شبكات المافيا في تركيا، ويصدر إلى الخارج، وتبلغ قيمته ٤٠ مليون دولار شهرياً[١]، والآثار المهربة وبيعها في الأسواق السوداء العالمية، مصدر آخر لدخل (الدولة)، وكذلك الجزية التي يدفعها أهل الذمة الذين لم يدخلوا الإسلام، هذا إذا لم يقتلهم الجهاز العسكري القمعي (للدولة)، ومقدارها ثلاثة غرامات من الذهب أو ما يعادلها، وأيضاً، الفدية التي تقتنصها لقاء إطلاق سراح الذين تخطفهم، بالإضافة للسطو على المنازل والممتلكات الخاصة، إثر المعارك العسكرية التي تخوضها كتائبها الفاشية، فكل هذه مصادر دخل لخزينة الدولة التي يديرها «أمير الحسبة» في الدولة الإسلامية، أبو عمر الكبيسي. أما القاعدة الأساسية للمؤسسة

(١) newyork times, 10 oct. 2015

المالية للدولة الإسلامية التي ارتكزت عليها منذ البدء، فقد أتت من مصدرين: الاستيلاء على أموال البنوك في المدن التي احتلتها داعش منذ انطلاق اجتياحها الواسع لمدن وأراضٍ عراقية، والدعم المالي الكبير الذي تلقاه التنظيم من الدول الخليجية: السعودية، قطر، الكويت والإمارات.

ومن الضروري التوكيد على حقيقة فعلية في ما يخص اقتصاد «الدولة الإسلامية»، وهي أن الأخيرة لم تتمكن بعد من بناء أسيسة اقتصادية حقيقية بالمعنى المعروف في الدولة المستقرة العادية. وهذا يعود إلى أنها دولة استثناء، واقتصادها يتميز بحالة استثنائية؛ أي غياب الركائز المعتمدة في اقتصادات الدولة العادية، وأيضاً هي في حالة حرب دائمة، ما يحرم اقتصادها من شروط البناء المستقر ومن التراكم المالي، كما من غياب رؤوس الأموال للاستثمار فيها.

نظام الإدارة القديم

توجد تركيبة إدارية بيروقراطية لهذه «الدولة الإسلامية»، ولكنها ليست معقدة ودقيقة، كما هو الحالي في الدولة الحديثة، لما بينهما من فروقات تاريخية، من حيث عراقة الخبرة، أم لجهة حصائل الفكر السياسي المهمة حول الدولة؛ أي طبيعتها ومؤسساتها. فالدولة الحديثة لم تترك شأناً من شؤون الحياة إلا وعملت على تنظيمه عبر اللوائح الإدارية البيروقراطية، ومنظومة القوانين الشاملة لكافة المجالات. أما العملية الإدارية في تنظيم «الدولة الإسلامية»، فتتميز بنمط قديم من العلاقات، سواء أكان بين الناس داخل مجتمع الدولة الإسلامية أم بينهم وبين جهاز الدولة. هي علاقات تجري، في القسم الأكبر منها على أساس وجه – لوجه (face to face). من جانب آخر، وهو الأكثر أهمية، أن الدستور والقانون الرئيس المنظم للعلاقات بين البشر هو القرآن، وهو حاضر وفي متناول كل شخص من رعايا (الدولة)، وبالتالي لا حاجة للوائح الحديثة الكثيرة.

هذه الحالة القديمة التي تنتظم العلاقات الإدارية، هي التي تتيح المجال للتصرف الشخصي الكيفي بالنسبة لـ«جند الدولة» أو جهازها القمعي الأمني، أو للخليفة والأمراء في ما يخص قضايا الحياة والعلاقات بين البشر. وهذا هو الذي يؤسس لهيمنة الخليفة على مركز السلطة، وبالتالي التحكم بمصائر الناس وكل حياة المجتمع.

نظام القضاء

القضاء من أجهزة الدولة الإسلامية الداعشية، ولا يمكن معرفة الواقع العياني للممارسات القانونية والقضائية إلا من خلال التقارير الإعلامية ووسائل التلفزة، ومن الناس الذين قدموا من مناطق سيطرة تنظيم الدولة في سورية أو العراق، وهذا هو المصدر الأول، أما المصدر الثاني، فهو معرفة المرجع الثقافي الإسلامي، في صيغته المتطرفة، لهذين النظامين.

تعتمد المنظومة القانونية والقضاء الذي يعمل وفقها على الشريعة الإسلامية بعد تأويلها بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة وممارساتها في سبيل هذه الأهداف وبالتالي تلعب دوراً في الدفاع عن الدولة وكتائبها الفاشية وموظفيها. من هنا، القاضي الشرعي لداعش عمر مهدي زيدان، مثلاً، لا يمكنه التنصل من هذه الوظيفة لأنه ملزم بالمرجع الفكري الذي يحكمها، كما أنه ملزم بالخضوع للخليفة البغدادي الذي يحتل قمة المنظومة القانونية والقضائية. وإذا حدث وانسحب قاضٍ من قضاة تنظيم الدولة من عمله في السلك، أو انتقد التنظيم، فإنه مقتول لا محالة. وهذا ما حدث مع القاضي الشرعي السابق لتنظيم داعش في القلمون، السوري أبو الوليد المقدسي وزوجته السورية، لأنه انسحب من التنظيم نظراً لفساده، كما قال القاضي عينه.

من جانب آخر، للمنظومة القانونية دور بالغ الأهمية على الصعيد السياسي، فهو على جهوزية تامة ودائمة لتبرير نظام الحكم القائم، والدفاع عن الرموز المهيمنة على السلطة والمقربين منهم.

أما بالنسبة لسلطة الخليفة، فإن مجموعة القوانين والقرارات التي يصدرها أبو بكر البغدادي، تمكنه من امتلاك سلطة فاشية مطلقة، تسمح بمد امتيازات السيطرة وتحقيق المصالح إلى القادة والولاة في الدولة. وهذا يعني أن القوانين والقضاء في دولة «التنظيم» والإمارات التابعة لها في بلدان عربية، مثل، مصر، ليبيا، اليمن، سورية والعراق، ضد العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر أمام القانون. هذا هو أساس التعسف والظلم في مجتمع «الدولة الإسلامية»، ولهذا القتل والسحل وحز رقاب الأسرى واغتصاب النساء، وانتزاع المساكن من أهلها عنوة كل ذلك يحدث على مرأى من أعين القضاء والقانون. فماذا فعل القاضي الشرعي لـ«داعش» عمر مهدي زيدان أو القاضي الشرعي للموصل حسن المصلاوي للنساء الأيزيديات اللواتي اغتُصبن وطُعن بشرفهن، تحت ولايتهما القانونية، وهما اللذان يعملان – كما يزعمان ويرددان دائماً ومعهم كل عناصر التنظيم – «وفق الشريعة الإسلامية»؟

باختصار، النظام القانوني في «دولة داعش الإسلامية» يحاكي، من حيث المبدأ، نظيره في الدولة الفاشية الأوروبية، حيث لم تعد المحاكم معنية بتطبيق تقنين معين، بل تسعى الأخيرة لملاقاة «الحس الشعبي الصحيح» المُجَسّدِ «بإرادة الزعيم»(١)، بحسب عبارة نيكوس بولينتزاس.

---

(١) نيكوس بولينتزاس، الأيديولوجيا والسلطة، ترجمة: نهلة الشهال، دار ابن خلدون، بيروت [د.ت]، ص٩٢.

على سبيل الخاتمة

لقد أظهرت هذه الدراسة أن النظام العالمي الذي تحوز الإمبريالية الموقع الأقوى في إدارته، وخطابه النيوليبرالي المستند إلى الفلسفة التجريبية والمعيار البراغماتي للحقيقة، هو الذي أفضى بالإمبريالية كي تكون الراعي الرئيس لظهور الفاشية مجدداً في هذا العالم. وقد تمّ هذا عبر التحالف بينها وبين الإسلام السياسي المتطرّف في المنطقة العربية، من خلال إطلاق ومساندة ما سمّي «الربيع العربي» في عدد من البلدان العربية.

وقد جاءت هذه الحقائق في صالح فرضية هذه الدراسة وصحتها المنطقية والواقعية. وقد بينت مجمل الوقائع أن الحرب الجارية الآن، هي حرب عالمية ثالثة حقيقية، تشنها الفاشية الجديدة الحدّية، ومن ورائها تقف الإمبريالية التي تحاول توسيع نفوذها الجيو- سياسي في العالم، وتجني الأرباح من الابتزاز السياسي، كما من مبيعات السلاح الهائلة. وكان فلاديمير إيلتش لينين لاحظ الاستثمار الرأسمالي الأوروبي في بناء الترسانات العسكرية وإشعال الحروب، والصراعات بين الشعوب، وكل ذلك من أجل أن «ينهمر المطر الذهبي مباشرة في جيوب الساسة البرجوازيين الذين يكونون عصابة دولية متلاحمة تحرض الشعوب على المباراة في مجال التسلح، وتجزّ هذه الشعوب الطيعة سريعة التصديق والغبية البليدة كما تُجزّ النعاج»(١). وهدف تحقيق أعلى أرباح ممكنة، بطبيعة الحال، لا يتنافى مع الخطط والمصالح الجيو- استراتيجية للإمبريالية.

وفي ما يخص اصطلاح الحدّية التي تتصف بها هذه الفاشية الجديدة، فقد تبين أنها واقعياً مغالية أو حدّية، لأنها أكثر قسوة وخطورة من تلك الفاشية التي ظهرت مع بداية عشرينيات القرن الماضي، وانهارت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك لأنها أتت بعد منجزات مهمة في الحضارة الإنسانية على

---

(١) ف.إ.لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، موسكو، ١٩٦١. ص١٧٥. (باللغة الروسية).

صعيد الفكر المعاصر وأنماط الحياة، ومع هذا اعتمدت كل أشكال الممارسات الهمجية المعادية للإنسان والثقافة. وهي تزيد عليها بالأفعال المغرقة في العماء والطغيان الفكري وتجسيمه العملي؛ إذ قامت بالتطهير الطائفي، وتاجرت بالأعضاء البشرية، وسرقت ملكيات بالطريقة عينها، التي تقوم بها العصابات وقطاع الطرق، ودمرت آثاراً مغرقة في القدم، عالية الأهمية ثقافياً، لأنها مترعة بحكايات التاريخ، مثل مدينة نمرود العراقية ومدينة تدمر السورية اللتين لا تقدر قيمتهما التاريخية بأثمان.

وهي حدية، لأنها دمرت مجتمعات عربية تدميراً كاملاً، وهجَّرت الملايين من الناس، وخصوصاً من السوريين، ليس فقط إلى داخل سورية والعالم العربي، بل إلى أوروبا، لترمم التناسب في هرمها السكاني، من جانب، ولكي تستثمر هذه الأيدي العاملة العربية البائسة بأجور زهيدة، لتحصل على أرباح كبيرة على حساب هذه الشعوب المستباحة في القرن الواحد والعشرين.

ولكن عوامل كثيرة لن تسمح للفاشية أن تسمم الشعوب وتقتلها؛ ولعل أهمها: انكشاف تهافت خطابها الفكري والسياسي لأغلبية الناس في الوطن العربي والعالم، وأيضاً، لأن الفاشية أمست ظاهرةً عالميةً، يهدد خطرُها العالم أجمع. إلى ذلك بدأت تتعالى أصوات في العالم لمواجهتها، ومن أهمها ما أعلنه الرئيس الروسي بوتين، حول ضرورة تشكيل «جبهة عالمية، كما حدث في أوروبا»، هذا إلى جانب الجهود التي تبذلها قوى سياسية يسارية وتقدمية في سورية والوطن العربي لتكوين وعي بطبيعة وخطورة ظاهرة الفاشية، وبناء جبهة شعبية واسعة لمحاربتها. ولأن خداع الفاشية الجديدة الحدية وسيدتها الراعية: الإمبريالية، قد انكشف، وأن العنف والشرور في هذا العالم هما من أفعال الإمبريالية والأمركة وأداتها الفاشية الحالية، الأمر الذي يجعل تجاوزهما قيد الإمكان دائماً.

الفصل السابع

استثمار السياسيّ في التشويش الفكري

مطاع صفدي، تدمير مفهوم الثورة

ينبثق سؤال القراءة المتمعّنة في أحداث المشرق العربي الجارية الآن، خصوصاً في سورية ولبنان والعراق، التي تُسمى «ثورات»، من المسافة الفاصلة بين الأفق المختلف الذي تَعِدُ به، وكونه استحقاَقاً كارثياً، تجسّم في هذا الهول والفظاعة من التقتيل والتدمير أو الخطف والذبح والتكفير، وغياب إمكان التغيير الحقيقي، الآن، وبهذه الأدوات، في هذه المجتمعات.

وإن لم يكن مستغرباً أن يعجز خطاب الحسّ المشترك المسيطر في الذهنية الثقافية في بلداننا، عن تكوين رؤية اشتمالية لشروط التغيير، وإحداث قلب جذري لنمط الحياة والعلاقات، فإن اللافت والصادم للمشتغلين في حقل المعرفة والثقافة، أن بعض المثقفين الواقعين في دائرة الثقافة العالمة، والمشهود لهم في إنتاج المعرفة وبناء المفاهيم وتشكيل الحقأئق والتأثير في الرأي العام، يطرحون رؤى ومواقف فكرية تتسم بالهشاشة والعجز عن التسويغ الفلسفي والتأصيل الكينوني، في ما يخص هذا الذي يحدث في مشرقنا العربي. ولعل خير مثال على هذا، المفكر المعروف مطاع صفدي.

اعتمد صفدي في قراءته للحدث السوري على المقاربة الفلسفية المترددة بين التجريبية والكينونيّة، لكي تسيطر الأولى في نهاية المطاف، وقد تجلى هذا في عديد مقالاته؛ ومقالته «أين هي الثورة السورية اليوم؟» (١١ آب ٢٠١٣)، تَعتبرُ أن «الثورة

العفوية» هي العنوان الحقيقي للاحتجاجات القائمة في سورية، وأن رافعتها «هؤلاء الفتيان الذين ملؤوا ميادين الأرياف»، بهذا يجري تبنّي المقاربة التجريبية القائمة على المعرفة الحسية المباشرة التي تحرك الجموع بصورة سريعة وارتجالية، وفق استنتاج منطقي– شكلي فقير ثقافياً ونظرياً، مفاده، هناك استبداد، إذاً هناك ثورة. لهذا غابت عن مفكرنا مآلات الحراك غير المعقلن، الهادر باسم المقدّس، الذي يشكل جاهزيته المعرفية، ومنطلقه السلوكي الغريزي، والتدميري. وإذا كانت طليعة الشعب السوري في دمشق العريقة حضارتها، وحلب المدينة الصناعية المتقدمة، لا تؤشر على الإمكان الأصيل للثورة، فإن من الطبيعي أن تختطف عفويةُ فتيان الريف السوري الممتلئين «بالوهّابية» و«الإخوانية» المُحتضَنتين تمويلاً وتسليحاً وتغطية إعلامية، من السعودية وقطر وتركيا، شعلة «الثورة». والمفارقة، أن مفكرنا يعوّل على هؤلاء الشباب الريفيين في أن يقوموا باسترداد «وطنية ثورتهم من التغريب في صنفيه: الذاتي التراثي والعولمي الأجنبي»، وهم المترعون، أصلاً، بالفكر الغيبي الجهادي، المتواطئ منذ الأيام الأولى للحراك، مع الغرب وتركيا والرجعية العربية، الذين قدّموا كل الدعم اللوجستي المعروف لقادته. هنا، ينتهي انحياز مفكرنا إلى الخطاب الكيانونيّ، عندما يلقي على عاتق الخطاب الغيبي التكفيري الذي يملأ رؤوس الثوار، مهمة إحداث القطيعة مع الاغترابين اللذين ذكرا. من هنا يكون طرح المسماة «ثورة» لشعارات «الحرية» و«الكرامة»، ليس من منطلق تذكّر الفرد لوجوده أو العناية بكينونته، بل هي تتمسّك بالطريقة الأداتية في فهم المعيش – الموجود، وبهذا تعود لعين الشعارات التي تثور ضدّها، وتنسى الإنسان – الفرد، الذي تبرر تدميره باسمها.

تدمير المفهوم. يتحطم مفهوم الثورة ذاته عندما ينطوي، في اللحظة عينها، على دلالتين متضادتين، وهذا ما طبع موقف مفكرنا منذ البداية؛ ففي مقاله الأول – الاثنين ٤ نيسان ٢٠١١ «سورية شعباً ونظاماً في طليعة الثورة العربية الجديدة؟»، رأى أن «سورية شعباً ونظاماً، عائدة إلى صدارة الطليعة للثورة العربية الجديدة»، وفي مقالته، بعد عشرة أشهر (٢٠١٢/١/١٦)

«الديكتاتور مات... الشبح ما زال»، ذهب إلى أن السلطة الحاكمة تمثل ذروة «العصر الأوحش»، علماً بأن طبيعة سلطة الدولة لم تتغير؛ ولكن أن ينتقل مفكرنا من حدّ إلى حدّ مضاد مباشرة، فإنما يحاول إخفاء تصوره العام المتناقض عمّا يعتبره ثورة. أما التناقض الأعمق، فيبرز في قولته: ما يحدث في سورية «ثورة الشعب...»- (مقالة في ٨ كانون الثاني في «القدس العربي»)، وفي مقالة ١١ آب المشار إليها، يذهب إلى النقيض ويقول: «إنّ المجتمع بدأ يرفض الثورة بنفس الدرجة التي رفض فيها نظام الاستبداد الحاكم».

ربّ سؤال ينهض هنا: لماذا لم يكن لبعض أهل الثقافة العالمة، ومنهم صفدي، أن يقدّروا هول الكارثة المُتَحصّلة عن «ثورة» لا تمتلك، من حيث المبدأ، شروط شرعيتها؛ بدءاً من أفق التغيير، كرؤية فلسفية، إلى أدواته النضالية، إلى خطته السياسية؟ لقد كان واضحاً للبصيرة الأصيلة، منذ اللحظة الأولى «للثورة»، أن هدفها، وخصوصاً إذا عرفنا أن قواها تتمثل بالإخوان المسلمين وحلفائهم الأميركيين، الصهاينة، تركيا، قطر والسعودية، وتكشف طبيعتها الخيانيّة، هو تدمير المشرق العربي، من مصر إلى العراق مروراً بسورية ولبنان والأردن وفلسطين. وكانت البداية بسورية، حيث فضّل قادتها (قادة ما يسمى الثورة) مصالحهم على غيرها، حتى ولو كان الثمن أو الهدف «هو التخلص من سورية كدولة وشعب وحضارة». وإذا كان صفدي عرف مآل «الثورة» هذا، بعد سنتين من انفجارها، فمتى سيتمكن من إجراء مراجعة، لكي يطلّق الكذبة التي سُميت «ثورة»؟

ألا تكفي كل مشاهد عمليات التدمير والتمزيق في جسد المشرق العربي، بالنسبة إلى بعض أهل الثقافة العالمة لكي يعيدوا قراءتهم وتموضعهم؟ ألم يتساءلوا عن أسباب تشويه لبنان - المقاومة التي واجهت ببطولة منقطعة النظير العدوانية الهمجية الصهيونية؟ ومن الطبيعي أن تكون الفتنة الطائفية المُقادة بأيدي فصائل «الثورة» ورعاتهم من عرب الرجعية وأجانب الغرب

الرأسمالي، هي الوسيلة الأنجع عندهم، لما لها من مقدرة على التحريك الغريزي القطيعي. ألم تهزّ عقولهم وضمائرهم تفجيرات الضاحية الجنوبية في بيروت، وخصوصاً الرويس؛ والتفجيرات الإرهابية اليومية الفظيعة في مدن العراق؛ وفي المدن والأحياء السورية تحت مسمى «ثورة الجهاد ضد الكفر»، وخصوصاً، تلك الأخيرة في جبال الساحل السوري، حيث «السعودية تشن حرباً طائفية على سورية»، كما قال أحد الصحفيين المعروفين؟ أليس النظر في طبيعة تنظيم «دولة العراق والشام الإسلامية»، ومتابعة دوره وأفعاله الإجرامية، كافياً للقول علانية، ومن أعماق الروح والعقل: كفى تضليلاً. كفى خيانة. هذا الذي يحدث، ليس ثورة. هو كارثة.

سورية... الطائفية... الكيميائي

لا يمكن فصل الطائفية، والكيميائي، كسلاحين يشكلان لقْبةَ الرأسمالية، تحت الزعامة الأميركية، عن اللعبة التدميرية الجارية في سورية. وليس غريباً على الخطاب الأميركي والممارسة السياسية البراغماتية المرتكزة عليه أن يطوّعا قوى الكون الملحقة بهما والحقائق العرجاء التي يصطنعانها، لتنفيذ استراتيجيتهم في السيطرة على العالم، وحلّ أزمة الرأسمالية، ولكن الغريب أن يستمرّ بعض السوريين في تصديق قوى المعارضة التكفيرية من «جبهة النصرة» إلى «دولة العراق والشام الإسلامية»، في تبرير تناقضات الموقف الأميركي وذرائعيته المقيتة التي خَبِرها العالم، من كذبة أسلحة «التدمير الشامل» التي بررت غزو العراق وتدميره، إلى تكرار أميركا اللعبة القذرة ذاتها مع سورية، لشنّ هجوم ضدّها وإكمال عملية تدميرها.

وإذا كانت الرجعية العربية الخليجية، بزعامة السعودية، تتشفى بتمزيق سورية وبلاد الشام، انتقاماً من حضارتها، أملاً في تأبيد الثقافة البدويّة ونظامها الحياتي، فإنّ بعض قادة المعارضة التكفيرية مثل ميشيل كيلو، منذر ماخوس، وجورج صبرة، إلخ...، يوظّفون إمكاناتهم الثقافية وتاريخهم (الذي كان تقدمياً وأصبح رجعياً) في خدمة الحلف الصهيو- أميركي، الرجعي الخليجي، والإخواني التكفيري لهذا الهدف. قدمت روسيا لمجلس الأمن الدلائل الواقعية القوية على استخدام المعارضة التكفيرية للكيميائي، ومع هذا تستمر الإدارة الأميركية، وهولاند بالتمسّك بالكذبة، لتبرير العدوان على سورية، الذي تعدّ له عسكرياً بالتعاون مع حلفائها في العالم.

وليس خطر مسرحية استخدام الكيميائي الغربية الذي أدركته إيران وكافة قوى التحالف المقاومة للمشروع الغربي- التكفيري، بأقل هولاً من لعبة الطائفية التي يديرها الحلف الغربي، التركي، الرجعي العربي، والإسلاموي التكفيري في سورية، العراق ولبنان. وقد بدأ تنفيذ الخطة الأميركية بإقامة علاقة علنيّة مع تنظيم الإخوان المسلمين، وتقوم هذه الأخيرة- كما قال وليد فارس، أحد المستشارين في الكونغرس الأميركي، منذ أكثر من عامين - على خطوتين:

١- الحوار بين الإدارة والإخوان المسلمين.

٢- التشاركية والتنسيق معهم.

ولا يريد قادة ما يسمى «الثورة السورية» الاعتراف بالحقيقتين الساطعتين: الأولى، كل من له ثقافة أصيلة في هذا العالم، يدرك أن الإسلاموية التكفيرية لا يمكنها أن تُنجزَ عملية بناء الديمقراطية التعددية، من حيث المبدأ؛ بحكم دوغمائيتها معرفياً، وإقصائيتها سياسياً. والثانية، تستخدم أميركا براغماتياً، قوى الإسلام السياسي التكفيري، مستغلة أزمة المجتمع السوري، وتناقضات السلطات الحاكمة، لإحداث أزمة كارثية كي تتمكن من التدخل فيه والسيطرة عليه، تحقيقاً لمصالحها التكتيكية والاستراتيجية.

وإذا كانت قصة استخدام الدين لأهداف سياسية في المرحلة الحديثة من قبل الغربيين، بدأت مع نابليون، إبّان الحملة الفرنسية على مصر، عندما سمّى نفسه وهو على ظهر أسطوله «الشيخ محمد نابليون»، فإنّ التوظيف الراهن، كان مع تصريحات كلينتون وزيرة الخارجية، منذ أكثر من عامين حين قالت على شاشات التلفزة: «المعارضة السورية تملك المال والسلاح، وهناك خوف من الانزلاق نحو حرب طائفية». وقد شاركت كلّ وسائل الإعلام العربية والعالمية الناطقة باسم ما يسمّى «الثورة السورية» في عملية التحريض الطائفي- المذهبي، بين الأكثرية والأقليات. والمفارقة أنّ تكرّر أميركا «ليلاً ونهاراً» أنها ضدّ الإرهاب، في الوقت الذي تدعم فيه تنظيم القاعدة و«داعش» المتحالف معه، وتعلم أن هذا التنظيم هو الذي يقوم بالتدمير في سورية، وهذا ما أكده

مايكل موريل المسؤول في جهاز المخابرات الأميركية، حين أعلن «قلقه» من تحول سورية إلى معقل لتنظيم القاعدة، وأن سورية تسير باتجاه «فشل الدولة».

السؤال هنا، كيف يمكن أن تستجمع القوى العربية اليسارية التقدمية، من شيوعيين، قوميين، ديمقراطيين، وطنيين، ودينيين مستنيرين مقاومين، طاقاتها لمواجهة الجولة الأخيرة، ربما، في مشروع الهيمنة الإمبريالية على العرب والعالم، ومواجهة مزاعم السلاح الكيميائي، وخطر الطائفية والمذهبية؟

من الحقيقي، أن تقديم أية ورقة – مشروع، في هذا الإطار، لا يمكنه إلا أن يأخذ بالحسبان جوانب المشكلة الأساسية: أولاً، رفض المشروع الإمبريالي فكراً وممارسة، وتعميم ثقافة المقاومة للغرب الاستعماري – الصهيوني في الوعي العربي؛ ثانياً، العمل السياسي السلمي، للتغيير السياسي بصورة تدريجية وآمنة، وبما يحافظ على السلم الأهلي، وإنجاز التغيير الديمقراطي التعددي الجذري في المجتمعات العربية، وخصوصاً المشرقية (سورية، لبنان)، باعتبارهما البوابة المستهدفة الآن بالنسبة إلى المشروع الطائفي والغربي، الأمر الذي يقويها ويجعلها جبهة مواجهة حقيقية صلبة؛ ثالثاً، بالإضافة إلى شنّ حملة سياسية دعائية على الضخ الإعلامي الغربي، في ما يخصّ مزاعمه التلفيقية عن استخدام السلطة السورية للسلاح الكيميائي، لا بدّ من العمل على توفير الدعم السياسي الشعبي العربي للدول العالمية، مثل روسيا والصين، والعربية، مثل الجزائر والعراق ولبنان– المقاوم، من أجل قطع الطريق على احتمال شنّ حرب على سورية، تحت هذه الذريعة؛ رابعاً، مشاركة الجميع في تعميم ثقافة نقدية تأملية متأنية لدى الناس، بحيث يصبحون قادرين على التحصّن العقلي ضدّ الطائفية والمذهبية المدمرتين.

المبادرة الروسيّة، دمشق وواشنطن...
ملاحظة في الحقانية

تقع سورية، الآن، بين الحقانيّة التي تعني تطابق السياسة مع الحق، والبَعْط الأميركي (البعط: الغلوّ في الجهل والأمر القبيح، وذبح الدابة وحركتها بعده) في الحق، بما هو تخبّط يزعم أنه يتمسك بالحق. من هذا الوضع المتضاد، تفتح الأزمة السورية عين العالم على المهول الحادث في هذا البلد، وتجبره على حبس أنفاسه، ترقباً لما سيؤول إليه، بعد التهديد الأميركي بشن ضربة عسكرية عليه. أولى العلامات، هي البعط الأميركي، في هذا الخضمّ الهائج، حيث تحاول هذه القوة العظمى أن توحي بأنها حامية شرعة الحق، وسلطة القانون، لحماية الناس في العالم، بمنع خرق ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وخصوصاً استخدام السلاح الكيميائي، كما في الحالة السورية.

سعت أميركا بشكل محموم إلى توفير الحلفاء من أوروبا والعالم، لشرعنة هذا السعار الذي تقوده، تحقيقاً لمشروعها المسكوت عنه في خطابها السياسي؛ وهو الهيمنة الأحادية على العالم.

أصدقاء سورية، دولياً، إقليمياً وعربياً، في الحلف المقاوم للحلف الغربي أدركوا خطورة هذه الخطة الاستعمارية، فرفضوا، وهم الذين يشكلون قوة هائلة في العالم، هذه الحرب العدوانية، وهتكوا المستور في خطاب الهيمنة الغربية. لم يجدِ الصراخ الأميركي في ما يخص مزاعم الدفاع عن المبادئ والحقوق العامة للناس ومصائرهم؛ فهذه الكذبة كشفها التاريخ الأسود المعروف للإمبريالية الأميركية، من

حربها على فيتنام إلى أفغانستان والعراق. الحكام الأمريكان، عليهم أن يخرسوا، حين يتحدثون عن هذه القضايا، وإن كابروا وفعلوا، فلن يكونوا أكثر من دابة تبعط؛ تتخبّط في غير اتجاه بفعل آلام الذبح. هكذا فقد القادة الأمريكان رشدهم، يحاولون، عبثاً، أن يسيّدوا أنفسهم قادة الحقانيّة، في الوقت الذي فيه، خطابهم الثقافي الاستهلاكي الآتي من البراغماتية؛ من وليام جيمس حتى معلمهم الأخير جون راولز، لا يسمح لهم إلا بأن يكونوا مع حق القوة الرعناء الصّلِفة التي تبارك كل فعل أو وسيلة لتحقيق المصلحة. هذا هو الذي أسس للتخبط الأخير، بعد الإعلان عن العدوان الأميركي على سورية، فالرئيس أوباما تارة يؤكد احترامه للقانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وطوراً يقدم ديماغوجيته لتبرير العدوان من خارج مجلس الأمن والقانون الدولي، ليوجّه «ضربة عقابية للرئيس السوري»، دفاعاً، كما يزعم، عن القانون، ولمنع استخدام الأسلحة الكيميائية! ولم يكن تخبط وزير خارجيته جون كيري بأقل شأناً من رئيسه، فهو مرة يقول بضرورة معاقبة الدولة السورية، وبأن «خطر عدم خوض الحرب أكبر من خطر خوضها»، وفي أخرى يذهب إلى «أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للحرب في سورية»، وهو «لا يستبعد اللجوء إلى مجلس الأمن»، لبحث الضربة.

أما سورية وأصدقاؤها، فقد حافظوا منذ بداية الاحتجاجات على موقفهم الحقاني؛ فقد اعترف الرئيس بأن هناك مشاكل تحتاج إلى حلّ في بلاده، وهناك حقوق للشعب يجب أن «نعمل» على حلّها عن طريق الحوار مع المعارضة وبالتوافق معها. وبالفعل، أجرت القيادة السياسية السورية تغييرات كانت شكلت مطالب مهمة بالنسبة للمعارضة؛ من التعددية السياسية ووضع قانون الأحزاب، إلى إلغاء المحاكم الاستثنائية، وكذلك إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي كانت تفرض أحادية حكم البعث... إلخ. ولكن قادة المعارضة المصنّعة في الخارج منذ البداية، من «مجلس إسطنبول» إلى «ائتلاف الدوحة»، رفضوا الحوار مع الدولة السورية، وأطلقوا اسم «جمعة لا للحوار» منذ الأشهر الأولى

(٢٠١١/٧/٨)، ورفعوا شعار إسقاط الدولة منذ الأيام العشرة الأولى. نعرف عدم الثقة الذي يمكن أن يُثار بخصوص السلطة، ونعرف ما يمكن أن يقال عن استعدادها للتسويف والتأجيل، ولكن كان بإمكان المعارضة أن تضغط عليها وتسعى لدفعها إلى التشارك معها في إجراء التغييرات المطلوبة، لكانت تعالت على الجراح ووفرت كل هذا الدمار والقتل، ولكنها لم تفعل وذهبت في ركاب قادة المخطط الإمبريالي لتدمير سورية.

المبادرة دليل. قبول سورية بالمبادرة الروسية لوضع السلاح الكيميائي تحت إشراف الرقابة الدولية، ليصار إلى تدميره لاحقاً، يعني سحب صاعق الحرب والعدوان على الشعب السوري، ولو كان في ذلك شيء من الخضوع لمعادلة القوة. وهذا يعني، من جهة أخرى، أن سورية تقف إلى جانب الموقف الحقاني، لأن فيه تطابقاً إلى حدّ كبير بين التوجه السياسي للدولة والموقف الأخلاقي القاضي بضرورة حماية حياة الكثير من المواطنين السوريين، علماً بأن هذا الموقف التنازلي لم يُفقد الدولة السورية دورها الفعلي في مواجهة المشروع الإمبريالي وحلفائه الإقليميين والعرب الرجعيين، ولم يلغِ مسؤوليتها في الدفاع عن الوطن السوري وسيادته ووحدته، عبر مشروع المقاومة الذي تنخرط في تحقيقه وإنجازه.

من هنا، من الحقيقي أن يكون الموقف السوري في تضاد مع الموقف الأميركي الذي يقوم على القوة الغاشمة العمياء، في سبيل مصلحته ومن في صفه. من هنا، يمكن تفسير خرق أميركا للقانون الدولي مرات كثيرة؛ فهي قامت بتهديد سورية بالضربة العسكرية، وهي أيضاً تحاول الذهاب إلى الحرب على سورية من خارج مجلس الأمن. وهي دعمت، علناً، المعارضة المسلحة المتمردة على الدولة ذات السيادة، وهي التي صنّعت «مجلس إسطنبول»، وبعده ركّبت ما سمي «ائتلاف قوى المعارضة والثورة» وهو في الحقيقة ائتلاف الدوحة. وإن

موقف مجلس التعاون الخليجي الداعي إلى ضرب سورية، وكذلك موقف المعارضة الإسلامية التكفيرية في سورية التي تهلل للعدوان الأميركي، جميعهم لا يفكرون إلا بمصالحهم، غير عابئين بما يدّعونه من تمسّك بالحق والعدل والقانون. ولعل أهم مؤشر على احتقار أميركا للحق الآن، هو عدم اكتراثها لرأي الشعب الأميركي الذي أعلن عن موقفه في استطلاعات الرأي، حيث ٥٩ في المئة يرفضون الحرب على سورية.

أما كان من الأجدى لأوباما وإدارته أن يتخذا من المبادرة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية سبباً للتوقف مباشرة عن التهديد بشن العدوان على الشعب السوري، فيتفق بذلك مع دعوة أغلبية الشعوب الأوروبية والعربية، ومع دعوة بابا روما، أما كان وقف إلى جانب الحقانيّة بدلاً من البعط الذي يقوم به عن الحق والقانون؟

ناصيف نصّار وفلسفة العلاقات اللبنانية السورية: صدمة الواقع

في بحثه «حول فلسفة العلاقات اللبنانية السورية»(١) قدّم الدكتور ناصيف نصّار، تصوره الفلسفي لطبيعة هذه العلاقات، من حيث شروطها ونجاحاتها وإخفاقاتها ومآلاتها. وقد أقام مقاربته على خمسة مستويات: الديبلوماسي والفلسفي، المستوى الأمني، البراغماتي، المستوى العقائدي، والنهضوي الحضاري.

انطلقت مقاربة نصار من أن إقامة العلاقات الديبلوماسية بين سورية ولبنان، لأول مرة منذ انفصالهما في عام ١٩٢٠، التي تفترض، بطبيعة الحال، الاعتراف المتبادل بسيادة الدولتين واستقلالهما، تعدّ حدثاً تاريخياً يفرض على الفيلسوف، التدخل النظري والتأسيس لما هو مرتجى من تلك العلاقات، وفي أي حقولٍ، وطبقاً لأي ترتيب؟ هنا يأتي التدخل الفلسفي ليسهم في توضيح معنى كل ذلك بالنسبة إلى الديبلوماسية بين البلدين، فيصل إلى أن هناك مسلمتين رئيستين تحكمان العلاقة بينهما: الأولى، «هي الاعتراف الصريح والصادق بوجود دولتين لشعبين، شقيقين متجاورين، يتمتع كل منهما باستقلاله وسيادته وحريته وتجربته ونظامه»، والثانية، «أن نوع العلاقات بين هاتين الدولتين ليس مفروضاً عليهما من أية جهة، وإنما هو حصيلة إرادة مشتركة مستعدة لدفع التعاون بينهما إلى حدّه الأقصى».

---

(١) الإحالات إلى ناصيف نصّار، حول فلسفة العلاقات اللبنانية السورية، منشور في كتابه «الإشارات والمسالك»، دار الطليعة، بيروت، كانون الثاني، ٢٠١١، ص ٢٠٩ – ٢٤٦.

تضمن هذه المقاربة، بحسب نصار، الابتعاد عن المواقف الارتجالية، الانفعالية والمتشنجة، وعن الحسابات الضيقة، لحساب التفكير المنطقي والنقديّ الرصين لمسار العلاقات الثنائية وغائيتها. من شأن هذا التوجّه الفلسفي أن يؤسس لمقولة «المنظومة» في العلاقات اللبنانية السوريّة، أي منطلق المقاربة وطريقتها، أو ما يمكن تسميته وفق المصطلح المتداول الآن «المنظور التوجيهي». فأمر تلك العلاقات لا ينحصر، فقط، في التعاون الاقتصادي، بل هو يتعلق بالمشروع الذي يحدده المستوى التوجيهي الذي يتأتّى عن الرؤية الفلسفية. وعلى هذا تصبح منظومة العلاقات السورية اللبنانية القائمة الآن، في مرمى العين والتحكم، كما التحليل والتوضيح، علاوةً على ضبط المستلزمات وتحديد الغايات والنتائج. وعلى هذا يكون دور النظر الفلسفي في العلاقات بين البلدين، كما يفهمه نصار، «وضع نظرية المستويات التوجيهية الممكنة والمؤسسة لتلك العلاقات». من هذا المنطلق، يسعى إلى بناء نظرة مؤسّسة متكاملة، إلى مستقبل العلاقات بين البلدين على «قاعدة منهجية مركبة من جانب واقعي وجانب منطقي وجانب غائي». وانطلاقاً من مفهوم المستوى التوجيهي، كمفهوم إجرائي، لبناء نظرته، اقترح تصوراً لهذه العلاقات على مستويات أربعة:

١- أمني.

٢- براغماتي.

٣- عقائدي.

٤- نهضوي.

المستوى الأمني

تطرح قضية الأمن بين البلدين، بما هي حفاظ على استقلال كل منهما وسيادته على كافة الصعد، إلى معالجة مشتركة تنطلق من رؤية فلسفية متبصرة، تؤسس للإجراءات المطلوبة لتحقيق الخطة الأمنية. وهذا ما سمّاه

نصار المستوى التوجيهي، الذي من شأنه تحقيق الأمن الخارجي. أما الأمن الداخلي، فهو مهمة خاصة بكل من الدولتين، ولا يمكن، انطلاقاً من مبدأ السيادة والاختصاص على أراضيها وفي مجتمعها، لسورية أن تكون مسؤولة، بالمعنى الوظيفي، عن أمن لبنان الداخلي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى لبنان، فلا يمكن أن يكون مسؤولاً عن الأمن الداخلي في سورية. ومن الواضح أن هذه المقاربة، كانت تعالج آثار الوجود السوري المديد في لبنان، ولم يكن الجديد، في العلاقات اللبنانية السورية، قد ظهرت عناصره المادية، من حيث تحوّل لبنان إلى منصة تدخل سياسي وأمني في سورية، مع أن أطروحة التدخل من أجل التغيير في سورية، كانت مضمرة في خطاب ما يسمى ثورة الأرز، وامتدادها في خطاب قوى ١٤ آذار. وقد أتاح انفجار الأزمة السورية في ربيع ٢٠١١، لتلك القوى، المبادرة إلى الإفادة القصوى من موقع لبنان الجغرافي . السياسي، بالنسبة إلى سورية، ومن موقعها السياسي والسلطوي والمذهبي الداخلي، إلى التدخل الصريح المتعدد الأشكال في سورية بهدف إحداث انقلاب شامل في البلد الجار يصب في المصلحة السياسية الداخلية لقوى ١٤ آذار؛ فهذه الأخيرة ليست مجرد أداة للحلف المعادي لسورية، وإنما وجدت في هذا الحلف وإمكاناته، فرصة لتحقيق مشروعها السياسي.

تعقيد قضية الأمن الخارجي في العلاقات بين البلدين، تعود أصوله إلى مرحلة التقسيم الاستعماري عام ١٩٢٠، الذي فرضه القنصل الفرنسي جورج بيكو والإنكليزي مارك سايكس على منطقة المشرق العربي، والذي يسميه نصار، بحيادية، مرحلة «نشوء دولة لبنان». وهو بهذا يتجاوز التسمية الحقيقية التي تكشف طبيعة الحدث، بوصفه انفصالاً.

فرض التحدي العدواني الإسرائيلي، على سورية ولبنان، منذ ١٩٤٨، طرح قضية الأمن الخارجي المشترك في مواجهة احتمالات العدوان الصهيوني في كل لحظة. وقد أصبح الموقف أكثر حراجة بعدما انخرطت الدول العربية، منفردة، في

علاقات سلام الإذعان مع تل أبيب. من هنا، جاءت أطروحة وحدة المسارين في الربع الأخير من القرن الماضي، التي كانت قوى ١٤ آذار، تحاربها، باعتبارها أساس ما يسمى «الوصاية السورية» على لبنان. وهكذا، اصطدمنا بواقع أن قوى لبنانية أساسية تطيح أسس الأمن الخارجي المشترك، تحت شعار الاستقلال. ثم ذهبت تلك القوى أكثر من ذلك، إلى هدف تحطيم استقلال سورية وسيادتها، كضمانة لاستقلال لبنان وسيادته. وهو ما يذكرنا بالموقف الكويتي من العراق.

عقدت دمشق وبيروت، «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» بتاريخ ٢٢/٥/ ١٩٩١ و«اتفاقية الدفاع والأمن» بتاريخ١/٩/١٩٩١.

وتنظم المادة الثالثة من المعاهدة، أسس الشراكة الأمنية الثنائية انطلاقاً من أن «الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وسورية لأمن لبنان، وبالتالي لا يكون البلدان ممرّاً أو مستقرّاً لأيّ قوة أو دولة أو تنظيم» يستهدف المساس بأمن أي منهما. وكذلك المادة الثالثة من الاتفاقية، التي تؤكد أنّ الدولتين تلتزمان:

١- «منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية من شأنه إلحاق الأذى أو الإساءة للبلد الآخر.

٢- أن يلتزم كل من الجانبين عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات الذين يعملون ضدّ أمن الدولة الأخرى؛ وفي حال لجوئهم إليها يلتزم البلد الآخر القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناءً على طلبه».

من الصعب التوقف لمناقشة انتقادات نصار لهذا النصّ، إذ تبدو شكلية بالنظر إلى أن الأحداث أظهرت أن المعاهدات والاتفاقات بين البلدين، ليست، واقعياً، أكثر من حبر على ورق، ما لم يفرضها الجيش السوري أو ثورة داخلية في لبنان، تطيح القوى المحلية التي تحول دون تأسيس الحماية الأمنية بين البلدين على «قواعد راسخة من الوطنية اللبنانية والوطنية السورية».

رأى نصار أن العلاقات اللبنانية السورية، التي تستند إلى «ثلاثة أركان: الميادين والمصالح والمعاهدات»، لا بدّ لها أن تنطلق من الفلسفة «البراغماتية» التي وضع مبادئها وقواعدها «فلاسفة أميركيون ثلاثة، شارلز بيرس، ووليم جيمس وجون ديوي»، والفكرة المركزية في هذه الفلسفة، هي أن المعنى والاعتقاد والعمل، تشكل موضوع التفكير الذي يوصل إلى الحقيقة، وأنّ معيار الأخيرة الحاسم هو النتائج العملية والسلوكية والمنفعة. من هنا، فإن علاقات التعاون بين البلدان، ترتكز على ثلاثة أسس: المرونة والانضباط والتقويم العام. وهذا الأخير هو، «في النهاية، تنفيذ المشروع وحساب الكلفة والأرباح والخسائر». وإذا كانت العلاقات بين سورية ولبنان، المبنية وفق البراغماتية، تضع النجاح نصب الأعين، فلا بدّ من توافق شرطين رئيسيين، أولهما، قدرة السياسة اللبنانية والسورية على تجنب الانتهازية والارتهان لمزاجية الحكومات، وتهميش الأخلاق واختزال المنافع في الربح المالي، ثانيهما، قدرة كل من هاتين الإدارتين على «الجمع بين المرونة والعقلانية التطبيقية والانضباط الزمني والتقييم المستمر للعمل التعاوني في ما بينهما».

ولكن السؤال هنا كيف يمكن الانطلاق من المقاربة البراغماتية والأخذ بالاعتبار، في الوقت نفسه، أن تكون خطط التعاون والتنمية الاقتصادية بين البلدين خاضعة للتجاذب السياسي «بين مؤيدين للاتجاهات الحاليّة للنظام الرأسمالي الحرّ القائم في لبنان وبين معارضين لها»، والأمر عينه ينطبق على سورية؟

من أجل خلق عملية تنموية فعلية، هناك مهمة أساسية تكمن في بناء صناعة متقدمة قادرة على التصدير إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها، ولكن هذا الطموح يتطلب تغييرات في النظام الاقتصادي لكلا البلدين بحيث تستوي الأرضية اللازمة للتنمية المشتركة؛ ففي سورية، بحسب نصار، هناك ضرورة لتقوية المنافسة الرأسمالية واعتماد أساليب السوق، وفي لبنان، لا بدّ من تقوية دور الدولة في حماية قطاع الزراعة والصناعة والحدّ من هيمنة التجارة الحرة

والخدمات من أجل سياسة التصنيع؛ فالمطلوب، بالنتيجة، التوصل إلى نظامين اقتصاديين متشابهين في سورية ولبنان، يأخذ كل منهما بما يراه نصار الأفضل لديهما، ويوحد تصورهما لعملية التنمية، ويزيل العراقيل الكبيرة أمامهما، ما يفضي إلى أن تعاوناً فعالاً يقود إلى التبادل الحر للسلع الوطنية، والاتحاد الجمركي، ومن ثم إلى السوق المشتركة. وهو ما يحتاج إلى ثلاثة شروط: أولاً، التشارك المتوازن بين الدولة وقوى السوق، وثانياً، استقلالية السلطة الوطنية في وجه الإملاءات الداخلية والخارجية، وثالثاً، توفر القدرة العلمية والإدارية لبناء خطط التنمية وتنفيذها.

بالعودة إلى الواقع، نلاحظ أن سورية سارت، في النصف الثاني من العقد المنصرم، خطوات باتجاه اللبرلة الاقتصادية. وهو ما كان واحداً من الأسباب الرئيسية في انفجار الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي أفاد التحالف الإمبريالي الرجعي من نتائجها المتمثلة في تهميش الريف وإفقاره، والقدرة، تالياً، على تجنيد مناطق واسعة منه في التحشيد الطائفي الرجعي ضد الدولة الوطنية.

بالمقابل، ظلت الدولة في لبنان، رغم الضغوط الاجتماعية وتدهور الخدمات والصناعة والزراعة، غائبة عن أي تدخل اقتصادي – وهو ما يطرح مشكلة الاستعصاء اللبناني إزاء التغيير الوطني الاجتماعي؛ فهل يمكننا القول إن الاتحاد مع سورية، أصبح لا مناص منه لمعالجة ذلك الاستعصاء؟

المستوى العقائدي

يؤكد نصار على أنّ من المستحيل إسقاط الاعتبارات العقائدية من منظومة العلاقات السورية اللبنانية، وذلك بسبب تداخل الأولى مع الثانية؛ فالعقائد، كخطاب ديني وأيديولوجي، تشكل الإطار الروحي والثقافي في البلدين. وهو الإطار الذي يسوغ، أو يرفض، على نحوٍ ما، هذه العلاقات، وبه يتحدد نجاحها أو فشلها. وتظهر، هنا، إشكالية التوفيق بين استقلالية الكيانين المعنيين، وانخراطهما في عملية تعاون وتوحيد؛ فأيديولوجية الدولة المستقلة، هي، في النهاية، تعبير عن

هوية شعبها، وموجّهة لفاعليتها على صعيد الخطط التنموية، وتمتح من الذاكرة والخبرة التاريخية، وتؤسس لاختيار المنظومة التشريعية الدستورية، وتجسد خصائص المجتمع الحضارية، وتفرز صف الصديق عن العدو.

من هنا، يرى نصار أن مقولة «اللبنانيين والسوريين شعب واحد في دولتين، اختزال أيديولوجي معيق للتعاون». ومن هنا، أيضاً، يجيء اعتراضه على الأيديولوجية العروبية وعلى الحركة القومية في سورية، بذريعة أن الانتماء «اختزال للهوية» سواء أكان في لبنان أم في سورية، ذلك لأن الهوية تتحدد، كما يرى، «موضعياً» كما يقول الجغرافيون، و«بنيوياً» كما يقول علماء الاجتماع. وبذلك، فهو يعتقد بخواء التفسيرات العديدة للعروبة، كالتفسير البعثي، والناصري، والسعودي والقومي السوري.

مسالك التعاون

كيف تنفتح «مسالك التعاون» بين سورية ولبنان؟ يجيب نصار عن هذا السؤال، انطلاقاً من رؤية ليبرالية علمانية تدعو إلى التحرر من «الطائفية» و«الدوغماوية»، الأمر الذي يقتضي ضرورة الاعتماد على فلسفة سياسية مؤسَّسة معرفياً، أي من طبيعة إبستيمولوجية، لممارسة نقد المعتقد، كمنظومة فكرية. وهذه المنظومة لا بد أن تنطلق من فكر «التنوير والحداثة» الأوروبي. وهكذا، تتبنى عقلانية قادرة على مواجهة الحركات الأصولية الدينية، وتسمح بتغيير المشهد العقائدي في سورية ولبنان، للانتقال إلى فضاء مفتوح، يقوم على حوامل ثلاث: «الوطنية والديمقراطية والعلمانية».

يؤكد نصار أولوية تحقيق المهمات ذات الطابع الليبرالي في البلدين:

١- لأن لبنان، إذ يتمسك بالديمقراطية الليبرالية، لا يزال مقيداً بالديمقراطية التوافقية بين الطوائف، وإذ ينادي بالعلمانية من أجل تمتين الوحدة الوطنية، تنتصب الطائفية أمامه كقوة مهددة بتمزيقه.

٢- ولأن سورية التي عرفت بوجود مركزية قوية منذ زمن طويل، وبوحدة وطنية متينة، لم تكرّس، بعد، بصورة حاسمة، العلمانية أساساً للحكم، ولم تصن الحريات العامة بالشكل المطلوب. ولكن من هي القوى التي تستطيع إنجاز هذه المهمات؟

ألم تثبت الوقائع أن القوى الليبرالية في سورية ولبنان، أظهرت، بوضوح، أن ليبراليتها مجرد نيوليبرالية اقتصادية لا غير؟ وأنها لم تستطع الاستقلال، في حركتها السياسية الفعلية، عن نهج التحشيد الطائفي والمذهبي، والالتحاق بالإسلام السياسي، والانخراط في جبهة ظلامية مع الإخوان المسلمين وحتى التكفيريين، كما رأيناه يحدث بالنسبة إلى الشخصيات والتيارات الليبرالية في البلدين.

تراجيديا الوطنية السورية

من المشكلات الكبرى، ذات الأبعاد الجيوبوليتيكية، التي تعترض، عند نصار، العلاقة بين البلدين، أن «الوطنية السورية تحمل في أعماقها شعوراً تراجيدياً بأنها وطنية مُعتدى عليها...». ويقترح نصار معالجة تراجيديا الوطنية السورية، نفسياً، بتحويل هذا الشعور إلى قوة إيجابية من شأنها تحديث أنظمة سورية ومؤسساتها.

أما الوطنية اللبنانية، فهي تواجه، عند نصار، مشكلة الطائفية، ما يجعل لزاماً على الدولة أن تبسط سيطرتها التدخلية.

يشدّد نصار على أولوية الدولة الوطنية، وعلى المواطن الذي هو جوهرها، وتجلي الوطنية الحقيقية التامة، في دولة ديمقراطية، دولة شعب أفراده متساوون في الكرامة والانتماء الوطني - اللذين يضمنهما مبدأ العقل والحرية.. ومن المناسب، هنا، التذكير بالتمييز الذي يقيمه نصار بين الديمقراطية «بمعناها الإجرائي» التي تختص بالترشيح والانتخابات، والديمقراطية بمعناها الجوهري، وهي التي تختص بالحقوق الأساسية ومبادئ الحريات العامة والمصالح المشتركة، وبالمناقشة بمشكلات الدولة.

المستوى النهضوي الحضاري

النهضة العربية المطلوبة الآن، كما يرى نصار، تفترض تجاوز النهضة العربية الأولى باتجاه البديل، وهو «التقدم الحضاري». وإذا كانت النهضة الثانية تطرح ستة أهداف (الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري)، فهي، أيضاً، تحتاج إلى تجاوز اعتبار العرب «أمة واحدة». ومن شأن هذا التجديد أن يمهد لعلاقات راسخة بين سورية ولبنان تقوم على طموح كبير يشتركان فيه ويسمح بضرورة تحديد القيم الأساسية في ضوء استحقاقات العولمة؛ فالعولمة، عند نصار، هي التي تصنع الحضارة في الحقبة التاريخية الراهنة. ذلك أن «حضارة العولمة هي حضارة الحرية» وقيمة الحرية التي لها موقعها في الخزين الثقافي لبلاد الشام، تهيئ لحل قضية الحريات العامة، وتداخلها مع مشكلة الطوائف في لبنان وقضية الاستبداد في سورية.

بعد انسحاب القوات السورية من لبنان وصمود المقاومة في حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان، عاد السؤال القديم عن كيفية «التقدم من أجل مستقبل أفضل للشعبين اللبناني والسوري، في إطار عروبة متجددة وعولمة متصاعدة؟». ويجيب نصار عن هذا السؤال بقوله إن أيّ «تفكير مستقبلي في الحرية لا يستقيم حقاً من دون تموقع في رحاب الليبرالية واستثمارها ونقدها». (هنا، من الواضح أن الباحث يتبع الباحث يورغن هابرماس، الذي يقول بأن الحداثة لم تستنفد إمكاناتها، بعد). وهذا يؤدي بحسب نصار، إلى ضرورة الانطلاق من «العدل» بمفهومه الليبرالي الجديد، الذي لا يضمنه الخطاب الديني، بل العقل الذي هو حصيلة الفلسفة الوضعانية التي تقوم على الدور المركزي للعلوم والتكنولوجيا. المطلوب في سورية ولبنان، وللبلدان العربية من أجل «تقدمها الحضاري».

ملاحظات ختامية

١- لم يميّز نصار بين الليبرالية التي أدت دوراً تقدمياً، لحظة صعودها في التاريخ، ودورها السلبي اللاحق، بعد دخولها المرحلة الإمبريالية، في ظل نشوء اتحادات الرأسماليين الاحتكارية وتقسيم الأسواق عبر الكارتلات والسنديكات والتروستات، واختراق رأس المال للحدود القومية في العالم.

٢- لم يتوقف لنقد الهيمنة الأيديولوجية الغربية، بل هو يتوافق معها، داعياً السوريين واللبنانيين، إلى اعتناقها.

٣- غاب التحليل الاجتماعي ـ السياسي، لمصلحة سيطرة المقاربة التقنية.

٤- اعتمد مفهوم «العقلانية والحداثة»، من دون أن يورد تسويغاً فلسفياً لهذا الاعتماد، سوى الإشارة العابرة، بأن الحداثة لم تستنفد مهمتها تاريخياً، وهذه الفكرة تعود، أصلاً، إلى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، وقد شكك بها النقد الفلسفي المعاصر.

٥- توكيد نصار أفضلية الرأسمالية الليبرالية والحاجة إليها في سورية ولبنان، هو مجرد توكيد أيديولوجي مطروح بوصفه حقيقة خارج النقد والنقاش، ومن دون تأصيل، نظنه غير ممكن، بالنظر إلى الفشل الشامل للنموذج الاقتصادي الليبرالي على النطاق العالمي.

٦- لم يتوقف نصار، نهائياً، عند الصراع السياسي بين القوى "الليبرالية" التي كشفت عن وجهها الرجعي الطائفي في لبنان، وقوى المقاومة، وفي مقدمتها حزب الله، ولم يكتشف، بالتالي، ما كان ممكناً قراءته من هشاشة خطاب استقلال الدولتين (إزاء بعضهما بعضاً)، وسقوطه، سياسياً، عند كل مرحلة من تجدد الأزمة.

الخاتمة

بيّن تقصّي السؤال عن العوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية التي أنتجت الأزمة العربية الراهنة، إن الفرضية المتأتية عنها، والتي سعى العمل إلى التحقق منها عبر فصوله، قريبة جداً من الحقيقة، وتنطوي على صدقية فعلية. ومسوّغات هذا القول، على مستوى المنطق الفكري والمشهدي الوقائعي، أن النظام الإمبريالي العالمي المتأزم هو الذي أشعل هذه الحرب العالمية الثالثة العدوانية على ساحة الجغرافيا السياسية العربية، محاولةً منه لحلّ أزمته الراهنة، وأمريكا هي التي تقود هذه الحرب، باعتبارها الدولة الأقوى في هذا النظام.

ولهذا العدوان مساره؛ فقد كانت بداية حرب الأمركة على العالم انطلقت من تبنيها لخطة «الربيع العربي»، ودعم قواها الأصولية الإخوانية، التي حملت نواة الفاشية، والتي بانت حقيقتها منذ البداية، في تونس، مصر، ليبيا، سورية والعراق، إلى أن تحولت هذه القوة التكفيرية الإرهابية إلى ظاهرة الفاشية الإسلاموية الراهنة، وما كان هذا ليقع لولا أن أمريكا استغلت خطاب التعصّب الديني في الوطن العربي، لمعرفتها بمفاعيله التدميرية لكامل البنية المجتمعية ووظفته في الربيع المزعوم، كما أنها أيضاً شغّلت جامعة الدول العربية في تخريج سياساتها للسيطرة على هذه الدول، فوضعت الجامعةُ الأمن القومي العربي في عهدة الغرب كي يدمّره بدلاً عن حمايته.

رغم كل هذه الظروف، ظهور فشل ديماغوجية الأيديولوجية الفاشية والثورات التي نسبتها إلى ذاتها زوراً، أدى إلى الانفتاح على أفق مختلف من أجل البحث

عن تغيير حقيقي في سورية والدول العربية، يتجاوز الفاشية وتوتاليتارية نظم الحكم العربية، وتكريس شروط قيام سلطة سياسية، عبر الحوار والتوافق بين جميع القوى التي تقرّ التعددية وسيادة القانون وكافة حقوق المواطنة.

وقد بيّنت القراءة في السياق التاريخي الذي ولد «داعش» وبعده صار «تنظيم الدولة الإسلامية»، و«جبهة النصرة» التي هي فرع للقاعدة، وأحرار الشام وسائر القوى السلفية الجهادية، التي آلت إلى الفاشية ودولتها– «دولة الخلافة الإسلامية»، كلّ هذا بيّنَ الدعم والرعاية الأمريكيين للفاشية.

موقف أمريكا من الأزمة العربية منذ بدايتها، وموقفها من الفاشية التي ولدت من رحم هذه الأزمة، يدلّلان على استمرار تمسك الأولى بتوظيف وتلعيب الثانية في هذه الحرب، واستثمارها سياسياً ومالياً، على طريق إكمال وإحكام سيطرتها على العالم. في هذا الإطار استخدمت أميركا وحليفاتها من الدول الأوروبية والرجعية العربية سلاح الطائفية والمذهبية، المستند إلى التعصب الديني لمفاقمة العنف والقتال والعنف في سورية والدول العربية، وخصوصاً تلك التي ضربها «الربيع العربي».

لقد أظهر حدثان المشهد الراهن أن حرب الأمركة على العالم التي تسعى من خلالها لفرض نموذجها كنمط تعقل وحياة على العالم، والفاشية كوسيلة لها في هذا السبيل، يشبهان الوحش الأسطوري المعروف حسب المرويات الميثولوجية «السيكلوب» ذا العين الواحدة في وسط جبينه، الذي يبطش بالبشر ويقتلهم بوحشية فظيعة ليأكلهم، كي تكون له السيطرة والديمومة على كوكب الأرض. ولكن قبل أن يصرعه «هرقل» في النهاية، تقع الكوارث المرعبة بحق الشعوب، وخصوصاً الشعب العربي. فالسعودية هي التي تمدّه بالدّم؛ أيّ المال الذي يغذيه. فبدلاً عن أن تذهب مليارات الدولارات لتحقيق الخير والازدهار للشعب السعودي والعربي، أنفقتها المملكة السعودية على الحرب الأمريكية وأداتها الفاشية الحالية التي تعمل تدميراً وتقتيلاً في العرب والعالم، ولعلّ ما

توصلّت إليه مؤخراً منظمة الشفافية الدولية من حقائق على مستوى الإنفاق على التسليح العسكري، هو ما يؤكد ذلك، حيث أنفقت السعودية في السنتين الأخيرتين كما يقول تقرير المنظمة ١٣٥مليار دولار في شراء الأسلحة وتمويل الحرب التي تسعرها هي وأمريكا لتدمير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولكن، لأن حقائق المشهد تتكشف أمام الشعوب العربية والعالمية، لابد أن تُهزم كذبة «غلالة نيسوس»، إذا استخدمنا العبارة المعروفة في الميثولوجيا الإغريقية، وأيضاً لأن الحقانية إلى جانب هذه الشعوب، لابدّ أن تنتصر في هذه الحرب الجارية الآن، وتُسقِطَ الفاشيةَ وفكرها القروسطي البائد المناقض لروح العصر، ولابد أن تخسر، في النهاية، راعية هذه الفاشية وحليفتها؛ أي الأمركةُ المضادّة للبشرية، حربها على العالم، ويندحر «السيكلوب» إلى الأبد.

المحتوى

الصفحة

الفصل السادس:

الفصل السابع :

مقداد نديم عبود

- محل وتاريخ الولادة: سورية – المركز – ١٩٥٥.

- **الشهادات :**

١- دبلوم دراسات عليا – قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية – جامعة دمشق ١٩٨١.

٢- المرحلة التمهيدية لتحضير رسالة الدكتوراه ١٩٨٤-١٩٨٥.

٣- دكتوراه في الفلسفة من جامعة كييف الحكومية – الاتحاد السوفييتي سابقاً ١٩٩٠.

- **الأعمال والبحوث العلمية:**

١- كتاب: بين القطيعة والخلق – الحقيقة في الخطاب العربي المعاصر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٩.

٢- كتاب: الربيع السوري.. أفق مختلف أم استحقاق كارثي؟، دار أرواد، طرطوس، ٢٠١٢.

- **الخبرة :**

١- معيد في كلية الآداب – جامعة دمشق ١٩٨٣-١٩٨٤.

٢- تدريس في الجامعة الليبية – سرت من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٥.

٣- الإشراف على العديد من رسائل الماجستير.

٤- الإلمام بثلاث لغات: الإنكليزية – الروسية – العربية.

الطبعة الأولى /٢٠١٧م

محاولة تفكير في العلاقة بين الأسس الفلسفية لرؤية الإنسان للعالم ونمط العيش فيه، أو بين خطاب الفكر والممارسة السياسية. من هنا تأتت ضرورة تفكيك خطاب الفكر وإبراز مسلماته المركزية التي تشهد لتسويغ دور الأمركة في الأزمة العالمية التي دمرت بلدان وقتلت ملايين الناس بهدف إخضاع العالم لسلطتها الأحادية. والآن، ما دور أيديولوجيا الأمركة الجبارة في تدجين شعوب الأرض وعلى رأسهم الأمريكيين والأوروبيين، لتصيّرهم مطواعين خاضعين لإرادتها في حربها على العالم؟ كيف اشتغل ما سمّوه «الربيع العربي» الذي عصف بالبلدان العربية وشعوبها؟ ما طبيعة وموقع الفاشية الإرهابية التكفيرية في الكارثة التي تضرب العرب والعالم؟ كيف ساهمت جامعة الدول العربية في تخريج الكارثة وتمريرها في العالم العربي؟

هذا ما حاول مقاربته هذا الكتاب.